



# أَحْيَاءُ الْغَدِيرِ فِي مَدِينَةِ الْكَوْفَةِ

ذِمَّةٌ شُرِّحَتْ حَوْلَ مُنَاشِدَةِ الرَّحْبَةِ

قَدَّمَ لَهُ

السَّيِّدُ مُحَمَّدُ رِضَا بْنُ سَيِّدِي الْبَلَدِيِّ

تَأَلَّفَ

إِبْرَاهِيمُ جَوْلَانِي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



سرشناسه:	جواد، ابراهيم، -
عنوان و نام پديدآورنده:	احياء الغدير في مدينة الكوفة: دراسة حول مناقشة الرّحبة / تأليف ابراهيم جواد، قدم له السيد محمدرضا الحسيني الجلاي؛
مشخصات نشر:	تهران: المكتبة المتخصصة باميرالمومنين علي (عليه السلام)، ١٤٣٩ هـ = ٢٠١٨ م = ١٣٩٧.
مشخصات ظاهري:	١٨٤ ص.
شابک:	٢٥٠٠٠٠ ريال : 8-0-99736-622-978
وضعيت فهرست نویسی:	فيا.
يادداشت:	عربی.
يادداشت:	کتابنامه: ص. [١٦١] - ١٧٨؛ همچنين به صورت زیرنویس.
موضوع:	علي بن ابي طالب (عليه السلام)، امام اول، ٢٣ قبل از هجرت - ٤٠ ق. اثبات خلافت - احاديث.
موضوع:	غدير خم - احاديث.
موضوع:	غدير خم - احاديث اهل سنت.
شناسه افزوده:	حسيني جلاي، محمدرضا، -
رده بندي کنگره:	١٣٩٧ ٣ الف ٩ ج ٥٤/٢٢٣ BP
رده بندي ديوي:	٢٩٧/٤٥٢
شماره کتابشناسی ملی:	٤٨٧٨٦١٩



أَحْيَاءُ الْغَدِيدِ

فِي

مَيْلَانَا الْكَوْفَرِ

دُرِّ شُرْحٍ حَوْلَ مُنَاشِدَةِ الرَّحْبَةِ

قَدَّمَ لَهُ

السَّيِّدُ مُحَمَّدُ رِضَا بْنُ سَبِيحٍ الْبَلَدِيِّ

تَأَلَّفَ

إِبْرَاهِيمُ بْنُ جُولَا



المكتبة المتخصصة بأمير المؤمنين عليٍّ ع





المكتبة المتخصصة بأمير المؤمنين عليّ عليه السلام

- إحياء الغدير في مدينة الكوفة (دراسة حول مناشدة الرحبة)
- تأليف وتحقيق: إبراهيم جواد
- قدّم له: الأستاذ المحقق القدير السيد محمد رضا الحسيني الجلاّلي دام عزّه
- الناشر: المكتبة المتخصصة بأمير المؤمنين عليّ عليه السلام
- الطبعة: الأولى ١٤٣٩
- عدد المطبوع: ١٠٠٠ نسخة
- ردمك: ٨ - ٠ - ٩٩٧٣٦ - ٦٢٢ - ٩٧٨
- مركز التوزيع:



قم - شارع ارم - پاساژ قدس - الطابق الارضي - محل رقم ٣٦ - الهاتف : ٣٧٧٣٢٧٣١ ٢٥ ٩٨ +  
قم - شارع معلم - مجتمع ناشران - الطابق الاول - محل رقم ١٤٤ - الهاتف : ٣٧٨٤٢٦٤١ ٢٥ ٩٨ +

www.zein.ir

للمكتبة المتخصصة بأمير المؤمنين عليّ عليه السلام

العنوان: مشهد المقدسة - شارع آزادي - زقاق شاهين فر - بناية الحسينية

طهران - شارع دماوند - محطة فتحاني - شارع مهاجر - زقاق نو - رقم ٢٥

تلفاكس : ( مشهد ) ٠٠٩٨٥١٣٢٢٥٤١٢٣ - ( طهران ) ٠٠٩٨٢١٣٣٠٧٨٣٦١

البريد الإلكتروني: [info@imamalislib.com](mailto:info@imamalislib.com) الموقع: [www.imamalislib.com](http://www.imamalislib.com)

## كلمة الناشر

بسم الله الرحمن الرحيم .. الحمد لله فائق الحبّة وبارئ النسمة، والصلاة على خاتم رسله قائد الخير وإمام الرحمة، وعلى أهل بيته الذين اختارهم الله للخلق أئمة، ولا سيما أولهم أمير المؤمنين باب دار الحكمة، وخاتمهم المهدي منير الحق ومجلي الظلمة.

وبعد .. فإنّ خلافة الرسول المصطفى صلى الله عليه وآله الحقّة والإمامة الإلهية «من تمام الدين» وهي «أجلّ قدراً وأعظم شأنًا وأعلى مكاناً وأمنع جانباً وأبعد غوراً من أن يبلغها الناس بعقولهم أو ينالوها بآرائهم» ولم يمض صلى الله عليه وآله حتى بيّنها لأئمة و«تركهم على قصد سبيل الحق»، ولكن ما أن قبض صلى الله عليه وآله إلا «زحزحوها عن رواسي الرسالة وقواعد النبوة» وأحدثوا في الأمر ما أحدثوا حتى «استبدلوا والله الذنابي بالقوادم والعجز بالكاهل».

فقام صاحب الحق بين آونة وأخرى - إما بنفسه المقدسة صلوات الله عليه أو بواسطة أصحابه أُولي الدين والتقوى - للدفاع عن هذا المنصب

الإلهي، لا لأنه محتاج إلى ظاهره الدنيوي وإنه القائل وقد أشار إلى نعله: «والله هي أحب إليّ من إمرتكم إلا أن أقيم حقاً أو أدفع باطلاً» بل حتى «يعرف التالون غبّ ما أسس الأولون» ويتجلى الحق واضحاً لمن بحث عنه في التاريخ والحديث.

ومن هذه الوقائع والاحتجاجات التي بيّن الإمام أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام الحق والحقيقة من خلالها «مناشدة الرحبة» وهي التي بحثها المؤلف القدير في كتابه هذا من مختلف الزوايا والمجالات، فلله درّه.

وبما أنّنا في المكتبة المتخصصة بأمير المؤمنين علي عليه السلام نسعى في نشر الآثار التي تخصّ بمن تشرفت مكتبتنا باسمه المبارك وخاصة ما يتعلق بالدفاع عن ولايته وخلافته، تقدمنا بطبع هذا الكتاب، آمليّن أن نكسب رضاه صلوات الله عليه، سائلين العليّ القدير أن يجعلنا من المتمسكين بولايته والبراءة من أعدائه، إنه سميع مجيب، والحمد لله رب العالمين.

ونشكر من شاركنا في إعداد الكتاب للطبع وبالأخص الأخ المحقق السيد مسعود معلّم، فجزاهم الله خيراً.

المكتبة المتخصصة بأمير المؤمنين علي عليه السلام

مشهد المقدسة

٥ شعبان المعظم ١٤٣٩ / ميلاد زين العابدين عليه السلام



## إهداء ..

إلى أمير المؤمنين ومولى الموحدين

حُبًّا لَكَ أَجَرْتُ قَلَمِي

لَأُنْشِرَ صُورَةً مِنْ مَشْهَدِكَ الْغَدِيرِيِّ فِي رَحْبَةِ الْكُوفَةِ

لَعَلِّي أَكُونُ مِمَّنْ حَفِظَ لِلنَّاسِ مَشْهَدًا مِنْ مَشَاهِدِ جِهَادِكَ وَإِحْيَاكَ لِلْحَقِّ

جِئْتُكَ سَعِيًّا، أَحْمِلْ أَوْرَاقِي الْمُتَوَاضِعَةَ أَهْدِيكَ إِيَّاهَا

مُعْتَرِفًا بِالْقُصُورِ عَنِ الْإِحَاطَةِ بِحَقِيقَةِ جِهَادِكَ

وَعَظْمَةِ فَضَائِلِكَ الَّتِي لَا تُحْصَى ..

جِئْتُكَ بِبِضَاعَةٍ مُزْجَاةٍ

فَأَوْفِ لِي الْكَئِيلَ وَتَصَدَّقْ عَلَيَّ بِالْقَبُولِ إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ.

إبراهيم جواد

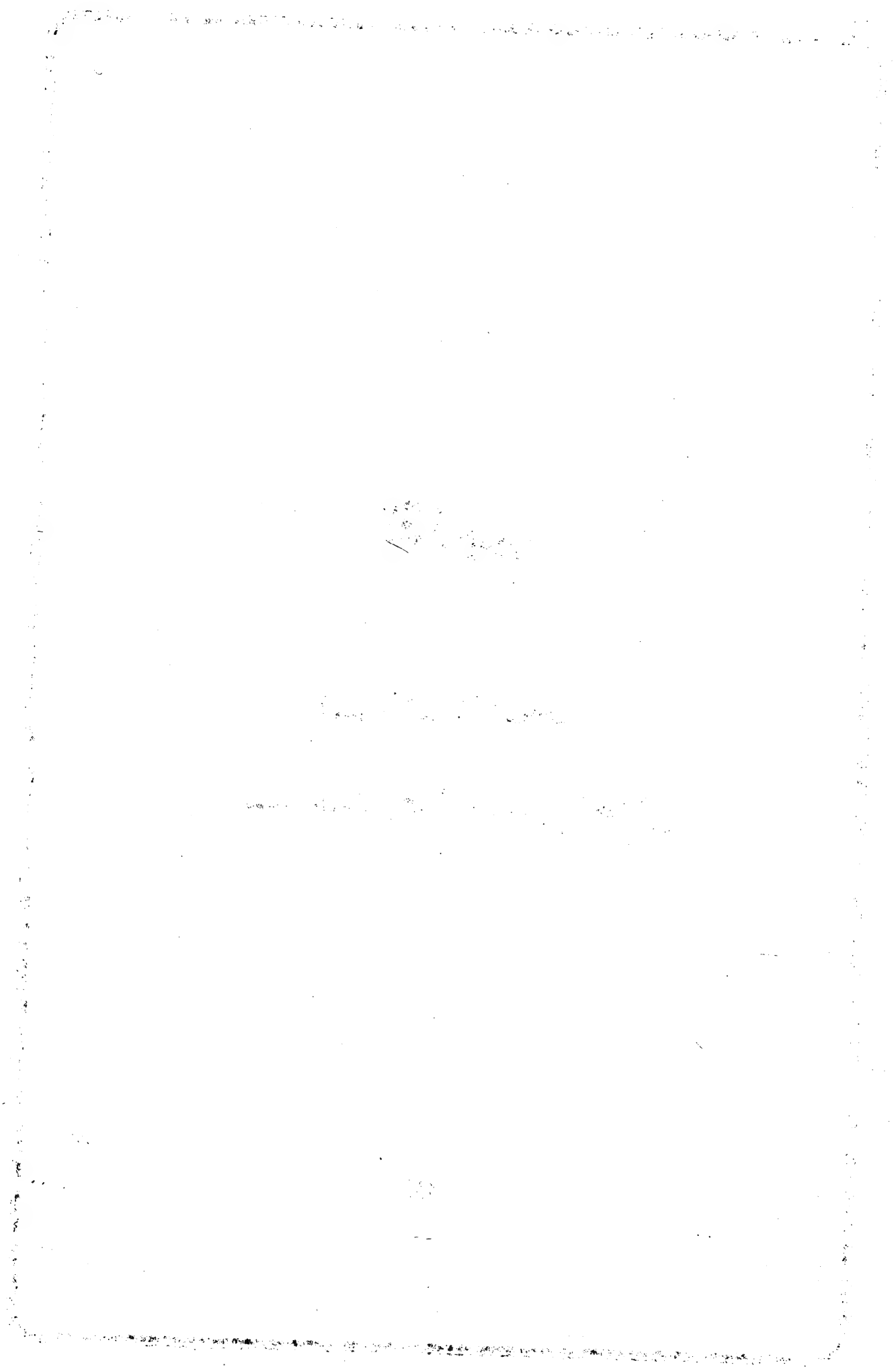


# تقديم

بقلم الأستاذ المحقق

السيد محمد رضا الحسيني الجلاي





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ،  
الْمُصْطَفَى الْأَحْمَدِ، أَبِي الْقَاسِمِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، الصَّادِقِ الْأَمِينِ، وَعَلَى الْأُئَمَّةِ  
الْأَطْهَارِ مِنْ آلِهِ الْأَبْرَارِ الْأَخْيَارِ، سَيِّمًا أَخَاهُ وَابْنَ عَمِّهِ الْإِمَامَ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ  
عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَبَعْدُ، فَإِنَّ هَذِهِ الرِّسَالَةَ تَحْتَوِي عَلَى مَا وَرَدَ مِنَ الرِّوَايَاتِ الْمُتَعَدِّدَةِ عَنْ  
الصَّحَابَةِ الَّذِينَ سَمِعُوا النَّبِيَّ ﷺ وَشَهِدُوهُ فِي غَدِيرِ خُمٍّ، يُعْلِنُ نَصَبَ  
الْإِمَامِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْوِلَايَةِ عَنْهُ وَخِلَافَتِهِ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ.  
أَمَّا الْإِمَامُ:

فَهُوَ أَبُو الْحَسَنِ، الْهَاشِمِيُّ الْقُرَشِيُّ، أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ،  
ابْنُ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَخُوهُ، وَصِهرُهُ عَلَى ابْنَتِهِ فَاطِمَةَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، سَيِّدَةِ نِسَاءِ  
الْعَالَمِينَ، وَأَبُو السَّبْطَيْنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ. وَهُوَ أَوَّلُ هَاشِمِيٍّ وُلِدَ مِنْ  
هَاشِمِيِّينَ.

وَهُوَ أَوَّلُ النَّاسِ إِسْلَامًا فِي عَقِيدَةِ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ <sup>(١)</sup>، وَقَدْ آخَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرَّتَيْنِ، قَالَ لَهُ فِيهِمَا <sup>(٢)</sup>: «أَنْتَ أَخِي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ».

وَفَضَائِلُهُ وَمَنَاقِبُهُ كَثِيرَةٌ جِدًّا، حَتَّى قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ <sup>(٣)</sup>: «لَمْ يُنْقَلْ لِأَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ مَا نُقِلَ لِعَلِيٍّ».

وَقَدْ وُلِدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْكَعْبَةِ الْمُكْرَمَةِ وَلَمْ يَسْبِقْهُ بِهَا أَحَدٌ، وَلَمْ يَلْحَقْهُ إِلَيْهَا أَحَدٌ <sup>(٤)</sup>.

وَكَانَ مِمَّا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ أَنْ «رُبِّي فِي حَجَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَمْ يُفَارِقْهُ إِلَّا فِي غَزْوَةِ تَبُوكٍ» <sup>(٥)</sup> فَحَازَ بِهِذِهِ الْمِنْحَةَ الْإِلَهِيَّةَ عَلَى الْفَضَائِلِ الْجَمَّةِ وَالْعُلُومِ الْجَامِعَةِ الَّتِي وَرَثَهَا عَنْ النَّبِيِّ الْأَكْرَمِ ﷺ فَكَانَ كَمَا قَالَ فِيهِ الْإِمَامُ الْحَسَنُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَ مَوْتِهِ <sup>(٦)</sup>: «لَقَدْ فَارَقَكُمْ رَجُلٌ بِالْأَمْسِ لَمْ يَسْبِقْهُ الْأَوَّلُونَ بِعِلْمٍ، وَلَا يُدْرِكُهُ الْآخِرُونَ، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَبْعَثُهُ بِالرَّايَةِ جَبْرِيلُ

(١) قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه (الإصابة في تمييز الصحابة، ج ٧، ص ٢٧٥،

رقم الترجمة ٥٧١٤): (أول الناس إسلاماً في قول كثير من أهل العلم).

(٢) رواه الترمذي في سننه، ج ٦، ص ٨٤، رقم الحديث ٣٧٢٠.

(٣) انظر: الإصابة في تمييز الصحابة، ج ٧، ص ٢٧٥، رقم الترجمة ٥٧١٤.

(٤) انظر: المستدرک على الصحيحين، ج ٦، ص ٣٣٧.

(٥) انظر: الإصابة في تمييز الصحابة، ج ٧، ص ٢٧٥، رقم الترجمة ٥٧١٤.

(٦) المسند، ج ٣، ص ٢٤٦، رقم الحديث ١٧١٩.



تقدم: بقلم الأستاذ المحقق السيد محمد رضا الحسيني الجلاي ..... ١٣

عَنْ يَمِينِهِ، وَمِيكَائِيلُ عَنْ شِمَالِهِ لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يُفْتَحَ لَهُ» وَلَيْسَ هَذَا السَّبْقُ إِلَّا لِمَا اخْتَصَّهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مِنَ النِّعَمِ، حَتَّى أَصْبَحَ بَابَ مَدِينَةِ الْعِلْمِ، حَيْثُ لَا يَصِلُ أَحَدٌ إِلَى عِلْمِ النَّبِيِّ الْأَكْرَمِ ﷺ غَضًّا طَرِيًّا نَقِيًّا إِلَّا عَبْرَ هَذَا الْبَابِ الزَّائِرِ بِالْمَعَارِفِ الْإِلَهِيَّةِ، وَبِهَذَا وَغَيْرِهِ سَبَقَ عَلِيٌّ ﷺ بِالْعِلْمِ وَالْفَضْلِ فَكَانَ «لَا يُدْرِكُ» كَمَا عَبَّرَ الْإِمَامُ الْحَسَنُ ﷺ.

وَكَيْفَ لَا يَكُونُ كَذَلِكَ؟ وَهُوَ..

\* كَانَ ﷺ فِي طُولِ حَيَاتِهِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سِلْمِهِ وَحَرْبِهِ.

\* وَكَانَ النَّبِيُّ يُقَدِّمُهُ فِي الْمَشَاهِدِ، يُعْلِنُ عَنْهُ، وَأَهْلِيَّتَهُ لِلْمَقَامِ الَّذِي يَبْعَثُهُ

فِيهِ.

\* وَكَانَ يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ فَيُرْسِلُهُ فِي الْمِهْمَاتِ، قَائِمًا عَنْهُ، وَمَاضِيًا بِاسْمِهِ: فَقَدْ

أَرْسَلَهُ إِلَى الْيَمَنِ قَاضِيًا، وَنَصَبَهُ عَلَى الْمَدِينَةِ وَالْيَا، وَخَلَفَهُ فِي مَضْجَعِهِ لَيْلَةً الْهَجْرَةَ، وَاقِيًا لَهُ بِنَفْسِهِ، فَاضْطَجَعَ عَلِيٌّ ﷺ فِي فِرَاشِهِ.

\* وَكَانَ يُسَلِّمُهُ رَايَةَ الرَّسَالَةِ وَلِوَاءَ الرَّسُولِ فِي كُلِّ الْمَشَاهِدِ.

\* وَكَانَ عَلِيٌّ ﷺ هُوَ الْكَاتِبُ لِكِتَابِ الصُّلْحِ فِي الْحُدَيْبِيَّةِ.

\* وَقَدْ حَمَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى كَتِفِهِ؛ لِكَسْرِ الْأَصْنَامِ مِنْ سَطْحِ الْكَعْبَةِ

يَوْمَ الْفَتْحِ.

\* وَقَدْ فَتَحَ الرَّسُولُ ﷺ بَابَ عَلِيٍّ ﷺ إِلَى الْمَسْجِدِ النَّبَوِيِّ يَوْمَ سَدِّ

## أَبْوَابَ الْآخِرِينَ.

\* وَقَدْ زَقَّهَ الرَّسُولُ ﷺ الْعُلُومَ حَتَّى كَانَ عَلِيٌّ ؑ يُعَلِّنُ فِي خُطْبِهِ:  
«سَلُونِي قَبْلَ أَنْ تَفْقِدُونِي»<sup>(١)</sup>.

وَقَدْ تَعَدَّدَتْ فَضَائِلُ الْإِمَامِ بِلِسَانِ الرَّسُولِ ﷺ، وَكَثُرَتْ فَوَاضِلُهُ،  
وَانْتَشَرَتْ حَسَنَاتُهُ، وَعَرِفَتْ مَقَامَاتُهُ، وَتَكَرَّرَ إِعْلَانُ النَّبِيِّ ﷺ لِوَلَايَتِهِ  
وَخِلَافَتِهِ مِنْ بَعْدِهِ، وَإِمَامَتِهِ عَلَى الْأُمَّةِ، مِنْذُ بَدَايَةِ الْإِسْلَامِ حَيْثُ نَصَّ عَلَيْهِ فِي  
حَدِيثِ الدَّارِ وَقَوْلِ النَّبِيِّ الْأَكْرَمِ ﷺ: «إِنَّ هَذَا أَخِي وَوَصِيِّي وَخَلِيفَتِي  
فِيكُمْ، فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا»<sup>(٢)</sup>.

وَبَقِيَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْكُرُ فَضْلَ عَلِيٍّ ؑ وَالنَّصَّ عَلَيْهِ إِلَى أَنْ دَخَلَتْ سَنَةُ  
«حَجَّةُ الْوَدَاعِ» وَعَزَمَ الرَّسُولُ ﷺ عَلَى أَدَاءِ الْحَجِّ، فَهَبَّتْ جُمُوعُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى  
اللُّحُوقِ بِهِ، فَقَامَ الرَّسُولُ ﷺ فِي مُنَاسَبَاتٍ عَدِيدَةٍ بِالْإِعْلَانِ عَنْ أَهْلِيَّةِ عَلِيٍّ  
ؑ لِلْمَقَامَاتِ الْعَلِيَّةِ فِي مَوَاقِعَ كَثِيرَةٍ، حَتَّى بَلَغَ فِي رُجُوعِهِ مِنَ الْحَجِّ إِلَى  
مَوْقِعِ «غَدِيرِ خُمٍّ» فَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَعَهُ الْحَاجُّ، وَانْتَظَرَ الْمُتَخَلِّفِينَ  
وَرُجُوعَ السَّابِقِينَ، وَثُمَّ الْإِجْتِمَاعُ بِآلَافِ الْمُسْلِمِينَ فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْقَاءِ خُطْبَةٍ  
عَظِيمَةٍ فِي جَمْعِهِمْ، رَكَزَ فِيهِ عَلَى إِعْلَانِ الْخِلَافَةِ وَالْإِمَامَةِ وَالْوَصَايَةِ لِعَلِيٍّ ؑ.

(١) انظر: المستدرک علی الصحیحین، ج ٤، ص ٢٢٥، رقم الحدیث ٣٣٨٥.

(٢) تاریخ الطبری، ج ٢، ص ٣٢١.

تقدم: بقلم الأستاذ المحقق السيد محمد رضا الحسيني الجلاي ..... ١٥

وَقَدْ أَشْهَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَمِيعَ الْحَاضِرِينَ فِي الْمَوْقِفِ عَلَى مَا قَالَهُ وَأَعْلَنَهُ، وَكَانَ هَذَا الْمَشْهَدُ مِنْ أَوْسَعِ الْمَشَاهِدِ وَأَقْرَبِهَا إِلَى وَفَاةِ الرَّسُولِ الْأَعْظَمِ ﷺ، وَأَكْثَرُهَا شُهُوداً مِنَ الصَّحَابَةِ، فَصَارَ هَذَا الْمَشْهَدُ مِنْ أَقْوَى حُجَجِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَيْهِمُ.

وَكَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَحْتَجُّ بِمَا قَالَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي مَوَاقِفَ مُتَعَدِّدَةٍ فِي حَيَاتِهِ، وَكَانَ كَثِيرٌ مِنَ الصَّحَابَةِ يَعْرِفُونَ ذَلِكَ سَمَاعاً وَحُضُوراً، لَكِنَّ الْمُتَغَلِّبِينَ عَلَى السُّلْطَةِ بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يُفْسِحُوا مَجَالاً لِأَحَدٍ بَعْدَ إِمْسَاكِهِمْ بِرِزَامِ الْأُمُورِ، فَلَمْ يَكُنْ بِمَقْدُورِ أَحَدٍ أَنْ يُطَالِبَ بِحَقِّ الْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَعِنْدَهَا خَشْيَ الْإِمَامُ أَنْ يُبَادَ الْإِسْلَامُ فِي هَذِهِ الْفِتْنَةِ، فَحَدَّدَ جُهُودَهُ بِالِدِّفَاعِ عَنِ الدِّينِ وَالْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَلَكِنَّهُ بَقِيَ مُحَافِظاً عَلَى إِعْلَانِ حَقِّهِ بِالْإِمَامَةِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ لئَلَّا يَنْدَثِرَ، فَصَارَ يُذَكِّرُ بِالْغَدِيرِ وَمَا أَعْلَنَ الرَّسُولُ فِيهِ فِي الْمَوَاقِفِ الْمَشْهُودَةِ حَتَّى آخِرِ أَيَّامِ حَيَاتِهِ، كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي مُنَاشِدَةِ الرَّحْبَةِ الَّتِي كَانَتْ قَبْلَ شَهَادَتِهِ بِمَائَةِ يَوْمٍ.

فَقَدْ كَانَ مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ جَمْعٌ مِنْ كِبَارِ الصَّحَابَةِ وَصِغَارِهِمْ، فَجَمَعَهُمُ الْإِمَامُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الرَّحْبَةِ بِمَسْجِدِ الْكُوفَةِ، وَاسْتَشْهَدَ مَنْ سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَشَهِدَهُ فِي غَدِيرِ خُمٍّ يَخْطُبُ فِي الْأَلَاْفِ مِمَّنْ حَجَّ مَعَهُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ، فَهَذَا عَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ، وَانْصُرْ مَنْ



نصره، واخذل من خذله»، فشهدوا له بذلك.

واشتهر اجتماع «الرحبة» في التراث الإسلامي، حديثاً وتاريخاً وعقيدةً، عند المسلمين في كثير من المصادر المعتبرة، وقد سجلت أخبارها في الدواوين نثراً ونظماً.

وكان لهذا الاستشهاد دورٌ بليغٌ في النتيجة التي أرادها الإمام عليه السلام لقوتها وإحكامها ومتانتها لإثبات حقه بالخلافة بعد النبي صلى الله عليه وآله مباشرةً، مع خلو هذه الحجج من إمكان التضعيف والتفنيد والإنكار، كيف؟! وقد احتوى الأمر على أحاديث ثلثة من الصحابة تبلغ الكثرة في الأسانيد الصحيحة، والواردة في أهم المصادر الجامعة المعتبرة والمعتمدة ومنها الصحاح والمسانيد التي هي عيون المؤلفات والمراجع عند علماء الحديث، والأهم هو بلوغ الحديث «التواتر» الذي هو حجة عند المحدثين، ولم تختلف هذه الحقيقة بين المذاهب الإسلامية كلها.

وقد كان من التوفيق الإلهي أن حدت الهممة بالأخ الفاضل الشيخ إبراهيم جواد «حفظه الله» فقام بجمع أحاديث مناشدة الرحبة - ومنها ما احتوى على شروط الحجية بالتوثيق والصحة والقبول - من الكتب الحديثية المعتبرة والمعتمدة عند علماء الحديث، وقد قدمها في حلة قشبية من الضبط التام والترتيب البديع والتوضيح المفيد، بأحسن ما يلزم ويراد، فنسأل الله له

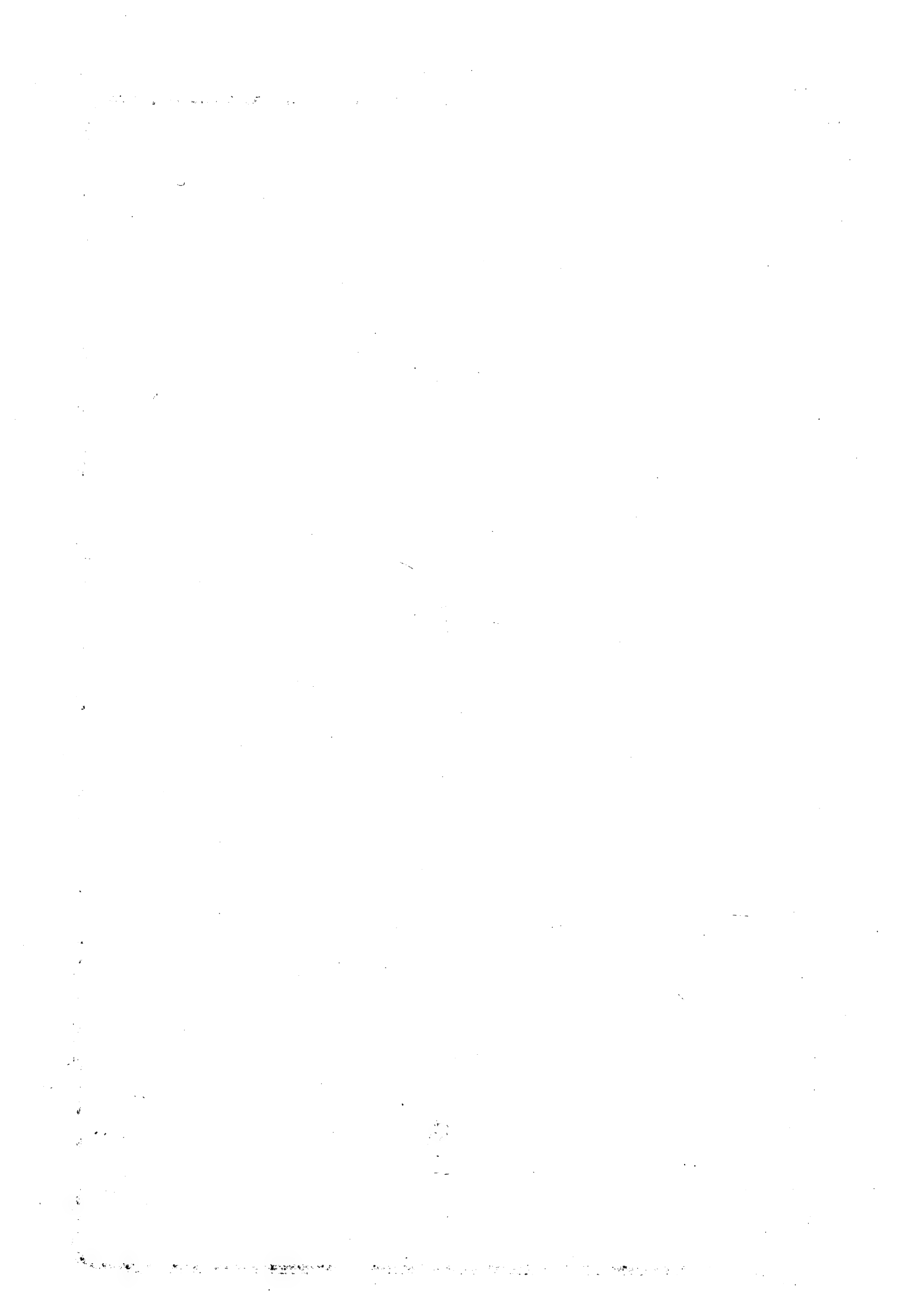
تقدم: بقلم الأستاذ المحقق السيد محمد رضا الحسيني الجلاي ..... ١٧

السَّداد، وَأَنْ يَجْزِيَهُ عَلَى ذَلِكَ خَيْرًا فِي الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْمَعَادِ، بِدُعَاءِ كَاتِبِ هَذِهِ  
الْمُقَدِّمَةِ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ رِضَا الْحُسَيْنِيِّ الْجَلَالِيِّ - كَانَ اللَّهُ لَهُ - .

وَقَدْ حُرِّرَ فِي التَّاسِعِ مِنْ شَهْرِ جَمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةِ ١٤٣٩ هـ - حَامِدًا مُصَلِّيًا  
مُسَلِّمًا مُسْتَغْفِرًا .



تَمَهِّدُ





إِنَّ أَيْمَّةَ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ هُمْ مَنَارَاتُ الْهُدَى وَأَعْلَامُ الْحَقِّ، يَصَدِّحُونَ بِالْحَقِّ رَغْمَ الظُّلْمِ وَالْأَذَى، وَيَحْمِلُونَ مَصَابِيحَ الْهُدَايَةِ لِيُنِيرُوا بِهَا طَرِيقَ الْبَاحِثِينَ عَنِ اللَّهِ، وَإِنَّ فِي مَعْرِفَةِ مَوَاقِفِ جِهَادِهِمْ مَا يَدْعُو لِقِتَاءِ آثَارِهِمْ، وَلِذَا آثَرْتُ أَنْ أُبَيِّنَ مَوْقِفاً مِنْ الْمَوَاقِفِ الْعَظِيمَةِ فِي حَيَاةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَمَسِيرَةِ جِهَادِهِ وَدِفَاعِهِ عَنِ الْحَقِّ.

وَفِي هَذِهِ الْأَوْرَاقِ الْمُخْتَصَرَةِ أُسَلِّطُ الضُّوْءَ عَلَى نِدَاءِ حَقِّ أَطْلَقَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْكُوفَةِ بَعْدَ ثَلَاثِينَ عَاماً مِنْ غَدِيرِ خُمٍّ، يَسْتَحْضِرُ الْحَقُّ فِي ذَاكِرَةِ الْعَارِفِينَ وَيُوقِظُ بِهِ الْغَافِلِينَ، وَيُعَرِّفُ أَجْيَالاً لَمْ تَعْرِفْ نِدَاءَ الْوِلَايَةِ فِي الْغَدِيرِ الْمُبَارَكِ...، الْإِمَامُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، يُحَرِّكُ الضَّمَائِرَ وَيُقِيمُ الْحُجَجَ، يَجْدِبُ طُلَّابَ الْحَقِّ إِلَى سَفِينَةِ نَجَاتِهِ، يَنْظُرُ إِلَى بَعْضِهِمْ، فَيَرَى فِي بَاطِنِ قُلُوبِهِمْ حُبَّ الْحَقِّ وَالْبَحْثَ عَنْهُ، وَيَجْمَعُ الْمُسْلِمِينَ فِي رَحْبَةِ الْكُوفَةِ، وَعَلَى مِنْبَرِهَا يَسْتَحْضِرُ الْغَدِيرَ إِلَى الْأَذْهَانِ مَرَّةً أُخْرَى لِيَبْقَى حَيّاً فِي الْقُلُوبِ.

لِمَاذَا هَذَا الْإِسْتِحْضَارُ؟ مَا الدَّافِعُ إِلَى هَذَا الْإِحْيَاءِ؟ وَمَا أَثَرُهُ عَلَى بَعْضِ

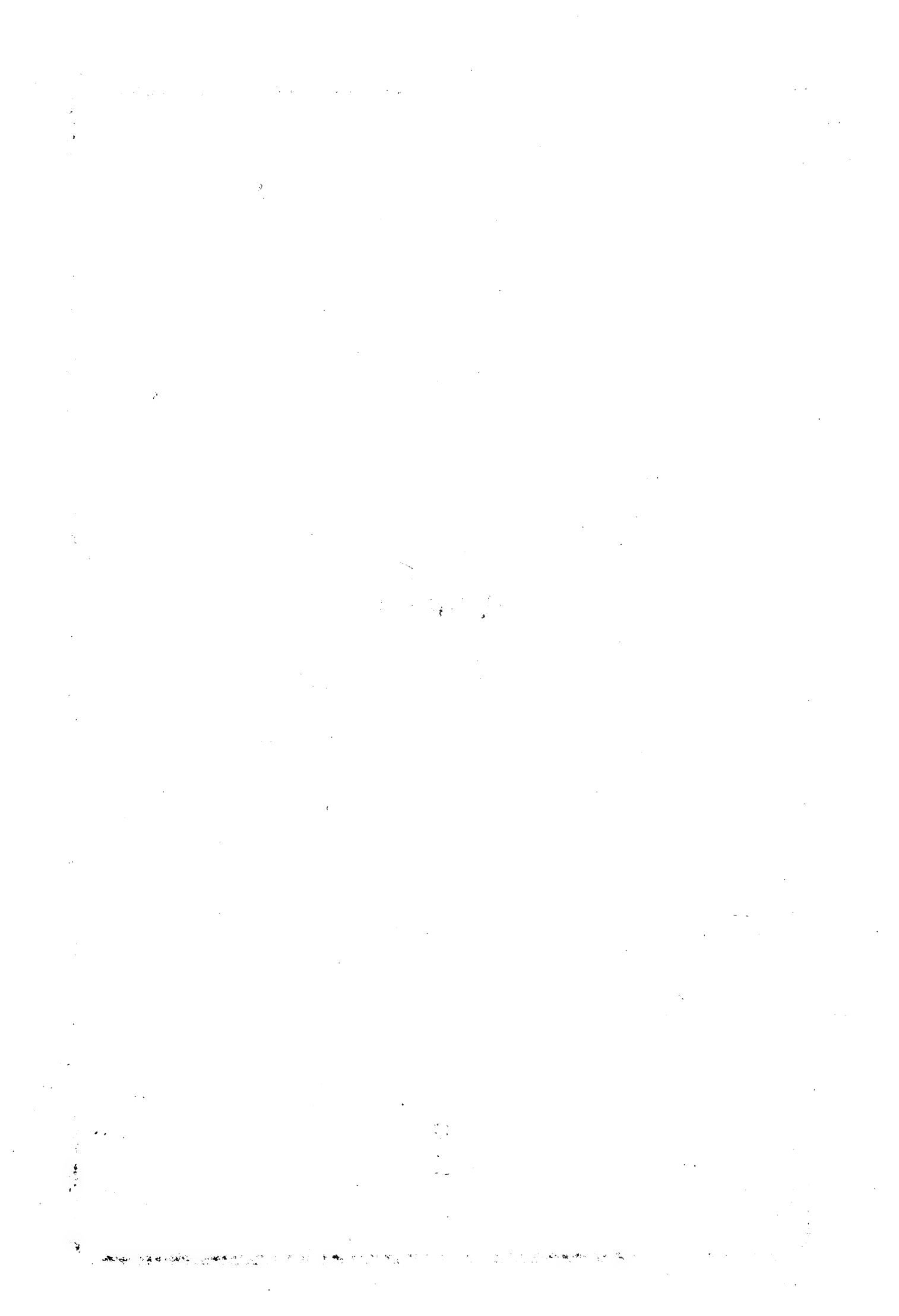
الْحَاضِرِينَ؟

لقد استحضر الإمام حقاً عظيماً؛ لئلا يغيب ويخفى في دياجير الباطل المتواليّة، فكان الأثر أن أطلق وثيقة بحث - لطلاب الحقيقة - وقودها الشك، ..

الصحابيُّ أبو الطفيل يعلن الحيرة! تراوده الشكوك! .. ماذا سيفعل؟ لقد أسرّه الشك ووقع في حباله، فلا بدّ من طلب اليقين، يبدأ بالسؤال.. يبدأ رحلة طلب الاستبصار التي سنتابع أحداثها بالتفصيل، ..

وهنا وجدتُ الباعث لأسير في أروقة تفاصيل هذه الحادثة، وأوثقها بالنصوص المتكاملة؛ لأحفظ لنفسي وللتاريخ هذه الحادثة التي أحيّت الغدير في عقول المنصفين، وجذبت طلاب الحق إلى حظيرة الولاية القدسيّة؛ ولأوثق مسيرة هداية علويّة كان أمير المؤمنين عليه السلام حامل مصباحها ومُنير الدرب فيها.. وكان أبو الطفيل بطلاً من أبطالها، والتفاصيل تأتي في طيات هذه الرسالة ..

# مقدمة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الَّذِي جَعَلَ الْوَلَايَةَ مَلَاذًا آمِنًا وَحِصْنًا مَنِعًا  
لِعِبَادِهِ، ثُمَّ شَرَّفَ الْمُؤْمِنِينَ بِهَا لِيَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ، وَأَزَكَّى  
الصَّلَوَاتِ وَأَتَمَّ التَّسْلِيمِ عَلَى النُّورِ الْأَوَّلِ، مِصْبَاحِ الْهُدَايَةِ الْإِلَهِيَّةِ، شَمْسِ  
الشُّمُوسِ السَّاطِعَةِ، مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّبِيِّ الْأَكْرَمِ، أَمِينِ اللَّهِ عَلَى وَحْيِهِ،  
الْمَبْعُوثِ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ، وَعَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ.  
أَمَّا بَعْدُ:

فَإِنَّ أَدْلَةَ وَلَايَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام كَثِيرَةٌ مُتَوَاتِرَةٌ، وَمِنْ هَذِهِ الْأَدْلَةِ حَدِيثٌ  
فِي غَايَةِ الْأَهَمِّيَّةِ وَهُوَ حَدِيثُ مُنَاشَدَةِ الرَّحْبَةِ وَالَّذِي يَكْشِفُ عَنْ حَقِيقَةِ  
الْوَلَايَةِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهَا فِي يَوْمِ غَدِيرِ خُمٍ وَيَحْمِلُ فِي طَيَّاتِهِ أَحْدَاثًا فَارِقَةً تُبَيِّنُ  
الْأَبْعَادَ الْمَهْمَةَ لِنَصِّ حَدِيثِ الْغَدِيرِ، فَعَمِلْتُ بِجُهِدِي الْمُتَوَاضِعِ عَلَى الْبَحْثِ  
فِي خَبَرِ مُنَاشَدَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام لِجُمُوعِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صلوات الله عليه وآله فِي  
الرَّحْبَةِ، وَتَنَاوَلْتُ دِرَاسَتِي لَهُ الْبَحْثَ فِي جِهَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، فَكَانَ الْبَحْثُ  
مُنْقَسِمًا إِلَى عِدَّةِ فُصُولٍ، كَمَا يَلِي:

الفصل الأول: يتناول سرد المصادر الأساسية التي نقلت حادثة المناشدة دون الحكم على الأسانيد أو المتون، وفيه نذكر ما أورده المحدثون، حتى وإن تكررت بعض الأسانيد، والمراد من هذا ذكر طرق الحديث وإثبات اعتناء الحفاظ والمحدثين بنقل هذه الرواية المهمة والتمهيد للمباحث الأخرى، واقتصرت فيه على المصادر الأساسية رغبة عن التكرار وطلباً للاختصار، إذ لا فائدة من المصادر الثانوية المتأخرة، وربما أعلق لتصحيح ما في الإسناد في بعض الموارد.

الفصل الثاني: يتناول إثبات صحة الحديث طبق قواعد أهل الحديث تثبيتاً للحجة والبرهان وقطعاً لشبهات المنكرين.

الفصل الثالث: في ذكر كلمات العلماء والمحققين الذين قالوا باعتبار خبر المناشدة.

الفصل الرابع: يتناول دلالة خبر المناشدة على ولاية أمير المؤمنين عليه السلام.

الفصل الخامس: في بعض القرائن الدالة على الولاية في حديث الغدير للدلالة على حقيقة المعنى الذي أراد إعلانه أمير المؤمنين عليه السلام على جمع الناس في مناشدة الرُّحبة «الغدير الثاني» ولنلمس حقيقة الموقف الذي اتخذهُ أبو الطفيل بعد أن طوى مرحلة الشك والإنكار، وبهذا الفصل اختتمت هذه الدراسة.

وَكُنْتُ قَدْ انْتَهَيْتُ مِنْ تَدْوِينِ مُسَوِّدَةِ هَذِهِ الرَّسَالَةِ فِي الْحَادِي وَالْعِشْرِينَ  
مِنْ شَهْرِ يُولْيُو لَعَامِ ٢٠١٢ م، الْمُوَافِقُ لِعُرَّةِ شَهْرِ رَمَضَانَ الْمُبَارَكِ لَعَامِ  
١٤٣٣ هـ ثُمَّ وَقَّعَنِي اللَّهُ فِيْمَا بَعْدُ لَتَنْقِيحِ هَذِهِ الْأَبْحَاثِ، فَقُمْتُ بِتَهْذِيْبِهَا  
وَإِضَافَةِ مَطَالَبَ رَأَيْتُ فِيهَا الْفَائِدَةَ، أَسْأَلُ اللَّهَ الْقَبُولَ وَحُسْنَ الْعَاقِبَةِ، إِنَّهُ  
سَمِيعٌ مُجِيبٌ.

إبراهيم جواد

قُمِ الْمَقْدَسَةُ (زَادَهَا اللَّهُ شَرْفًا بِلُطْفِهِ)

الْأَوَّلُ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ ١٤٣٨ هـ / ٢٥ يُولْيُو ٢٠١٧ م





الفصلُ الأولُ  
رُواةُ خَبرِ المُنَاشِدَةِ وأَسانيدِهِ

THE UNIVERSITY OF CHICAGO PRESS

THE UNIVERSITY OF CHICAGO PRESS

## رُوَاةُ خَبَرِ مُنَاشِدَةِ الرَّحْبَةِ مِنْ أَصْحَابِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ

قَدْ رُوِيَ الْخَبَرُ عَنِ الْعَدِيدِ مِنْ أَصْحَابِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِمَّنْ حَضَرُوا حَادِثَةَ الْمُنَاشِدَةِ، وَسَنَدُ كُرْهُمُ ثُمَّ نُورِدُ الْأَسَانِيدَ إِلَيْهِمْ، وَمِنَ الْجَدِيرِ بِالِإِشَارَةِ أَنَّ هَذَا الْفَصْلَ مُقْتَصِرٌ عَلَى ذِكْرِ كَافَّةِ الطَّرُقِ الَّتِي وَقَفْتُ عَلَيْهَا مُرْتَبَةً بِحَسَبِ أَسْمَاءِ الرُّوَاةِ لِلْحَادِثَةِ، دُونَ التَّطَرُّقِ إِلَى الْكَلَامِ فِيهَا سَنَدًا أَوْ التَّفْصِيلِ فِي مُتُونِهَا، مَعَ ذِكْرِ كَامِلِ مُتُونِهَا لِإِبْرَازِ الزِّيَادَاتِ الْمُهَمَّةِ الَّتِي قَدْ لَا تُوجَدُ فِي بَعْضِ الطَّرُقِ، وَقَدْ أَصَحَّحُ بَعْضَ الْأَغْلَاطِ الْوَاقِعَةِ فِي بَعْضِ الْأَسَانِيدِ.

(١) عَامِرُ بْنُ وَائِلَةَ، أَبُو الطُّفَيْلِ (صَحَابِيٌّ).

(٢) زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ (صَحَابِيٌّ).

(٣) يَعْلَى بْنُ مُرَّةَ (صَحَابِيٌّ).

(٤) عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَبِي لَيْلَى.

(٥) زَادَانُ أَبُو عُمَرَ.

(٦) عَمْرُو بْنُ مَرْ.

(٧) حَبَّةُ الْعُرَيْنِيِّ.

(٨) الْأَصْبَعُ بْنُ نُبَاتَةَ.

(٩) عُمَيْرَةُ بْنُ سَعْدٍ.

(١٠) زَيْدُ بْنُ يُثَيْعٍ.

(١١) سَعِيدُ بْنُ وَهْبٍ.

(١٢) زِيَادُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ.

## أسانيد خبر المناشدة

١. مَا رَوَى عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ رضي الله عنه

(١) رَوَى أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي مُسْنَدِهِ<sup>(١)</sup>: (حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَأَبُو نَعِيمٍ، الْمَعْنَى، قَالَا: حَدَّثَنَا فِطْرٌ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، قَالَ: جَمَعَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ النَّاسَ فِي الرَّحْبَةِ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ: «أَنْشُدُ اللَّهَ كُلَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ مَا سَمِعَ لِمَا قَامَ»، فَقَامَ ثَلَاثُونَ مِنَ النَّاسِ، وَقَالَ أَبُو نَعِيمٍ: فَقَامَ نَاسٌ كَثِيرٌ فَشَهِدُوا حِينَ أَخَذَهُ بِيَدِهِ، فَقَالَ لِلنَّاسِ: «أَتَعْلَمُونَ أَنِّي أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ»؟ قَالُوا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَهَذَا مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ» قَالَ: فَخَرَجْتُ وَكَأَنَّ فِي نَفْسِي شَيْئًا، فَلَقِيتُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ فَقُلْتُ لَهُ: إِنِّي سَمِعْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: كَذَا وَكَذَا. قَالَ: فَمَا تُنْكِرُ؟! قَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ ذَلِكَ لَهُ).

(٢) رَوَى الْحَافِظُ الْبَزَّازُ فِي مُسْنَدِهِ<sup>(١)</sup>: (حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى الْقَطَّانُ وَمُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ كَرَامَةَ - وَاللَّفْظُ لِيُوسُفَ -، قَالَا: نَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، قَالَ: نَا فِطْرٌ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا وَهُوَ يَنْشُدُ النَّاسَ فِي الرَّحْبَةِ: أَنْشُدْ لَهِ كُلِّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ مَا قَالَ الْإِمَامُ<sup>(٢)</sup>، فَقَالَ<sup>(٣)</sup> نَاسٌ مِنَ النَّاسِ، فَشَهِدُوا أَنَّا رَأَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخَذَ بِيَدِ عَلِيٍّ، وَهُوَ يَقُولُ: أَلَسْتُ أَوَّلَى بِالْمُسْلِمِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؟ قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ»<sup>(٤)</sup> اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ).

(٣) رَوَى الْحَافِظُ الطَّحَاوِيُّ فِي (شرح مُشْكِلِ الْأَثَارِ)<sup>(٥)</sup>: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ النَّسَائِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَارُونُ - يَعْنِي الْحَمَّالَ - قَالَ: حَدَّثَنَا مُصْعَبُ بْنُ الْمُقْدَامِ، قَالَ: حَدَّثَنَا فِطْرٌ بْنُ خَلِيفَةَ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَامِرِ بْنِ وَائِلَةَ، قَالَ: جَمَعَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ النَّاسَ فِي الرَّحْبَةِ فَقَالَ: «أَنْشُدْ بِاللَّهِ كُلَّ امْرِئٍ سَمِعَ

(١) البحر الزخار « مسند البزار »، ج ٢، ص ١٣٣، رقم الحديث ٤٩٢.

(٢) كذا في المطبوع، وهو تصحيف، صوابه: إلا قام.

(٣) كذا في المطبوع، وهو تصحيف، صوابه: فقام. [انظر: كشف الأستار عن زوائد البزار،

ج ٣، ص ١٩٢].

(٤) «فعلي مولاه» سقطت من المطبوع.

(٥) شرح مشكل الآثار، ج ٥، ص ١٥، رقم الحديث ١٧٦٢.

رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ مَا سَمِعَ» فَقَامَ أَنَاسٌ مِنَ النَّاسِ فَشَهِدُوا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ: «أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنِّي أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؟» وَهُوَ قَائِمٌ ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ».

قَالَ أَبُو الطُّفَيْلِ: فَخَرَجْتُ وَفِي نَفْسِي مِنْهُ شَيْءٌ فَلَقِيتُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ: وَمَا تُنْكِرُ؟ أَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

(٤) رَوَى الْحَافِظُ النَّسَائِيُّ<sup>(١)</sup>: (وَأَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا فِطْرٌ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَامِرِ بْنِ وَائِلَةَ، قَالَ: جَمَعَ عَلِيٌّ النَّاسَ فِي الرَّحْبَةِ فَقَالَ: «أَنْشُدُ بِاللَّهِ كُلَّ امْرِئٍ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ مَا سَمِعَ» فَقَامَ أَنَاسٌ فَشَهِدُوا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ: «أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنِّي أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؟»، وَهُوَ قَائِمٌ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِ عَلِيٍّ فَقَالَ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ».

قَالَ أَبُو الطُّفَيْلِ: «فَخَرَجْتُ وَفِي نَفْسِي مِنْهُ شَيْءٌ، فَلَقِيتُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ، فَأَخْبَرْتُهُ» فَقَالَ: «أَوْ مَا تُنْكِرُ؟ أَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ».



(٥) رَوَى الْحَافِظُ ابْنُ حَبَّانَ<sup>(١)</sup>: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَزْدِيُّ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا أَبُو نُعَيْمٍ وَيَحْيَى بْنُ آدَمَ، قَالَا: حَدَّثَنَا فِطْرُ بْنُ خَلِيفَةَ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ: أَنْشُدُ اللَّهَ كُلَّ امْرِئٍ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ حُمٍّ لَمَّا قَامَ، فَقَامَ أَنَاسٌ فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوهُ يَقُولُ: «أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنِّي أَوْلَى النَّاسِ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ» قَالُوا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَإِنَّ هَذَا مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ» فَخَرَجْتُ وَفِي نَفْسِي مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ، فَلَقِيتُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: قَدْ سَمِعْنَاهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ ذَلِكَ لَهُ.

قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: فَقُلْتُ لِفِطْرِ: كَمْ بَيْنَ هَذَا الْقَوْلِ وَبَيْنَ مَوْتِهِ؟ قَالَ: مِائَةٌ يَوْمًا.

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: يُرِيدُ بِهِ مَوْتَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).

(٦) رَوَى الْقَاضِي أَبُو الْحَسَنِ الْخَلَعِيُّ الشَّافِعِيُّ<sup>(٢)</sup>: (أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ [مُحَمَّدِ بْنِ] الْحُسَيْنِ بْنِ جَعْفَرِ الْعَطَّارِ قِرَاءَةً عَلَيْهِ وَأَنَا أَسْمَعُ، قَالَ: نَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ رَشِيقِ الْعَسْكَرِيِّ، قَالَ: نَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ رُزَيْقٍ

(١) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ج ١٥، ص ٣٧٥-٣٧٦، رقم الحديث ٦٩٣١.

(٢) الفوائد المنتقاة الحسان من الصحاح والغرائب المعروف بـ «الخلعيات»، ص ١١٥.

بْنِ جَامِعِ الْمَدِينِيِّ سَنَةَ سَبْعٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ، قَالَ: نَا أَبُو الْحُسَيْنِ سُفْيَانُ بْنُ بِشْرِ الْأَسَدِيِّ الْكُوفِيُّ، قَالَ: ثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ بْنِ الْبَرِيدِ، عَنْ فِطْرِ بْنِ خَلِيفَةَ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، قَالَ: جَمَعَ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ النَّاسَ فِي الرَّحْبَةِ، فَقَالَ: أَنْشُدُ اللَّهَ أَمْرًا مُسْلِمًا سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ مَا قَالَ: « مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ » إِلَّا قَامَ يَشْهَدُ. قَالَ: فَقَامَ أَنَاسٌ مِنَ النَّاسِ يَشْهَدُوا.

فَقَالَ أَبُو الطُّفَيْلِ: فَخَرَجْتُ فَكَانَ فِي نَفْسِي شَيْءٌ فَلَقِيتُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ، فَقُلْتُ: إِنِّي سَمِعْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ كَذَا وَكَذَا. قَالَ: وَمَا تُنْكِرُ مِنْ ذَلِكَ؟! فَقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ ذَلِكَ كُلَّهُ).

(٧) روى ابنُ عَسَاكِرٍ فِي تَارِيخِهِ<sup>(١)</sup>: (أَخْبَرَنَا أَبُو غَالِبٍ ابْنُ الْبَنَّا، أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَسَنُونَ النَّرْسِيِّ، أَنَا أَبُو الْقَاسِمِ مُوسَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّرَّاجِ، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ الْعَجَلِيُّ، نَا عُبَيْدَةُ، عَنْ فِطْرِ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا وَهُوَ يَنْشُدُ النَّاسَ فِي الرَّحْبَةِ: أَنْشُدُ اللَّهَ أَمْرًا سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ لِي يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ مَا قَالَ إِلَّا قَامَ، فَقَامَ نَاسٌ مِنَ النَّاسِ فَشْهَدُوا أَنَّا رَأَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ أَخَذَ بِيَدِ عَلِيٍّ وَهُوَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ

وَالْأَهُ وَعَادٍ مَنْ عَادَاهُ».

قَالَ أَبُو الطُّفَيْلِ: فَخَرَجْتُ وَفِي نَفْسِي مِمَّا سَمِعْتُ فَلَقَيْتُ زَيْدَ بْنِ أَرْقَمَ  
فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: مَا تُنْكِرُ؟! قَدْ سَمِعْنَاهُ).

## ٢. ما روي عن زيد بن أرقم

(١) روى أحمد في مسنده<sup>(١)</sup>: (حَدَّثَنَا أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو إِسْرَائِيلَ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي سَلَمَانَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، قَالَ: اسْتَشْهَدَ عَلِيُّ النَّاسِ، فَقَالَ: أَنْشُدُ اللَّهَ رَجُلًا سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالٍ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادٍ مَنْ عَادَاهُ».

قَالَ: فَقَامَ سِتَّةَ عَشَرَ رَجُلًا فَشَهِدُوا).

(٢) روى الطبراني في (المعجم الكبير)<sup>(٢)</sup>: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَائِلَةَ الْأَصْبَهَانِيُّ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَمْرِو الْبَجَلِيُّ، ثنا أَبُو إِسْرَائِيلَ الْمَلَائِيُّ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي سُلَيْمَانَ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، قَالَ: نَاشَدَ عَلِيُّ النَّاسِ فِي الرَّحْبَةِ مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ الَّذِي قَالَ لَهُ، فَقَامَ سِتَّةَ عَشَرَ رَجُلًا فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالٍ مَنْ وَالَاهُ وَعَادٍ

(١) المسند، ج ٣٨، ص ٢١٨-٢١٩، رقم الحديث ٢٣١٤٣.

(٢) المعجم الكبير، ج ٥، ص ١٧١، رقم الحديث ٤٩٨٥.

مَنْ عَادَاهُ».

قَالَ زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ: «فَكُنْتُ فِيْمَنْ كَتَمَ فَذَهَبَ بَصْرِي، وَكَانَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَعَا عَلَى مَنْ كَتَمَ».

(٣) وَرَوَى أَيْضاً<sup>(١)</sup>: (حَدَّثَنَا أَبُو حُصَيْنٍ الْقَاضِي، ثنا يَحْيَى الْحَمَّانِيُّ، ثنا أَبُو إِسْرَائِيلَ الْمَلَائِي، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي سَلَمَانَ الْمُؤَدِّنِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، قَالَ: نَشَدَ عَلِيٌّ النَّاسَ، أَنْشُدُ اللَّهَ رَجُلًا سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ»، فَقَامَ اثْنَا عَشَرَ بَذَرِيًّا فَشَهِدُوا بِذَلِكَ.

قَالَ زَيْدٌ: «وَكُنْتُ أَنَا فِيْمَنْ كَتَمَ فَذَهَبَ بَصْرِي».

(٤) وَرَوَى أَيْضاً<sup>(٢)</sup>: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: نا مُحَمَّدُ بْنُ الطُّفَيْلِ النَّخَعِيُّ، قَالَ: نا شَرِيكٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ قَالَ: نَشَدَ عَلِيٌّ النَّاسَ: مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ يَقُولُ: «الَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنِّي أُولَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؟» قَالُوا: بَلَى. قَالَ: «فَمَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ»، فَقَامَ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا فَشَهِدُوا بِذَلِكَ).

(١) المعجم الكبير، ج ٥، ص ١٧٥، رقم الحديث ٤٩٩٦.

(٢) المعجم الأوسط، ج ٢، ص ٢٧٥، رقم الحديث ١٩٩٦.

(٥) رَوَى ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي تَارِيخِهِ<sup>(١)</sup>: (أَخْبَرَنَا أَبُو الْقَاسِمِ ابْنُ الْحُصَيْنِ، نَا أَبُو طَالِبِ بْنُ غَيْلَانَ، نَا أَبُو بَكْرٍ الشَّافِعِيُّ، نَا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ الْحَارِثِ، نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، نَا أَبُو إِسْرَائِيلَ الْمَلَائِيُّ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ أَبِي سَلْمَانَ الْمُؤَذِّنِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ: أَنَّ عَلِيًّا انْتَشَدَ النَّاسَ مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ». فَقَامَ سِتَّةَ عَشَرَ رَجُلًا فَشَهِدُوا بِذَلِكَ وَكُنْتُ فِيهِمْ).

(٦) انْظُرْ طَرِيقًا آخَرَ إِلَيْهِ ذَكَرْنَاهُ فِي (مَا رُوِيَ عَنْ حَبَّةِ الْعُرْنِيِّ، ح ١).

### ٣. مَا رَوَى عَنْ يَعْلَى بْنِ مُرَّةَ

(١) روى ابن الأثير الجزري<sup>(١)</sup>: (أخبرنا أبو موسى كِتَابَةً، أخبرنا حمزة بن العباس العلوي أبو محمد، أخبرنا أبو بكر أحمد بن الفضل الباطرقاني، أخبرنا أبو مسلم عبد الرحمن بن محمد بن إبراهيم بن شهدل المديني، أخبرنا أبو العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة، حدثنا عبد الله بن إبراهيم بن قتيبة، أخبرنا الحسن بن زياد بن عمر، أخبرنا عمر بن سعيد البصري، عن عمر بن عبد الله بن يعلى بن مُرَّة، عن أبيه، عن جدّه يعلى بن مُرَّة، قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَهُ».

قال: فلَمَّا قَدِمَ عَلَيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْكُوفَةَ نَشَدَ النَّاسُ: مَنْ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَنشَدَ لَهُ بِضْعَةَ عَشَرَ رَجُلًا، مِنْهُمْ: يَزِيدُ أَوْ زَيْدُ بْنُ شَرَا حِيلَ الْأَنْصَارِيِّ).

---

(١) أسد الغابة في معرفة الصحابة، ج ٢، ص ٣٦٢، ترجمة: زيد بن شراحيل، رقم الترجمة:

#### ٤. مَا رَوَى عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى

(١) مَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ فِي زَوَائِدِهِ عَلَى الْمُسْنَدِ<sup>(١)</sup>: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَرْقَمَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: شَهِدْتُ عَلِيًّا فِي الرَّحْبَةِ يَنْشُدُ النَّاسَ: أَنْشُدُ اللَّهَ مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُحٍّ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ» لَمَّا قَامَ فَشَهِدَ.

قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَقَامَ اثْنَا عَشَرَ بَدْرِيًّا كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى أَحَدِهِمْ، فَقَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّا سَمِعْنَا رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُحٍّ: «أَلَسْتُ أَوْلَى بِالْمُسْلِمِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجِي أُمَّهَاتُهُمْ؟» فَقُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «فَمَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ».

(٢) مَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ فِي زَوَائِدِهِ عَلَى الْمُسْنَدِ<sup>(٢)</sup>: (حَدَّثَنَا

---

(١) المسند، ج ٢، ص ٢٦٨ - ٢٦٩، رقم الحديث ٩٦١، ورواه أبو يعلى الموصلي في مسنده،

ج ١، ص ٤٢٨ - ٤٢٩، رقم الحديث ٥٦٧، عن القواريري بهذا الإسناد.

(٢) المسند، ج ٢، ص ٢٧٠ - ٢٧١، رقم الحديث ٩٦٤.



عَبْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ الْوَكَيْعِيُّ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ  
 بْنُ عُقْبَةَ بْنِ نِزَارٍ الْقَيْسِيُّ، حَدَّثَنِي سِمَاكُ بْنُ عُبَيْدِ بْنِ الْوَلِيدِ الْعَبْسِيُّ، قَالَ:  
 دَخَلْتُ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، فَحَدَّثَنِي أَنَّهُ شَهِدَ عَلِيًّا فِي الرَّحْبَةِ قَالَ:  
 أَنَشُدُ اللَّهَ رَجُلًا سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ وَشَهِدَهُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ إِلَّا قَامَ، وَلَا يَقُومُ إِلَّا  
 مَنْ قَدْ رَأَاهُ، فَقَامَ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، فَقَالُوا:

قَدْ رَأَيْنَاهُ وَسَمِعْنَاهُ حَيْثُ أَخَذَ بِيَدِهِ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ  
 مَنْ عَادَاهُ، وَأَنْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ، وَاخْذُلْ مَنْ خَذَلَهُ» فَقَامَ إِلَّا ثَلَاثَةً لَمْ يَقُومُوا،  
 فَدَعَا عَلَيْهِمْ، فَأَصَابَتْهُمْ دَعْوَتُهُ).

(٣) رَوَى الْحَافِظُ الْبَزَّارُ<sup>(١)</sup>: (حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: نَا مَالِكُ بْنُ  
 إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ الْأَحْمَرُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، وَعَنْ مُسْلِمِ بْنِ  
 سَالِمٍ، قَالَا: نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا يَنْشُدُ النَّاسَ،  
 يَقُولُ: «أَنْشُدُ امْرَأَةً مُسْلِمًا سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ إِلَّا قَامَ». فَقَامَ اثْنَا  
 عَشَرَ رَجُلًا، فَقَالُوا: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ بِيَدِ عَلِيٍّ، ثُمَّ قَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، أَلَسْتُ  
 أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؟ قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «اللَّهُمَّ مَنْ كُنْتُ  
 مَوْلَى لَهُ فَهَذَا مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ»).

(٤) رَوَى الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي تَارِيخِهِ<sup>(١)</sup>: (أَخْبَرَنَا ابْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عُمَرَ يَحْيَى بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ حَفْصِ بْنِ بَيَانَ بْنِ دِينَارٍ الْأَخْبَارِيُّ فِي مَنْزِلِهِ بِدَرْبِ السَّاجِ، فِي جَوَارِ ابْنِ الشُّونِيزِيِّ، فِي سَنَةِ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الضُّبَيْعِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْكِنْدِيُّ أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْعَلَاءُ بْنُ سَالِمٍ الْعَطَّارُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا بِالرَّحْبَةِ يَنْشُدُ النَّاسَ مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيَ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ»؟

فَقَامَ اثْنَا عَشَرَ بَدْرِيًّا، فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوا رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيَ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ»).

(٥) وَرَوَى أَيْضًا فِي كِتَابِهِ (الْمُتَّفِقُ وَالْمُفْتَرِقُ)<sup>(٢)</sup>: (أَخْبَرَنِي الْأَزْهَرِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَبَّاسِ الْخَرَّازُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ صَاعِدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجُ، حَدَّثَنَا الْعَلَاءُ بْنُ سَالِمٍ الْعَطَّارُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا بِالرَّحْبَةِ يَنْشُدُ النَّاسَ مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيَ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ

(١) تاريخ بغداد، ج ١٦، ص ٣٤٨ - ٣٤٩، رقم الترجمة: ٧٤٩٧.

(٢) المتفق والمفترق، ج ٣، ص ١٧٣٩، رقم الحديث ١٢٧٧.

عَادَاهُ؟ فَقَامَ اثْنَا عَشَرَ بَذَرِيًّا، فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوا رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ».

(٦) وَرَوَى فِي كِتَابِهِ (تَالِي تَلْخِيصِ الْمُتَشَابِهِ)<sup>(١)</sup>: (أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ إِسْحَاقَ الْمَادَرَائِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْحَنِينِ، حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ زِيَادٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ أَبِي زِيَادٍ وَعَنْ مُسْلِمِ بْنِ سَالِمٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا يَنْشُدُ النَّاسَ: «أَنْشُدُ اللَّهَ مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ مَا قَالَ إِلَّا قَامَ».

فَقَامَ اثْنَا عَشَرَ بَذَرِيًّا فَقَالُوا: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ بِيَدِ عَلِيٍّ فَرَفَعَهَا ثُمَّ قَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ أَلَسْتُ أُولَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؟» فَقَالُوا: بَلَى. فَقَالَ: «اللَّهُمَّ مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَهَذَا مَوْلَاهُ اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ».

(٧) رَوَى ابْنُ عَسَاكِرَ فِي تَارِيخِهِ<sup>(٢)</sup>: (أَخْبَرَنَا أَبُو غَالِبٍ ابْنُ الْبَنَّا، أَنَا أَبُو الْغَنَائِمِ ابْنُ الْمَأْمُونِ، أَنَا أَبُو الْحَسَنِ الدَّارْقُطْنِيُّ، أَنَا أَبُو الْقَاسِمِ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بَشْرِ الْبَجَلِيِّ الْكُوفِيُّ الْخَزَّازُ، نَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ كَعْبٍ، أَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبَانَ، عَنْ أَبِي دَاوُدَ الطُّهَوِيِّ وَاسْمُهُ عَيْسَى بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ عَمْرُو

(١) تالي تلخيص المتشابه، ج ١، ص ١٢٩ - ١٣٠، رقم الحديث ٥٣.

(٢) تاريخ دمشق، ج ٤٢، ص ٢٠٧ - ٢٠٨.

بن عبد الله وعبد الأعلى بن عامر الثعلبي، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: خُطِبَ النَّاسَ أميرُ المؤمنين عليّ بن أبي طالبٍ في الرَّحْبَةِ، قَالَ: أَنشُدُ اللَّهَ امرءاً أَنشَدَ الْإِسْلَامَ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ أَخَذَ بِيَدِي يَقُولُ: «أَلَسْتُ أَوْلَى بِكُمْ يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَنْفُسِكُمْ؟» قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ وَانصُرْ مَنْ نَصَرَهُ وَاخْذُلْ مَنْ خَذَلَهُ» إِلَّا قَامَ.

فَقَامَ بِضْعَةَ عَشَرَ رَجُلًا فَشَهِدُوا وَكَتَمَ قَوْمٌ فَمَا فَنَوْا مِنَ الدُّنْيَا حَتَّى عَمُوا وَبَرَصُوا).

(٨) رَوَى أَبُو نُعَيْمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ<sup>(١)</sup>: (حَدَّثَنَا الْقَاضِي أَبُو أَحْمَدَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، ثنا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ زِيَادِ بْنِ عَجَلَانَ أَبُو الشَّيْخِ الْأَبْهَرِيُّ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْكِنْدِيُّ، ثنا الْعَلَاءُ بْنُ سَالِمٍ الْعَطَّارُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، قَالَ: نَشَدَ عَلِيٌّ النَّاسَ بِالرَّحْبَةِ: مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ» إِلَّا قَامَ، فَقَامَ اثْنَا عَشَرَ بَدْرِيًّا فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ»).

(٩) رَوَى الْقَاضِي الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمُحَامِلِيُّ<sup>(١)</sup>: (ثَنَا الْحُسَيْنُ<sup>(٢)</sup>،

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ وَاصِلٍ، قَالَ: ثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ زِيَادٍ الْأَخْمَرِ، عَنْ يَزِيدَ ابْنِ أَبِي زِيَادٍ، وَمُسْلِمِ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ يَنْشُدُ النَّاسَ يَقُولُ: « أَنْشُدُ اللَّهَ أَمْرًا مُسْلِمًا سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ مَا يَقُولُ إِلَّا خَبَرَ » فَقَامَ اثْنَا عَشَرَ بَدْرِيًّا فَقَالُوا: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِ عَلِيٍّ فَرَفَعَهَا وَقَالَ: « أَيُّهَا النَّاسُ، أَلَسْتُ » وَانْقَطَعَ عَلَى الْقَاضِي الْحَدِيثُ، وَفِي آخِرِهِ قَالَ: « وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ »).

وهذا الطريق فيه ذكرُ المناشدة وهو خالٍ من النصِّ النبوي؛ لانقطاع

الحديث عن القاضي المحاملي.

(١) أمالي المحاملي برواية ابن يحيى البيّع، ص ١٦١ - ١٦٢، رقم الحديث ١٣٣.

(٢) الحسين في السند هو القاضي المحاملي، أثبت اسمه في السند تلميذه الذي روى أماليه.

## ٥. مَا رُوِيَ عَنْ زَادَانَ أَبِي عُمَرَ

(١) رَوَى الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي عَاصِمٍ<sup>(١)</sup>: (ثَنَا عَمَّارُ بْنُ خَالِدٍ، ثَنَا إِسْحَاقُ الْأَزْرَقُ، ثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ الرَّحِيمِ الْكِنْدِيُّ، عَنْ زَادَانَ، قَالَ: شَهِدْتُ عَلِيًّا بِالرَّحْبَةِ، فَقَالَ: «أَنْشُدُ اللَّهَ أَمْرًا سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ لَمَّا قَامَ». فَقَامَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا، فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ، فَقَالَ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ»).

(٢) رَوَى أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ<sup>(٢)</sup>: (قُتْنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، نَا عَبْدُ الْمَلِكِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحِيمِ الْكِنْدِيِّ، عَنْ زَادَانَ أَبِي عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا فِي الرَّحْبَةِ وَهُوَ يُنْشِدُ النَّاسَ: مَنْ شَهِدَ رَسُولَ اللَّهِ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ وَهُوَ يَقُولُ مَا قَالَ؟ فَقَامَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوا رَسُولَ اللَّهِ وَهُوَ يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ»).

(١) السنة، ج ٢، ص ٩١٢، رقم الحديث ١٤٠٦.

(٢) فضائل الصحابة، ج ٢، ص ٧٢٤، رقم الحديث ٩٩١.

(٣) وَمِنْ زَوَائِدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ<sup>(١)</sup>: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَتْنَا أَبُو مَعْمَرٍ، قَتْنَا هُشَيْمٌ قَالَ: أَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ عَمَّارِ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ زَادَانَ أَبِي عُمَرَ، أَنَّ رَجُلًا حَدَّثَهُ، أَنَّ عَلِيًّا سَأَلَ رَجُلًا عَنْ حَدِيثٍ فِي الرَّحْبَةِ فَكَذَّبَهُ، فَقَالَ: إِنَّكَ قَدْ كَذَّبْتَنِي. فَقَالَ: مَا كَذَّبْتُكَ قَالَ: فَادْعُوا اللَّهَ عَلَيْكَ إِنْ كُنْتَ قَدْ كَذَّبْتَنِي أَنْ يُعْصِيَ اللَّهُ بَصْرَكَ، قَالَ: فَدَعَا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ يُعْصِيَهُ، فَعَمِيَ).

يُلاحَظُ: فِي هَذَا الْإِسْنَادِ خَلَلَانِ:

أَوَّلُهُمَا: أَنَّ أَحْمَدَ لَا يَرْوِي عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ بَلْ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ، مُضَافًا إِلَى أَنَّهُ يَرْوِي عَنْ هُشَيْمٍ مُبَاشَرَةً فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الْوَاسِطَةِ، وَيُكْشَفُ عَنْ هَذَا الْغَلَطِ رَوَايَتُهُ فِي كِتَابِ (الزُّهْدِ) حَيْثُ أَتَى بِإِسْنَادِهَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ<sup>(٢)</sup>: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنِي أَبُو مَعْمَرٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، أَنبَأَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ .. إلخ).  
وِثَانِيَهُمَا: أَنَّ عِبَارَةَ (أَنَّ رَجُلًا حَدَّثَهُ) فِي السَّنَدِ زِيَادَةٌ غَرِيبَةٌ وَلَعَلَّهَا مِنْ وَهْمِ النَّسَاحِ، إِذْ إِنَّ زَادَانَ يَرْوِي الْخَبَرَ بِلَا وَاسِطَةٍ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ مِنْ حُضُورِ الْمُنَاشَدَةِ فِي الرَّحْبَةِ، وَيَتَّضِحُ حُصُولُ هَذِهِ الزِّيَادَةِ مِنَ الطَّرِيقِ الْأُخْرَى الَّتِي نَذَكُرُهَا فِيمَا يَلِي.

(١) فضائل الصحابة، ج ١، ص ٦٦٣، رقم الحديث ٩٠٠.

(٢) الزهد، ص ١٦٤.

(٤) رَوَى الْحَافِظُ الطَّبْرَانِيُّ<sup>(١)</sup>: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ قَالَ: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُطِيعِ الشَّيْبَانِيِّ، قَالَ: نَا هُشَيْمٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ عَمَّارِ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ زَاذَانَ أَنَّ عَلِيًّا حَدَّثَ حَدِيثًا فَكَذَّبَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ عَلِيٌّ: «أَدْعُو عَلَيْكَ إِنْ قُلْتَ كَاذِبًا» قَالَ: ادْعُ. فَدَعَا عَلَيْهِ، فَلَمْ يَبْرَحْ حَتَّى ذَهَبَ بَصَرُهُ).

(٥) رَوَى ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا<sup>(٢)</sup>: (حَدَّثَنِي سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ عَمَّارِ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ زَاذَانَ أَبِي عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا حَدَّثَ عَلِيًّا بِحَدِيثٍ فَقَالَ: مَا أَرَاكَ إِلَّا كَذَّبْتَنِي. قَالَ: لَمْ أَفْعَلْ. قَالَ: أَدْعُو اللَّهَ عَلَيْكَ إِنْ كُنْتَ كَذَبْتَ، قَالَ: ادْعُ! فَدَعَا، فَمَا بَرَحَ الرَّجُلُ حَتَّى عَمِيَ).

قُلْتُ: ظَاهِرُ رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي الدُّنْيَا أَنَّ الرَّجُلَ هُوَ مَنْ ذَكَرَ الْحَدِيثَ وَقَدْ كَذَبَ عَلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام وَهَذَا خِلَافُ مَا تَقَدَّمَ، وَاللَّفْظُ الَّذِي يُنَاسِبُ مَجْمُوعَ الْأَخْبَارِ فِي هَذَا الْبَابِ هُوَ مَا رَوَاهُ اللَّالِكَايِيُّ بِنَفْسِ الْإِسْنَادِ مِنْ طَرِيقِ سُرَيْجِ بْنِ يُونُسَ<sup>(٣)</sup>: (أَخْبَرَنَا عَلِيٌّ، أَنَا الْحُسَيْنُ، قَالَ: ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: ثَنَا هِشَامٌ<sup>(٤)</sup>، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَالِمٍ، عَنْ عَمَّارِ

(١) المعجم الأوسط، ج ٢، ص ٢١٩، رقم الحديث ١٧٩١.

(٢) موسوعة رسائل ابن أبي الدنيا، ج ٤ كتاب «مجاوبو الدعوة»، ص ٣١-٣٢، رقم الحديث ٢٦.

(٣) كرامات أولياء الله، ص ١٢٦، رقم الحديث ٧٣.

(٤) تصحيف، صوابه: هُشَيْمٌ، كما مرَّ في باقي الأسانيد، وقد ذُكِرَ في محله أنه شيخ «سريج بن



الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ زَادَانَ أَبِي عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا حَدَّثَهُ عَلِيٌّ بِحَدِيثٍ فَقَالَ: مَا أَرَاكَ إِلَّا كَذَّبْتَنِي. قَالَ: لَمْ أَفْعَلْ. قَالَ: أَدْعُو اللَّهَ عَلَيْكَ إِنْ كُنْتَ كَذَّبْتَنِي؟ قَالَ: ادْعُ. فَدَعَا فَمَا بَرَحَ حَتَّى عَمِيَ).

(٦) رَوَى الْقَاضِي أَبُو الْحَسَنِ الْخَلَعِيُّ الشَّافِعِيُّ<sup>(١)</sup>: (أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ جَعْفَرِ الْعَطَّارُ، قَالَ: نَا الْحَسَنُ بْنُ رَشِيْقٍ، قَالَ: نَا مُحَمَّدُ بْنُ رُزَيْقٍ بْنِ جَامِعِ الْمَدِينِيِّ، قَالَ: نَا سُفْيَانُ بْنُ بِشْرِ الْأَسَدِيِّ، قَالَ: نَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمِ بْنِ الْبُرَيْدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ الْعَرَزَمِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحِيمِ، عَنْ زَادَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الرَّحْبَةِ، وَهُوَ يَقُولُ: أَنشُدُ اللَّهَ رَجُلًا سَمِعَ النَّبِيَّ يَوْمَ غَدِيرِ خَمٍّ يَقُولُ مَا قَالَ إِلَّا قَامَ، فَقَامَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا، فَقَالُوا: نَشْهَدُ إِنََّّا سَمِعْنَا رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خَمٍّ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ»).

(١) الفوائد المنتقاة الحسان من الصحاح والغرائب المعروف بـ«الخلعيات»، ص ١١٦، رقم

## ٦. ما روي عن عمرو ذي مر

(١) روى الحافظ النسائي<sup>(١)</sup>: (أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَلْفٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو ذِي مَرٍّ، قَالَ: شَهِدْتُ عَلِيًّا بِالرَّحْبَةِ يَنْشُدُ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ: «أَيُّكُمْ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ حُمٍّ مَا قَالَ» فَقَامَ أَنَاسٌ فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوا رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ: مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ، فَإِنَّ عَلِيًّا مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ، وَأَحِبَّ مَنْ أَحَبَّه، وَأَبْغَضْ مَنْ أَبْغَضَهُ، وَأَنْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ).

(٢) روى الحافظ البزار<sup>(٢)</sup>: (حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: نَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ فِطْرِ بْنِ خَلِيفَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو ذِي مَرٍّ وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ وَهْبٍ وَعَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ، قَالُوا: سَمِعْنَا عَلِيًّا يَقُولُ: «نَشَدْتُ اللَّهَ رَجُلًا سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ حُمٍّ لَمَّا قَامَ» فَقَامَ إِلَيْهِ ثَلَاثَةُ عَشَرَ رَجُلًا، فَشَهِدُوا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: أَلَسْتُ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؟ قَالُوا:

(١) السنن الكبرى، ج ١٠، ص ٤٠٠، رقم الحديث ٨٦٢٩.

(٢) البحر الزخار «مسند البزار»، ج ٣، ص ٣٤ - ٣٥، رقم الحديث ٧٨٦.

بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: فَأَخَذَ بِيَدِ عَلِيٍّ فَقَالَ: مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَهَذَا مَوْلَاهُ اللَّهُمَّ  
وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ، وَأَحِبَّ مَنْ أَحَبَّهُ، وَأَبْغَضْ مَنْ أَبْغَضَهُ،  
وَانْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ، وَاخْذُلْ مَنْ خَذَلَهُ).

(٣) رَوَى الْحَافِظُ الطَّحَاوِيُّ فِي (شَرْحِ مُشْكِلِ الْأَثَارِ)<sup>(١)</sup>: (حَدَّثَنَا أَبُو  
أُمِيَّةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عَامِرٍ الْبَجَلِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ عَبْدِ  
الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ السَّبْعِيُّ، عَنْ عَمْرِو ذِي مُرٍّ، قَالَ:  
سَمِعْتُ عَلِيًّا يَنْشُدُ النَّاسَ فِي الرَّحْبَةِ: مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ إِلَّا قَامَ فَقَامَ بِضِعَةِ عَشَرَ رَجُلًا فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ  
سَمِعُوا رَسُولَ اللَّهِ فِي يَوْمِ غَدِيرِ خُمٍّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَإِنَّ عَلِيًّا  
مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ وَأَحِبَّ مَنْ أَحَبَّهُ وَأَبْغَضْ مَنْ  
أَبْغَضَهُ وَأَعِنْ مَنْ أَعَانَهُ وَانْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ وَاخْذُلْ مَنْ خَذَلَهُ).

(٤) رَوَى الْحَافِظُ الطَّبْرَانِيُّ<sup>(٢)</sup>: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، قَالَ: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ  
سَعِيدِ الْكِنْدِيِّ قَالَ: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَجَلَحِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ  
عَمْرِو ذِي مُرٍّ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا يَنْشُدُ النَّاسَ: مَنْ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ:  
«مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ»، إِلَّا قَامَ، فَقَامَ اثْنَا عَشَرَ فَشَهِدُوا).

(١) شرح مشكل الآثار، ج ٥، ص ١٤، رقم الحديث ١٧٥٦.

(٢) المعجم الأوسط، ج ٢، ص ٣٢٤، رقم الحديث ٢١٠٩.

(٥) فِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ<sup>(١)</sup>: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَكِيمٍ، أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرٍّ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي إِسْحَاقَ - يَعْنِي عَنْ سَعِيدٍ وَزَيْدٍ<sup>(٢)</sup> - ، وَزَادَ فِيهِ: وَأَنْصُرُ مَنْ نَصَرَهُ، وَأَخْذُلُ مَنْ خَذَلَهُ).

(٦) انْظُرْ طَرِيقاً آخَرَ إِلَيْهِ ذَكَرْنَاهُ فِي (مَا رُوِيَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ وَهَبٍ، ح ٩).

---

(١) المسند، ج ٢، ص ٢٦٣، رقم الحديث ٩٥١.

(٢) حديث أبي إسحاق المذكور ذكره المصنف قبل إيراد هذا الإسناد، ولفظه: (نَشَدَ عَلِيُّ النَّاسِ فِي الرَّحْبَةِ: مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ إِلَّا قَامَ، قَالَ: فَقَامَ مِنْ قِبَلِ سَعِيدِ سِتَّةً، وَمِنْ قِبَلِ زَيْدِ سِتَّةً، فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوا رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ لِعَلِيٍّ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ: أَلَيْسَ اللَّهُ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ؟ قَالُوا: بَلَى. قَالَ: اللَّهُمَّ مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ، فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالٍ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادٍ مَنْ عَادَاهُ).

## ٧. مَا رُوِيَ عَنْ حَبَّةِ الْعُرْنِيِّ

(١) رَوَى الْحَافِظُ الطَّبْرَانِيُّ<sup>(١)</sup>: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَائِلَةَ الْأَصْبَهَانِيُّ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْجَلِيِّ، ثنا عَمْرُو بْنُ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ هُبَيْرَةَ بْنِ يَرِيمَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ وَهْبٍ وَحَبَّةِ الْعُرْنِيِّ وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَاشَدَ النَّاسَ مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ وَلِيَّهُ فَعَلِيٌّ وَلِيَّهُ».

فَقَامَ بَضْعَةَ عَشَرَ فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوا رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ وَلِيَّهُ فَعَلِيٌّ وَلِيَّهُ»).

(٢) رَوَى أَبُو بَشِيرٍ الدُّوَلَابِيُّ<sup>(٢)</sup>: (حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَفَّانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَطِيَّةَ، قَالَ: أَبْنَاءُ يَحْيَى بْنِ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ حَبَّةِ الْعُرْنِيِّ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، قَالَ: نَشَدَ النَّاسَ عَلِيٌّ فِي الرَّحْبَةِ فَقَامَ بَضْعَةَ عَشَرَ رَجُلًا فِيهِمْ رَجُلٌ عَلَيْهِ جُبَّةٌ عَلَيْهَا أَزْرَارٌ حَضْرَمِيَّةٌ فَشَهِدُوا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ

(١) المعجم الكبير، ج ٥، ص ١٩١ - ١٩٢، رقم الحديث ٥٠٥٨.

(٢) الكنى والأسماء، ج ٢، ص ١٧٢، رقم الحديث ٢٣٤٣.

كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ»).

قُلْتُ: عِبَارَةُ (عَنْ حَبَّةِ الْعُرْنِيِّ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) فِيهَا تَصْحِيفٌ، وَالصَّوَابُ (عَنْ حَبَّةِ الْعُرْنِيِّ أَبِي قُدَامَةَ) وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا أَنَّ الدُّوَلَابِيَّ قَدْ ذَكَرَ الْحَدِيثَ فِي بَابِ مَنْ يُكَنُّونَ بِأَبِي قُتَادَةَ وَأَبِي قُدَامَةَ، وَكُنْيَةُ حَبَّةَ (أَبُو قُدَامَةَ) كَمَا ذَكَرَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ<sup>(١)</sup>.

---

(١) الجرح والتعديل، ج ٣، ص ٢٥٣، رقم الترجمة ١١٣٠، باب تسمية من روي عنه

## ٨. ما رُوِيَ عَنِ الْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ

(١) رَوَى ابْنُ الْأَثِيرِ فِي (أُسْدِ الْغَابَةِ فِي مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ) <sup>(١)</sup>: (أَخْبَرَنَا أَبُو مُوسَى إِذْنًا، أَخْبَرَنَا السَّيِّدُ أَبُو مُحَمَّدٍ حَمْزَةُ بْنُ الْعَبَّاسِ، أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْفَضْلِ الْمِصْرِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَدِينِيُّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ الرَّاشِدِيِّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَلْفِ النُّمَيْرِيِّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ الْعَبْدِيُّ، عَنِ الْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ، قَالَ: نَشَدَ عَلِيُّ النَّاسِ فِي الرَّحْبَةِ مَنْ سَمِعَ النَّبِيَّ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ مَا قَالَ إِلَّا قَامَ، وَلَا يَقُومُ إِلَّا مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ، فَقَامَ بَضْعَةُ عَشَرَ رَجُلًا فِيهِمْ: أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ، وَأَبُو عَمْرَةَ بْنُ عَمْرِو بْنِ مُحْصِنٍ، وَأَبُو زَيْنَبَ، وَسَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ، وَخُزَيْمَةُ بْنُ ثَابِتٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيُّ، وَحَبَشِيُّ بْنُ جُنَادَةَ السَّلُولِيُّ، وَعُبَيْدُ بْنُ عَازِبٍ الْأَنْصَارِيُّ، وَالنُّعْمَانُ بْنُ عَجْلَانَ الْأَنْصَارِيُّ، وَثَابِتُ بْنُ وَدِيعَةَ الْأَنْصَارِيُّ، وَأَبُو فَضَالَةَ الْأَنْصَارِيُّ، وَعَبْدُ

---

(١) أسد الغابة في معرفة الصحابة، ج ٣، ص ٤٦٥، ترجمة: عبد الرحمن بن عبد رب

أسانيد خبر المناشدة/ ما روي عن الأصبع بن نباتة ..... ٥٩  
الرَّحْمَنُ بْنُ عَبْدِ رَبِّ الْأَنْصَارِيِّ، فَقَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّ سَمِعْنَا رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ:  
أَلَا إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَلِيِّي وَأَنَا وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ، أَلَا فَمَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ،  
اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ، وَأَحِبَّ مَنْ أَحَبَّه، وَأَبْغِضْ مَنْ  
أَبْغَضَهُ، وَأَعِنْ مَنْ أَعَانَهُ).

ورواه ابنُ قدامةَ المقدسيُّ في كتابه (الْمُتَحَابُّونَ فِي اللَّهِ) بِإِسْنَادٍ يَشْتَرِكُ مَعَ مَا  
تَقَدَّمَ بِلَفْظٍ مُخْتَصَرٍ<sup>(١)</sup>.

---

(١) المتحابون في الله، ص ٧٣، رقم الحديث ٩٢.



## ٩. مَا رُوِيَ عَنْ عُمَيْرَةَ بْنِ سَعْدٍ

(١) رَوَى الْحَافِظُ النَّسَائِيُّ<sup>(١)</sup>: (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّيْسَابُورِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ الْأَوْدِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، قَالَ: أَخْبَرَنِي هَانِئُ بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ طَلْحَةَ الْإِيَامِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَيْرَةُ بْنُ سَعْدٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيًّا وَهُوَ يَنْشُدُ فِي الرَّحْبَةِ مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ، فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ»، فَقَامَ بِضْعَةَ عَشَرَ فَشَهِدُوا).

(٢) رَوَى الْحَافِظُ الطَّبْرَانِيُّ<sup>(٢)</sup>: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ زُهَيْرٍ، قَالَ: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْكِنْدِيُّ، قَالَ: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَجْلَحِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ عُمَيْرَةَ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا، يَنْشُدُ النَّاسَ: مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ»؟ فَقَامَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ، فَشَهِدُوا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ»).

(١) السنن الكبرى، ج ١٠، ص ٣٩٠، رقم الحديث ٨٦١٥.

(٢) المعجم الأوسط، ج ٢، ص ٣٢٤، رقم الحديث ٢١١٠.

(٣) وَرَوَى أَيْضاً<sup>(١)</sup>: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَيْسَانَ الثَّقَفِيُّ الْأَصْبَهَانِيُّ قَالَ: نَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَمْرِو الْبَجَلِيُّ، قَالَ: نَا مِسْعَرُ بْنُ كِدَامٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ عُمَيْرَةَ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: شَهِدْتُ عَلِيّاً عَلَى الْمُنْبَرِ نَاشِداً أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ: مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ يَقُولُ مَا قَالَ فَيَشْهَدُ؟ فَقَامَ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، مِنْهُمْ: أَبُو سَعِيدٍ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَأَنْسُ بْنُ مَالِكٍ، فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوا رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ»).

(٤) وَرَوَى أَيْضاً<sup>(٢)</sup>: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الرَّازِيُّ، ثنا زُنَيْجُ أَبُو غَسَّانَ، ثنا هَارُونُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ عَمْرِو ابْنِ أَبِي قَيْسٍ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ عَدِيٍّ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ<sup>(٣)</sup> أَنَّ عَلِيّاً جَمَعَ النَّاسَ فِي الرَّحْبَةِ وَأَنَا شَاهِدٌ، فَقَالَ: أَنْشُدُ اللَّهَ رَجُلًا سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ» فَقَامَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ رَجُلًا، فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوا النَّبِيَّ يَقُولُ ذَلِكَ).

(١) المعجم الأوسط، ج ٢، ص ٣٦٨ - ٣٦٩، رقم الحديث ٢٢٥٤.

(٢) المعجم الأوسط، ج ٧، ص ٧٠، رقم الحديث ٦٨٨٢.

(٣) قال الدارقطني في علله (ج ٤، ص ٩٢): (وروى هذا الحديث - يقصد خبر المناشدة -

الزبير بن عدي عن عمير بن سعيد عن عليٍّ، ولعله أراد عمير بن سعد أو غيره)، والظاهرُ بملاحظة مجموع الطرق أنَّ عمير بن سعيد في هذا السند يُراد به عميرة بن سعدٍ الهمداني الياامي، والله العالم.

(٥) رَوَى الْحَافِظُ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ<sup>(١)</sup>: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، ثَنَا أَبِي، عَنِ الْأَجَلِجِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْمُهَاجِرَ بْنَ عُمَيْرَةَ أَوْ عُمَيْرَةَ بْنَ الْمُهَاجِرِ، يَقُولُ: سَمِعْتُ عَلِيًّا نَاشِدَ النَّاسَ عَلَى الْمِنْبَرِ: مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ» ؟ فَقَامَ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، فَقَالُوا: سَمِعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُهُ).

قُلْتُ: نَبَهُ الْحَافِظُ الدَّارِقُطْنِيُّ عَلَى أَنَّ هَذَا غَلَطٌ، وَأَنَّ صَوَابَهُ (عُمَيْرَةُ بْنُ سَعْدٍ) لَا عَنْ (الْمُهَاجِرِ بْنِ عُمَيْرَةَ أَوْ عُمَيْرَةَ بْنِ الْمُهَاجِرِ)، وَأَشَارَ إِلَى هَذَا فِي كِتَابِهِ (الْعِلَلُ)<sup>(٢)</sup>:

(وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ عُمَيْرَةَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ.

فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ يَرْوِيهِ طَلْحَةُ بْنُ مُصَرِّفٍ، وَزُبَيْدُ الْإِيَامِيِّ، عَنْ عُمَيْرَةَ بْنِ سَعْدٍ، فَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، وَهَانِي بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ طَلْحَةَ، عَنْ عُمَيْرَةَ بْنِ سَعْدٍ.

وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ الْأَجَلِجِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ طَلْحَةَ.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنِ الْأَجَلِجِ، عَنْ طَلْحَةَ، عَنْ عُمَيْرَةَ بْنِ مُهَاجِرٍ.

(١) السنة، ج ٢، ص ٩١٣، رقم الحديث ١٤٠٧.

(٢) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ج ٤، ص ٩١، رقم السؤال ٤٤٦.

وَقَالَ زُبَيْدُ الْإِيَامِي، عَنْ عُمَيْرَةَ بْنِ فُلَانٍ. وَالصَّوَابُ عُمَيْرَةُ بْنُ سَعْدٍ).

(٦) رَوَى اللَّالِكَايِيُّ<sup>(١)</sup>: (أَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَعْقُوبَ، قَالَ: أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ هَارُونَ الرُّوْيَانِيُّ، قَالَ: نَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجُّ، قَالَ: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَجْلَحِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ سَعْدٍ<sup>(٢)</sup> قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا يَنْشُدُ النَّاسَ: مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ: مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، إِلَّا قَامَ. فَقَامَ ثَمَانِيَّةَ عَشَرَ فَشَهِدُوا).

(٧) رَوَى الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ الْأَصْفَهَانِيُّ<sup>(٣)</sup>: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ كَيْسَانَ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَمْرِو الْبَجَلِيُّ، ثنا مِسْعَرُ بْنُ كِدَامٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ عُمَيْرَةَ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: شَهِدْتُ عَلِيًّا عَلَى الْمِنْبَرِ نَاشِدًا أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ وَفِيهِمْ: أَبُو سَعِيدٍ، وَأَبُو هُرَيْرَةَ، وَأَنْسُ بْنُ مَالِكٍ، وَهُمْ حَوْلَ الْمِنْبَرِ، وَعَلِيٌّ عَلَى الْمِنْبَرِ وَحَوْلَ الْمِنْبَرِ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا هَؤُلَاءِ مِنْهُمْ، فَقَالَ عَلِيٌّ: نَشَدْتُكُمْ بِاللَّهِ، هَلْ سَمِعْتُمْ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ»؟ فَقَامُوا كُلُّهُمْ فَقَالُوا: اللَّهُمَّ نَعَمْ، وَقَعَدَ رَجُلٌ، فَقَالَ: مَا مَنَعَكَ أَنْ تَقُومَ؟ قَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، كَبُرْتُ وَنَسِيتُ. فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، ج ٢، ص ١١٩٩ - ١٢٠٠، رقم الحديث

(٢) كذا في المطبوع، والصواب: عميرة بن سعد، كما تقدّم.

(٣) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، ج ٥، ص ٢٦.

كَاذِبًا فَاضْرِبْهُ بِبِلَاءٍ حَسَنِ، قَالَ: فَمَا مَاتَ حَتَّى رَأَيْنَا بَيْنَ عَيْنَيْهِ نُكْتَةً بَيَضَاءَ لَا تُوَارِيهَا الْعِمَامَةُ).

(٨) رَوَى عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَمِيرِيُّ<sup>(١)</sup>: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَجَلِحِ، عَنِ الْأَجَلِحِ، عَنْ طَلْحَةَ، عَنْ عُمَيْرَةَ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا يَنْشُدُ النَّاسَ مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيَ مَوْلَاهُ» إِلَّا قَامَ فَشَهِدَ؟ فَقَامَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ رَجُلًا فَشَهِدُوا).

## ١٠. مَا رَوَى عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ

(١) مَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ فِي زَوَائِدِهِ عَلَى الْمُسْنَدِ <sup>(١)</sup>: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَكِيمٍ الْأَوْدِيُّ، أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ وَهْبٍ، وَعَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ، قَالَا: نَشَدَ عَلِيُّ النَّاسَ فِي الرَّحْبَةِ: مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ إِلَّا قَامَ، قَالَ: فَقَامَ مِنْ قِبَلِ سَعِيدِ سِتَّةٌ، وَمِنْ قِبَلِ زَيْدِ سِتَّةٌ، فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوا رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ لِعَلِيٍّ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ: «أَلَيْسَ اللَّهُ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ؟» قَالُوا: بَلَى. قَالَ: اللَّهُمَّ مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ، فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالٍ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادٍ مَنْ عَادَاهُ»).

(٢) رَوَى أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي عَاصِمٍ <sup>(٢)</sup>: (ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ، ثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ، قَالَ: قَامَ عَلِيُّ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَقَالَ: أَنشُدُ اللَّهَ رَجُلًا وَلَا أَنشُدُ إِلَّا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ، سَمِعَ النَّبِيَّ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ. فَقَامَ سِتَّةٌ مِنْ هَذَا الْجَانِبِ، وَسِتَّةٌ مِنْ هَذَا الْجَانِبِ، فَقَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّا سَمِعْنَا مِنْ

(١) المسند، ج ٢، ص ٢٦٢، رقم الحديث ٩٥٠.

(٢) السنة، ج ٢، ص ٩١٣، رقم الحديث ١٤٠٨.

رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيَ مَوْلَاهُ».

(٣) رَوَى الْحَافِظُ النَّسَائِيُّ<sup>(١)</sup>: (أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ

أَبَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ عَلَى مِنْبَرِ الْكُوفَةِ: إِنِّي مُنْشِدُ اللَّهِ رَجُلًا، وَلَا أَنْشِدُ إِلَّا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ، مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيَ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ؟». فَقَامَ سِتَّةٌ مِنْ جَانِبِ الْمَنْبَرِ، وَسِتَّةٌ مِنَ الْجَانِبِ الْآخَرِ، فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوا رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ ذَلِكَ.

قَالَ شَرِيكٌ: فَقُلْتُ لِأَبِي إِسْحَاقَ: هَلْ سَمِعْتَ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ يُحَدِّثُ

بِهَذَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

(٤) انْظُرْ طُرُقًا أُخْرَى إِلَيْهِ ذَكَرْنَاهَا فِي (مَا رُوِيَ عَنْ عَمْرِو ذِي مُرٍّ، ح ٢)

و (مَا رُوِيَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ وَهْبٍ، الْأَحَادِيثُ: ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٧ - ٩).

## ١١. مَا رُوِيَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ وَهْبٍ

(١) رَوَى الْحَافِظُ النَّسَائِيُّ<sup>(١)</sup>: (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ وَهْبٍ، قَالَ: قَامَ خَمْسَةٌ أَوْ سِتَّةٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَشَهِدُوا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ، فَعَلَيْ مَوْلَاهُ»).

(٢) وَرَوَى أَيْضاً<sup>(٢)</sup>: (أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَلْفٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ وَهْبٍ أَنَّهُ قَامَ مِمَّا يَلِيهِ سِتَّةٌ، وَقَالَ زَيْدُ بْنُ يُثَيْعٍ: «وَقَامَ مِمَّا يَلِينِي سِتَّةٌ، فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوا رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ، فَإِنَّ عَلِيًّا مَوْلَاهُ»).

(٣) وَرَوَى أَيْضاً<sup>(٣)</sup>: (أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ

---

(١) السنن الكبرى، ج ١٠، ص ٣٩١، رقم الحديث ٨٦١٦.

(٢) السنن الكبرى، ج ١٠، ص ٣٩١، رقم الحديث ٨٦١٧.

(٣) السنن الكبرى، ج ١٠، ص ٣٩٩ - ٤٠٠، رقم الحديث ٨٦٢٨.



فِي الرَّحْبَةِ: أَنشُدُ بِاللَّهِ مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ، وَمَنْ كُنْتُ وَلِيَّهُ فَهَذَا وَلِيُّهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ، وَانْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ». قَالَ: فَقَالَ سَعِيدٌ: «قَامَ إِلَى جَنْبِي سِتَّةٌ» وَقَالَ زَيْدُ بْنُ يُثَيْعٍ: «قَامَ عِنْدِي سِتَّةٌ».

(٤) وَرَوَى أَيْضاً<sup>(١)</sup>: (أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ عِيسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ وَهْبٍ قَالَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ الرَّحْبَةِ أَنشُدُ بِاللَّهِ مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ يَقُولُ: «اللَّهُ وَلِيِّي، وَأَنَا وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ، وَمَنْ كُنْتُ وَلِيَّهُ، فَهَذَا وَلِيُّهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ، وَانْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ» فَقَالَ سَعِيدٌ: «قَامَ إِلَى جَنْبِي سِتَّةٌ» وَقَالَ حَارِثَةُ بْنُ مُضَرَّبٍ: «قَامَ عِنْدِي سِتَّةٌ» وَقَالَ زَيْدُ بْنُ يُثَيْعٍ: «قَامَ عِنْدِي سِتَّةٌ»).

(٥) رَوَى الْحَافِظُ الْبَزَّازُ<sup>(٢)</sup>: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَانِيٍّ، قَالَ: نَا عَلِيُّ بْنُ حَكِيمٍ، قَالَ: نَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ وَهْبٍ، وَعَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ قَالَا: نَشَدَ عَلِيُّ النَّاسِ فِي الرَّحْبَةِ مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ فَقَامَ سِتَّةٌ فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوا رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ: أَلَسْتُ أَوَّلَى

(١) السنن الكبرى، ج ١٠، ص ٤٣٦ - ٤٣٧، رقم الحديث ٨٦٨٨.

(٢) البحر الزخار «مسند البزار»، ج ١٠، ص ٢١٢، رقم الحديث ٤٢٩٩.

بِالْمُؤْمِنِينَ؟ قَالُوا: بَلَى. قَالَ: أَوَلَسْتُ أَوْلَى بِكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ؟ قَالُوا: بَلَى. قَالَ: اللَّهُمَّ مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ).

(٦) رَوَى أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ<sup>(١)</sup>: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي<sup>(٢)</sup>)، نَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، نَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ وَهَبٍ قَالَ: نَشَدَ عَلِيُّ النَّاسَ، فَقَامَ خَمْسَةٌ أَوْ سِتَّةٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ فَشَهِدُوا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ»).

(٧) رَوَى الضِّيَاءُ الْمَقْدِسِيُّ<sup>(٣)</sup>: (أَخْبَرَنَا الْحَافِظُ أَبُو طَاهِرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَحْمَدَ السَّلَفِيُّ إِجَازَةً، قَالَ أَنَا أَبُو الْفَتْحِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَارِثِ الْمَعْلَمُ فِيمَا قَرَأْتُ عَلَيْهِ مِنْ أَصْلِ سَمَاعِهِ، حَدَّثَكُمْ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعِيدِ الرَّازِيِّ إِمْلَاءً، ثَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ حَسَّانَ بْنِ الْقَاسِمِ الْجَدِيلِيُّ بِبَغْدَادَ، ثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْحَضْرَمِيُّ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ، ثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى السِّنَانِيُّ، ثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ وَهَبٍ، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ: أَنْشَدُ اللَّهَ مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ: «اللَّهُ وَلِيِّي وَأَنَا وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ، مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ

(١) فضائل الصحابة، ج ٢، ص ٧٤١، رقم الحديث ١٠٢١.

(٢) الزيادة في بداية الإسناد من إضافة راوي الكتاب، وأحمد بن حنبل يروي عن محمد بن

جعفر الهذلي.

(٣) الأحاديث المختارة، ج ٢، ص ١٠٦، رقم الحديث ٤٨١.

مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ وَانصُرْ مَنْ نَصَرَهُ».

قَالَ: فَقَالَ سَعِيدٌ: فَقَامَ إِلَى جَنْبِي سِتَّةً. قَالَ: فَقَالَ زَيْدُ بْنُ يُثَيْعٍ: قَامَ مِنْ عِنْدِي سِتَّةً).

قُلْتُ: يَظْهَرُ أَنَّ هُنَاكَ سَقْطًا فِي السَّنَدِ (الْأَعْمَشُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ وَهْبٍ)، إِذْ إِنَّ الْأَعْمَشَ لَا يَرَوِي عَنْ سَعِيدِ بْنِ وَهْبٍ مُبَاشَرَةً بَلْ بِوَاسِطَةِ أَبِي إِسْحَاقَ السَّبْعِيِّ كَمَا تَقْدَمُ فِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ فِي هَذَا الْبَابِ.

(٨) رَوَى الْحَافِظُ الْأَجْرِيُّ<sup>(١)</sup>: (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَاوُدَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ - يَعْنِي غُنْدَرًا - قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ وَهْبٍ قَالَ: نَشَدَ عَلِيُّ النَّاسَ فَقَامَ خَمْسَةً أَوْ سِتَّةً مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ فَشَهِدُوا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيَ مَوْلَاهُ»).

(٩) رَوَى الْمُحَدِّثُ الْحَسَنُ بْنُ رُشَيْقٍ الْعَسْكَرِيُّ<sup>(٢)</sup>: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَزِيقٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ بِشْرِ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هَاشِمٍ، عَنْ فِطْرِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ وَهْبٍ وَعَمْرِو ذِي مُرٍّ وَزَيْدُ بْنُ يُثَيْعٍ قَالَ: قَالَ عَلِيُّ

(١) الشريعة، ج ٤، ص ٢٠٦٣، رقم الحديث ١٥٤١.

(٢) مجموع فيه ثلاثة من الأجزاء الحديثية (جزء الحسن بن رشيق)، ص ٩٧ - ٩٨، رقم

أَنْشُدُ اللَّهَ أَمْرًا مُسْلِمًا سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ حُمٍّ مَا قَالَ إِلَّا قَامَ فَقَامَ  
ثَلَاثَةَ عَشَرَ رَجُلًا فَشَهِدُوا سِتَّةً مِنْ جَانِبٍ وَسَبْعَةً مِنْ جَانِبٍ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ  
كُنْتُ مَوْلَاهُ فَإِنَّ عَلِيًّا مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ، وَأَحِبِّ مَنْ  
أَحَبَّهُ، وَأَبْغِضْ مَنْ أَبْغَضَهُ، وَانصُرْ مَنْ نَصَرَهُ وَاخْذُلْ مَنْ خَذَلَهُ).

(١٠) انظر طُرُقًا أُخْرَى إِلَيْهِ ذَكَرْنَاهَا فِي (مَا رُوي عَنْ عَمْرِو ذِي مُرٍّ،

ح ٢) و(مَا رُوي عَنْ حَبَّةِ الْعُرْنِيِّ، ح ١) و(مَا رُوي عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ، ح ١).

## ١٢. ما رُوِيَ عن زيَادِ ابْنِ أَبِي زِيَادٍ

(١) رَوَى أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ<sup>(١)</sup>: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ يَعْنِي ابْنَ أَبِي صَالِحٍ الْأَسْلَمِيَّ، حَدَّثَنِي زِيَادُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَنْشُدُ النَّاسَ فَقَالَ: أَنْشُدُ اللَّهَ رَجُلًا مُسْلِمًا سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ: يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ مَا قَالَ: فَقَامَ اثْنَا عَشَرَ بَدْرِيًّا فَشَهِدُوا).

---

(١) المسند، ج ٢، ص ٩٣ - ٩٤، رقم الحديث ٦٧٠.

الفصلُ الثاني  
خبرُ مناشدةِ الرّحبةِ  
صحيحٌ على التحقيقِ



لَا يَخْفَى أَنَّ نَقْلَ الْحَدِيثِ بِهَذِهِ الطَّرِيقِ الْوَافِرَةِ يُنبِئُ عَنْ صِحَّتِهِ فِي الْجُمْلَةِ،  
وَأَنَّ الْمُنَاشِدَةَ ثَابِتَةً بِلا رَيْبٍ، فَبِمُجَرَّدِ النَّظَرِ إِلَى تَعَدُّدِ الْأَسَانِيدِ الْمَذْكُورَةِ  
وَنَاقِلِيهَا يُسْتَبَعَدُ احْتِمَالُ التَّوَاطُّؤِ عَلَى الْكَذِبِ، وَإِتِمَامًا لِلْحُجَّةِ وَبَيَانًا نُوضِّحُ  
صِحَّةَ الْحَدِيثِ بِتَفْصِيلِ الْكَلَامِ فِي بَعْضِ أَسَانِيدِهِ.

### تصحيح سند أحمد إلى أبي الطفيل

رَوَى أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي مُسْنَدِهِ<sup>(١)</sup>: (حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، وَأَبُو نُعَيْمٍ  
الْمَعْنَى، قَالَا: حَدَّثَنَا فِطْرٌ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، قَالَ: جَمَعَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ النَّاسَ  
فِي الرَّحْبَةِ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ: أَنْشُدُوا اللَّهَ كُلَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ مَا سَمِعَ، لَمَّا قَامَ فَقَامَ ثَلَاثُونَ مِنَ النَّاسِ، وَقَالَ  
أَبُو نُعَيْمٍ: فَقَامَ نَاسٌ كَثِيرٌ فَشَهِدُوا حِينَ أَخَذَهُ بِيَدِهِ، فَقَالَ لِلنَّاسِ: أَتَعْلَمُونَ  
أَنِّي أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؟ قَالُوا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: مَنْ كُنْتُ  
مَوْلَاهُ فَهَذَا مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ. قَالَ: فَخَرَجْتُ  
وَكُنْتُ فِي نَفْسِي شَيْئًا، فَلَقِيتُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ فَقُلْتُ لَهُ: إِنِّي سَمِعْتُ عَلِيًّا رَضِيَ

(١) سبق تخريجه في (ما روي عن أبي الطفيل).



اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: كَذَا وَكَذَا، قَالَ: فَمَا تُنْكِرُ؟ قَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ ذَلِكَ لَهُ).

وهذا إسنادٌ صحيحٌ، وإليك تفصيل الكلام فيه.

### توثيق حسين بن محمد

(١) حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ: هو حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ بَهْرَامِ المَرْوَزِيِّ المُوَدَّبُ نَزِيلُ بَغْدَادَ. ثِقَّةٌ، رَوَى لَهُ السَّيِّئَةُ، وَلَمْ أَقِفْ عَلَى جَرَحٍ مُعْتَبَرٍ فِيهِ. وَهَذِهِ كَلِمَاتُ الْعُلَمَاءِ فِي حَقِّهِ:

- ابنُ سَعْدٍ فِي طَبَقَاتِهِ<sup>(١)</sup>: (حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ بَهْرَامِ المَرْوَزِيِّ<sup>(٢)</sup>)، وَيُكْنَى أَبُو أَحْمَدَ، وَكَانَ ثِقَّةً).

- الحَافِظُ العِجْلِيُّ<sup>(٣)</sup>: (حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ بَهْرَامِ التَّمِيمِيُّ، بَصْرِيٌّ ثِقَّةٌ).  
- ابن حَبَّانٍ فِي كِتَابِهِ (الثَّقَاتُ)<sup>(٤)</sup>: (حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَبُو عَلِيٍّ المُوَدَّبُ البَغْدَادِيُّ التَّمِيمِيُّ، أَصْلُهُ مِنْ مَرْوِ الرُّودِ، يَرْوِي عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ .. إلخ).

(١) الطبقات الكبير، ج ٩، ص ٣٤٠، رقم الترجمة ٤٣٣٩.

(٢) كذا في المطبوع والصواب: المروزي بالذال - كما بين ضبطها ابن حجر - .

(٣) تاريخ الثقات، ص ١٢١، رقم الترجمة ٢٩٤.

(٤) الثقات، ج ٨، ص ١٨٥.

وَوَثَّقَهُ الذَّهَبِيُّ فَقَالَ<sup>(١)</sup>: (الْحَافِظُ الثَّقَةُ) وَابْنُ حَجَرٍ الْعَسْكَلَانِيُّ قَالَ<sup>(٢)</sup>:  
(الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بَهْرَامٍ التَّمِيمِيُّ أَبُو أَحْمَدَ أَوْ أَبُو عَلِيٍّ الْمُرُودِيُّ - بِتَشْدِيدِ  
الرَّاءِ وَبِذَالٍ مُعْجَمَةٍ - نَزِيلُ بَغْدَادَ، ثِقَّةٌ).

### توثيق أبو نعيم

(٢) أَبُو نَعِيمٍ: هُوَ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، ثِقَّةٌ مَشْهُورٌ لَا يَتَوَقَّفُ فِي وَثَاقَتِهِ إِلَّا  
قَلِيلُ الْمَعْرِفَةِ بِالرُّوَاةِ وَأَحْوَالِهِمْ، وَهُوَ أَشْهُرُ مَنْ بَسَطَ الْكَلَامَ فِيهِ، فَلْتُرَاجَعُ  
تَرْجُمَتُهُ فِي مَظَانِّهَا. نَعَمْ، قَدْ وُصِفَ بِالتَّدْلِيسِ وَلَا يَضُرُّ هَذَا رِوَايَتَهُ هُنَا  
لِتَضَرِّيحِهِ بِالسَّمَاعِ.

---

(١) سير أعلام النبلاء، ج ١٠، ص ٢١٦، رقم الترجمة ٥٤.

(٢) تقريب التهذيب، ص ٢٥٠، رقم الترجمة ١٣٥٤.

### توثيق فطر بن خليفة

(٣) فِطْرُ بْنُ خَلِيفَةَ: ثِقَّةٌ، رَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ مَقْرُونًا، وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ، وَوَثَّقَهُ جَمْعٌ غَيْرٌ، وَمَنْ تَرَكَهُ وَذَمَّهُ فَلَأْجَلٍ مَذْهَبِهِ، وَالْمَذْهَبُ لَا يُوجِبُ قَدْحًا وَتَضَعِيفًا.

\* مُنَاقَشَةُ الْجَرَحِ الْوَارِدِ فِي حَقِّ فِطْرِ بْنِ خَلِيفَةَ:

أَوَّلًا: قَالَ الْجَوْزَجَانِيُّ<sup>(١)</sup>: (زَائِعٌ غَيْرُ ثِقَّةٍ).

وَهَذَا الْجَرَحُ مَرْدُودٌ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُفَسَّرٍ، وَلِأَنَّ الْجَوْزَجَانِيَّ نَاصِبِيٌّ لَا يُقْبَلُ جَرْحُهُ فِي أَهْلِ الْكُوفَةِ الشَّيْعَةِ لِتَحَامُلِهِ عَلَيْهِمْ مَذْهَبِيًّا، وَفِطْرُ بْنُ خَلِيفَةَ كُوفِيٌّ.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ<sup>(٢)</sup>: (وَمَنْ يَنْبَغِي أَنْ يُتَوَقَّفَ فِي قَبُولِ

قَوْلِهِ فِي الْجَرَحِ مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ جَرَحَهُ عَدَاوَةٌ سَبَبُهَا الْإِخْتِلَافُ فِي

الِإِعْتِقَادِ، فَإِنَّ الْحَاقِقَ إِذَا تَأَمَّلَ ثَلَبَ أَبِي إِسْحَاقَ الْجَوْزَجَانِيَّ لِأَهْلِ الْكُوفَةِ

رَأَى الْعَجَبَ، وَذَلِكَ لِشِدَّةِ انْحِرَافِهِ فِي النَّصَبِ وَشُهْرَةِ أَهْلِهَا بِالتَّشْيِيعِ، فَتَرَاهُ

لَا يُتَوَقَّفُ فِي جَرَحِ مَنْ ذَكَرَهُ مِنْهُمْ بِلِسَانٍ ذَلِيقٍ وَعِبَارَةٍ طَلِقَةٍ حَتَّى أَنَّهُ أَخَذَ

يُلَيِّنُ مِثْلَ الْأَعْمَشِ وَأَبِي نُعَيْمٍ وَعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى وَأَسَاطِينَ الْحَدِيثِ

وَأَزْكَانَ الرَّوَايَةِ).

(١) أحوال الرجال، ص ٦٦، رقم الترجمة ٧٢.

(٢) لسان الميزان، ج ١، ص ٢١٢.

وَقَالَ أَيْضاً<sup>(١)</sup>: (وَأَمَّا الْجَوْزَجَانِيُّ فَقَدْ قُلْنَا غَيْرَ مَرَّةٍ إِنَّ جَرْحَهُ لَا يُقْبَلُ فِي أَهْلِ الْكُوفَةِ لِشِدَّةِ انْحِرَافِهِ وَنَصْبِهِ).

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْأَمِيرُ الصَّنْعَانِيُّ<sup>(٢)</sup>: (قَدْ حُجِّجَ الْمُتَّبِعُ فِي الْمُتَّبِعِ لَا يُقْبَلُ عَلَى أَصْلِهِمْ كَمَا قَالَه الْحَافِظُ فِي الرَّدِّ عَلَى الْجَوْزَجَانِيِّ فِي قَدْحِهِ عَلَى إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبَانَ بِالتَّشْيِيعِ وَهَذِهِ فَائِدَةٌ جَلِيلَةٌ تُؤْخَذُ مِنْ غُضُونِ الْأَبْحَاثِ وَقَدْ صَرَّحَ بِهَا الْأُصُولِيُّونَ).

وَقَالَ عَلَاءُ الدِّينِ مُغْلَطَايُ<sup>(٣)</sup>: (كَلَامُ الْجَوْزَجَانِيِّ فِي الشَّيْعَةِ غَيْرُ مَقْبُولٍ لِلْمَعْرِفَةِ بِمَذْهَبِهِ فِي ذَلِكَ)، وَقَالَ الْمُحَقِّقُ عَبْدُ اللَّهِ الْجَدَيْعُ<sup>(٤)</sup>: (ثُمَّ إِنَّنَا حَرَرْنَا فِي هَذَا الْكِتَابِ أَنَّ الْجَوْزَجَانِيَّ لَا يُقْبَلُ جَرْحُهُ فِي أَهْلِ الْكُوفَةِ).

وَمِنَ الْعَجِيبِ أَنْ تَجِدَ بَعْضَ الْمَعَاصِرِينَ قَدْ حَاوَلَ نَفْيَ النَّصْبِ عَنِ الْجَوْزَجَانِيِّ وَتَبَرُّتَهُ مِنَ التَّحَامُلِ عَلَى الشَّيْعَةِ فِي أَحْكَامِهِ الرَّجَالِيَّةِ، وَعَلَى أَيِّ حَالٍ، لَوْ سَلَّمْنَا بِرَأْيِهِ مِنَ النَّصْبِ، فَلَا يُنَافِي هَذَا تَحَامُلُهُ عَلَى الشَّيْعَةِ وَهُوَ مَا يَحْدِثُ وَاقِعِيَّةً أَقْوَالِهِ.

ثَانِيًا: قَالَ الدَّارُ قُطْنِيُّ: (زَائِعٌ، لَمْ يُحْتَجَّ بِهِ).

(١) هدي الساري مقدمة فتح الباري، ص ٤٦٩.

(٢) ثمرات النظر في علم الأثر، ص ١٤٣.

(٣) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج ٣، ص ٣٥٣، رقم الترجمة ١١٤٤.

(٤) تحرير علوم الحديث، ج ١، ص ٥٤٠ (الهامش).

كَذَا الْعِبَارَةُ فِي سُؤَالَاتِ الْحَاكِمِ <sup>(١)</sup> وَفِي (تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ) هَكَذَا <sup>(٢)</sup>:  
(فَطَرُ زَائِعٌ، وَلَمْ يَحْتَجْ بِهِ الْبُخَارِيُّ).

وَعَلَى اللَّفْظِ الْأَوَّلِ، لَا يَثْبُتُ الْقَدْحُ؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ احْتَجُّوا بِفَطْرِ بْنِ خَلِيفَةَ،  
وَأَمَّا كَوْنُهُ زَائِعًا فَهَذَا لَا يَضُرُّ بِحَدِيثِهِ.

وَعَلَى اللَّفْظِ الثَّانِي فَتَكُونُ الْعِبَارَةُ إِشَارَةً إِلَى عَدَمِ احْتِجَاجِ الْبُخَارِيِّ بِهِ؛  
لَأَنَّهُ رَوَى لَهُ فِي الصَّحِيحِ مَقْرُونًا بغيره، وَلَا يَعْنِي هَذَا ضَعْفَ حَدِيثِهِ.

ثَالِثًا: نَسَبَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ لَابْنَ الْمَدِينِيِّ أَنَّهُ غَمَزَ فِي فَطْرِ.

قَالَ فِي كِتَابِهِ (مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ وَهُوَ مُوْتَقٌّ) <sup>(٣)</sup>: (وَعَمَزَهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ).

وَذَكَرَ هَذَا الْحَافِظُ الْبَاجِي نُقْلًا عَنِ الْحَاكِمِ النَّيْسَابُورِيِّ، قَالَ <sup>(٤)</sup>: (غَمَزَهُ

ابْنُ الْمَدِينِيِّ، وَحَكَى فِيهِ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ) وَقَدْ وَهَمَ الْحَاكِمُ وَتَابَعَهُ الذَّهَبِيُّ فِي

نِسْبَةِ الْغَمَزِ إِلَى ابْنِ الْمَدِينِيِّ، وَالصَّحِيحُ وَفَقًّا لِمَا رَوَاهُ ابْنُ عَدِيٍّ بِسَنَدِهِ عَنِ

ابْنِ الْمَدِينِيِّ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ أَنَّ بَعْضَ الْكُوفِيِّينَ كَانُوا يَغْمِزُونَ فَطْرًا <sup>(٥)</sup>

(١) سُؤَالَاتِ الْحَاكِمِ لِلدَّارِقُطْنِيِّ، ص ٢٦٤، رَقْمُ التَّرْجَمَةِ ٤٥٤.

(٢) تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، ج ٨، ص ٣٠٢، حَرْفُ الْفَاءِ، بَابُ مَنْ اسْمُهُ فَطْرٌ.

(٣) مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ وَهُوَ مُوْتَقٌّ، ص ٤٢٦، رَقْمُ التَّرْجَمَةِ ٢٨٠.

(٤) التَّعْدِيلُ وَالتَّجْرِيعُ لِمَنْ خَرَجَ لَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّحِيحِ، ج ٣، ص ١١٨٩، رَقْمُ

التَّرْجَمَةِ ١٢٣١، بَابُ: تَفَارِيقُ الْأَسْمَاءِ عَلَى الْفَاءِ، تَرْجَمَةُ: فَطْرُ بْنُ خَلِيفَةَ.

(٥) الْكَامِلُ فِي ضَعْفَاءِ الرِّجَالِ، ج ٨، ص ٦٠٤.

وَهَذَا لَا يَكْشِفُ بِالضَّرُورَةِ عَنْ جَرَحِ سُفْيَانَ أَوْ ابْنِ الْمَدِينِيِّ لِفَطْرِ، هَذَا مَعَ كَوْنِهِ جَرَحًا غَيْرَ مُفَسِّرٍ لَا يُعْتَدُّ بِهِ.

رابعاً: تَضْعِيفُ ابْنِ حَزْمٍ.

قَالَ ابْنُ حَزْمٍ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ رِوَايَةً مِنْ طَرِيقِ فِطْرِ<sup>(١)</sup>: (وَهَذَا خَبَرٌ فَاسِدٌ، لِأَنَّ فِطْرًا ضَعِيفٌ)، وَهَذَا التَّضْعِيفُ مَرْدُودٌ؛ لِأَنَّ ابْنَ حَزْمٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ، مُضَافًا إِلَى أَنَّ الْجَرَحَ غَيْرُ مُفَسِّرٍ، وَقَدْ قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ إِنَّ تَضْعِيفَاتِ ابْنِ حَزْمٍ لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهَا إِذَا لَمْ تَسْتَنْدُ حُجَّةً، قَالَ فِي تَرْجَمَةِ مِرْوَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ الطَّاطَرِيِّ<sup>(٢)</sup>: (ثِقَّةٌ مَشْهُورٌ مُرْجِيٌّ، وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: ضَعِيفٌ. وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى تَضْعِيفِهِ بِلَا حُجَّةٍ).

خامساً: كَلَامُ الْقَطَّانِ فِي حَدِيثِ فِطْرِ.

قَالَ الْعَقِيلِيُّ فِي كِتَابِهِ (الضُّعْفَاءُ الْكَبِيرُ)<sup>(٣)</sup>: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ، يَقُولُ: حَدَّثَنَا فِطْرٌ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أُصِيبَ بِمُصِيبَةٍ فَلْيَذْكُرْ مُصِيبَتَهُ بِي فَإِنَّهَا أَعْظَمُ الْمَصَائِبِ» فَقُلْتُ لِيَحْيَى: قَالَ «حَدَّثَنَا

(١) المحلى بالآثار، ج ١١، ص ٣٤١.

(٢) المغني في الضعفاء، ج ٢، ص ٢٩١، رقم الترجمة ٦١٧٣، ترجمة: مروان بن محمد الطاطري.

(٣) الضعفاء الكبير، ج ٣، ص ٣٦٥.

عطاء»! قَالَ: وَمَا يُتَنَفَّعُ بِقَوْلِ «حَدَّثَنَا عطاء» وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ؟ يَقُولُ: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْوَالِبِيُّ. قَالَ أَبُو حَفْصٍ: ثُمَّ قَدِمَ عَلَيْنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ فَحَدَّثَنَا عَنْ فِطْرِ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْوَالِبِيِّ نَفْسِهِ، وَالْإِسْنَادُ صَحِيحٌ.

وَقَالَ الْعَقِيلِيُّ<sup>(١)</sup>: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ، قَالَ: قُلْتُ لِيَحْيَى فِي حَدِيثِ فِطْرِ: «خَرَجَ عَلَيَّ وَهُمْ قِيَامٌ»، فَقَالَ يَحْيَى: أَمَّا هُوَ فَقَالَ لِي: «حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْوَالِبِيُّ»، قُلْتُ لِيَحْيَى: إِنَّهُمْ يُدْخِلُونَ بَيْنَهُمَا زَائِدَةً، وَابْنَ نَشِيطٍ، قَالَ يَحْيَى: فَإِنَّهُ أَيْضاً قَالَ لِي: حَدَّثَنَا أَبُو الطُّفَيْلِ فِي حَصَى الْجِمَارِ، ثُمَّ أَدْخَلَ بَعْدَ ذَلِكَ - فِيمَا بَلَغَنِي - بَيْنَهُمَا رَجُلًا. قُلْتُ لِيَحْيَى: فَتَعْتَمِدُ عَلَى قَوْلِهِ: «حَدَّثَنَا فُلَانٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَانٌ»؟ قَالَ: لَا. قُلْتُ: كَانَتْ مِنْهُ سَجِيَّةٌ؟ قَالَ: نَعَمْ) وَالْإِسْنَادُ صَحِيحٌ.

وَحَاصِلُ الْإِشْكَالِ مِنْ هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ: أَنَّ فِطْرًا يُصَرِّحُ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ بِالسَّمَاعِ مِمَّنْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ.

وَقَدْ أَجَابَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ بِمَا حَاصِلُهُ، إِنَّهُ لَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ قَدْ رَوَى عَنْ الشَّيْخِ بِالْوَاسِطَةِ ثُمَّ لَقِيَهُ فَرَوَاهُ عَنْهُ مُبَاشَرَةً<sup>(٢)</sup>.

وَيُجَابُ أَيْضاً بِمَا يَلِي: إِنَّ هَذَا يُمَكِّنُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْوَهْمِ وَالْخَطَأِ كَمَا يَحْصُلُ

(١) الضعفاء الكبير، ج ٣، ص ٣٦٦.

(٢) سير أعلام النبلاء، ج ٧، ص ٣٢.

لأكابر المُحدِّثين، حَيْثُ يُحَدِّثُ بَعْضُهُمْ بِصِغَةِ السَّمَاعِ وَهُوَ لَمْ يَسْمَعْ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ لَمْ يَرُدُّوا حَدِيثَهُمْ مُطْلَقاً إِلَّا إِذَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى الْخَلَلِ فَيَتَوَقَّفُ فِي خُصُوصِ ذَلِكَ الْمَوْرِدِ، وَمِنْ الرُّوَاةِ الَّذِينَ وَقَعَ مِنْهُمْ هَذَا الْأَمْرُ:

١. شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ: قَالَ ابْنُ رَجَبٍ الْحَنْبَلِيُّ<sup>(١)</sup>: (قَدْ ذَكَرَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ أَنَّ شُعْبَةَ وَجَدُوا لَهُ غَيْرَ شَيْءٍ يَذْكُرُ فِيهِ الْإِخْبَارَ عَنْ شُيُوخِهِ وَيَكُونُ مُنْقَطِعاً).

٢. جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ: قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ<sup>(٢)</sup>: (كَانَ سَجِيَّةً فِي جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ يَقُولُ: «حَدَّثَنَا الْحَسَنُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ تَغْلِبَ» وَأَبُو الْأَشْهَبِ يَقُولُ: «عَنِ الْحَسَنِ: بَلَّغَنِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعَمْرُو بْنِ تَغْلِبَ»).

وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ<sup>(٣)</sup>: (كَانَ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ يُحَدِّثُ فَيَقُولُ: «حَدَّثَنَا، قَالَ: حَدَّثَنَا» فَكَانَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ يَقُولُ لَهُ: «عَنْ عَنْ عَنْ!»)، يَعْنِي أَنَّهُ يُصَرِّحُ بِالتَّحْدِيثِ فِي مَوَاطِنِ الْعَنْعَنَةِ الْمُنْقَطِعَةِ أَيْ فِي حَالَةِ غَيْرِ السَّمَاعِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ «حَدَّثَنَا».

بَلْ إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ كَثِيرُ الْحُصُولِ مِنَ الرُّوَاةِ، قَالَ ابْنُ رَجَبٍ<sup>(٤)</sup>: (وَكَانَ أَحْمَدُ

(١) شرح علل الترمذي، ج ٢، ص ٥٩٤.

(٢) العلل، ج ١، ص ٢٦٧، رقم الفقرة ٣٩٨.

(٣) تاريخ يحيى بن معين برواية الدوري، ج ٢، ص ٢٦٠، رقم الفقرة ٤٦٨٢.

(٤) شرح علل الترمذي، ج ٢، ص ٥٩٣.



يَسْتَنْكِرُ دُخُولَ التَّحْدِيثِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَسَانِيدِ، وَيَقُولُ: هُوَ خَطَأٌ - يَعْنِي ذِكْرُ السَّمَاعِ -).

وَنَقَلَ ابْنُ رَجَبٍ عَنِ الْحَافِظِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ إِشَارَتَهُ إِلَى أَنَّ الرُّوَاةَ الشَّامِيِّينَ وَالْمِصْرِيِّينَ يُصَرِّحُونَ بِالتَّحْدِيثِ فِي رِوَايَاتِهِمْ، وَلَا يَكُونُ الْإِسْنَادُ مُتَّصِلًا بِالسَّمَاعِ<sup>(١)</sup>.

وَلَوْ تَعَنَّتِ الْبَعْضُ فِي شَأْنِ فِطْرِ، فَإِنَّ هَذَا يَقْتَضِي أَنْ لَا يُقْبَلَ مِنْ شُعْبَةٍ وَجَرِيرٍ حَدِيثُهُمْ وَلَوْ كَانَ مُصَرَّحًا فِيهِ بِالتَّحْدِيثِ وَالسَّمَاعِ، وَلَا سِيَّما أَنَّ جَرِيرًا نَعَتَ فِعْلُهُ بِأَنَّهُ سَجِيَّةٌ فِيهِ كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي فِطْرِ بْنِ خَلِيفَةَ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا نَجِدُ الْعُلَمَاءَ يَرُدُّونَ حَدِيثَهُمْ؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْأَخْطَاءَ نَاشِئَةٌ عَنِ الْوَهْمِ وَلَا تَقْدَحُ فِي مَقْبُولِيَّةِ رِوَايَتِهِمْ.

ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ ثَبَتَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ أَنَّهُ كَانَ «يُوثِّقُ فِطْرًا وَيُحْسِنُ الْقَوْلَ فِيهِ وَيَرْتَضِيهِ وَيُحَدِّثُ عَنْهُ» كَمَا عَبَّرَ بِهِذَا أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ وَكَمَا نَقَلَ أَحْمَدُ عَنِ الْقَطَّانِ أَنَّهُ ثِقَّةٌ<sup>(٢)</sup>، وَهَذَا يَعْنِي أَنَّهُ كَانَ يَعْتَدُّ بِرِوَايَاتِهِ وَأَنَّ ذَلِكَ الْوَهْمَ لَا يَخْدِشُ حَدِيثَهُ مُطْلَقًا.

(١) فتح الباري، ج ٣، ص ٥٤.

(٢) قَالَ ابْنُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: (سَأَلْتُ أَبِي عَنْ فِطْرِ بْنِ خَلِيفَةَ، فَقَالَ: صَالِحٌ، كَانَ يَحْيَى الْقَطَّانُ يَرْضَاهُ وَيُحْسِنُ الْقَوْلَ فِيهِ وَيُحَدِّثُ عَنْهُ) وستأتي الإشارة إلى هذا القول وإلى قول أحمد بن حنبل في البحث التالي.

فَإِنْ قِيلَ: لَعَلَّ الْقَطَّانَ تَرَاجَعَ عَنْ تَوْثِيقِهِ وَالتَّحْدِيثِ عَنْهُ.

فَالْجَوَابُ: وَيُحْتَمَلُ أَيْضاً أَنْ مَا نَقَلَهُ الْعَقِيلِيُّ مُتَقَدِّمٌ، وَمَا ذَكَرَهُ الرَّازِيُّ مُتَأَخِّرٌ، فَلَا يَصِحُّ الْإِسْتِدْلَالُ بِهَذَا النَّحْوِ، وَلَوْ لَمْ يُمَكِّنُ الْجَمْعُ بَيْنَ مَا نَقَلَهُ الْعَقِيلِيُّ وَبَيْنَ تَوْثِيقِ الْقَطَّانِ وَإِحْسَانِهِ الْقَوْلَ فِيهِ وَارْتِضَائِهِ إِيَّاهُ وَتَحْدِيثِهِ عَنْهُ تَسَاقَطَتِ الشَّهَادَتَانِ لِتَعَارُضِهِمَا، وَيَبْقَى الْإِحْتِكَامُ إِلَى أَقْوَالِ بَقِيَّةِ النُّقَادِ هُوَ السَّبِيلُ لِلتَّرْجِيحِ، هَذَا تَمَامُ مَا يُمَكِّنُ مِنْ خِلَالِهِ الْقَدْحُ فِي رِوَايَةِ فِطْرٍ، وَلَيْسَ مِنْهَا شَيْءٌ يُعْتَدُّ بِهِ.

وَالظَّاهِرُ مِنْ كَلِمَاتِ الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْجَرْحَ فِي فِطْرِ بْنِ خَلِيفَةَ نَاشِئٌ عَنْ مَذْهَبِهِ، وَبَقِيَّةُ الْأَقْوَالِ الَّتِي ذُكِرَتْ تَعْرِيضاً بِفِطْرِ كَالْمَنْقُولِ عَنْ الْحَافِظِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ <sup>(١)</sup> إِنَّمَا هِيَ بِسَبَبِ الْإِعْتِقَادِ وَهُوَ جَرْحٌ غَيْرُ مَقْبُولٍ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَقَدْ نَصَّ بَعْضُهُمْ عَلَى أَنَّ مَنْ طَعَنَ فِي فِطْرِ كَانَ طَعْنُهُ بِسَبَبِ مَذْهَبِهِ فِي التَّشْيِيعِ، وَمِنْهُمْ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ، إِذْ عَقَدَ فَضْلاً فِي مُقَدِّمَتِهِ لِبَيَانِ أَسْبَابِ بَعْضِ الطُّعُونِ فِي بَعْضِ الرُّوَاةِ،

(١) (تاريخ ابن معين، برواية الدوري، ج ١، ص ٢٤٦، رقم الفقرة ١٦١٠) وفيه: (حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ، قَالَ: كُنْتُ أَمْرُ بِفِطْرِ بْنِ خَلِيفَةَ بِالْكُنَاسَةِ فِي أَصْحَابِ الطَّعَامِ وَكَانَ أَعْرَجاً وَكَانَ يَتَكَبَّرُ عَلَى عَصَا عِنْدَ أَصْحَابِ الطَّعَامِ فَلَا أَكْتُبُ عَنْهُ وَلَا أَسْأَلُهُ عَنْ شَيْءٍ - وَكَانَ يَتَشَيَّعُ - فَأَمَرُ بِهِ وَأَدْعُهُ مِثْلَ الْكَلْبِ) [!!]، وانظر أيضاً: الضعفاء الكبير للعقيلي، ج ٣، ص ٣٦٥، ترجمة: فطر بن خليفة.

فَقَالَ<sup>(١)</sup>: (فَصَلِّ فِي تَمْيِيزِ أَسْبَابِ الطَّعْنِ فِي الْمَذْكُورِينَ ..) وَذَكَرَ فِطْرُ بْنُ خَلِيفَةَ وَقَالَ<sup>(٢)</sup>: (فِطْرُ بْنُ خَلِيفَةَ الْكُوفِيُّ رُمِيَ بِالتَّشْيِيعِ) وَكَذَلِكَ الْمُحَقِّقُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ضَيْفِ اللَّهِ الرَّحِيلِيُّ قَدْ ذَكَرَ فِي خَاتَمَةِ تَحْقِيقِهِ لِكِتَابِ الذَّهَبِيِّ (مَنْ تُكَلِّمَ فِيهِ وَهُوَ مُوْتَقٍّ) تَفْصِيلَ أَسْبَابِ جَرَحِ الرُّوَاةِ، وَجَعَلَ فَصْلًا بِعُنْوَانِ (الَّذِينَ رُمُوا بِسَبَبِ الْإِعْتِقَادِ) وَذَكَرَ فِطْرُ بْنُ خَلِيفَةَ تَحْتَ عُنْوَانِ (الَّذِينَ رُمُوا بِالتَّشْيِيعِ)<sup>(٣)</sup>، وَمَعْلُومٌ عِنْدَ أَهْلِ هَذَا الْعِلْمِ أَنَّ الْجَرَحَ بِسَبَبِ الْمَذْهَبِ وَاهٍ.

### \* الْأَقْوَالُ فِي تَوْثِيقِهِ

إِنَّ الَّذِي تَوَافَرَ عَلَيْهِ جُمْهُورُ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ هُوَ الْقَوْلُ بِوَثَاقَةِ فِطْرِ بْنِ خَلِيفَةَ وَالْأَخْذُ بِرَوَايَاتِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَنْزَلَ حَدِيثَهُ إِلَى رُتَبَةِ الْحَسَنِ:

١- يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: جَاءَ فِي تَارِيخِهِ بِرَوَايَةِ الدُّورِيِّ<sup>(٤)</sup>: (سَأَلْتُ يَحْيَى عَنْ فِطْرِ بْنِ خَلِيفَةَ، فَقَالَ: ثِقَّةٌ)، وَفِي (الْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ) لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ<sup>(٥)</sup>: (أَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ فِيمَا كَتَبَ إِلَيَّ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: فِطْرُ بْنُ خَلِيفَةَ ثِقَّةٌ).

(١) هدي الساري مقدمة فتح الباري، ص ٤٨٣.

(٢) هدي الساري مقدمة فتح الباري، ص ٤٨٤.

(٣) من تكلم فيه وهو موثق، ص ٦١٠.

(٤) تاريخ يحيى بن معين (برواية الدوري)، ج ١، ص ١٩٦، رقم الترجمة ١٢٥٤.

(٥) الجرح والتعديل، ج ٧، ص ٩٠، رقم الترجمة ٥١٢.

٢- الحافظ العجلي<sup>(١)</sup>: (كُوفِي ثَقَّةٌ، حَسَنُ الْحَدِيثِ، وَكَانَ فِيهِ تَشْيَعٌ قَلِيلٌ).  
٣- أبو حاتم الرازي: قَالَ ابْنُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ<sup>(٢)</sup>: (سَأَلْتُ أَبِي عَنْ فِطْرِ بْنِ خَلِيفَةَ، فَقَالَ: صَالِحٌ، كَانَ يَحْيَى الْقَطَّانُ يَرْضَاهُ وَيُحْسِنُ الْقَوْلَ فِيهِ وَيُحَدِّثُ عَنْهُ).

٤- أحمد بن حنبل: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيُّ<sup>(٣)</sup>: (أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلٍ فِيمَا كَتَبَ إِلَيَّ قَالَ: سَأَلْتُ أَبِي عَنْ فِطْرِ بْنِ خَلِيفَةَ، فَقَالَ: ثَقَّةٌ صَالِحٌ الْحَدِيثِ. وَقَالَ أَبِي: كَانَ فِطْرٌ عِنْدَ يَحْيَى يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ ثَقَّةً).

٥- ابن حبان: ذَكَرَهُ فِي كِتَابِهِ (الثَّقَاتُ)<sup>(٤)</sup>، وَرَوَى لَهُ فِي صَحِيحِهِ.  
وَقَالَ فِي (مَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ)<sup>(٥)</sup>: (فِطْرٌ بْنُ خَلِيفَةَ مِنْ مُتَّقِنِي أَهْلِ الْكُوفَةِ).

٦- يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ: تَقَدَّمَ ذِكْرُ تَوْثِيقِهِ لَهُ فِي ٣ وَ ٤.

---

(١) تاريخ الثقات، ص ٣٨٥، رقم الترجمة ١٣٦٠.

(٢) الجرح والتعديل، ج ٧، ص ٩٠، رقم الترجمة ٥١٢.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الثقات، ج ٧، ص ٣٢٣.

(٥) مشاهير علماء الأمصار، ص ٢٠٠، رقم الترجمة ١٣٤٠.

- ٧ - أبو نُعَيْمٍ، الفضلُ بنُ دُكَيْنٍ: قَالَ أَبُو زُرْعَةَ الدَّمَشْقِيُّ فِي تَارِيخِهِ<sup>(١)</sup>:  
(وَسَمِعْتُ أَبَا نُعَيْمٍ يَرْفَعُ مِنْ فِطْرٍ وَيُوثِقُهُ، يَذْكُرُ أَنَّهُ كَانَ ثَبَتًا فِي حَدِيثِهِ).
- ٨ - ابنُ سَعْدٍ، قَالَ<sup>(٢)</sup>: (وَكَانَ ثِقَةً إِنْ شَاءَ اللَّهُ) وَقَوْلُ ابْنِ سَعْدٍ لَا يُنْزَلُهُ عَنْ مَرْتَبَةِ الثَّقَةِ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ كَالْتَوْثِيقِ عَلَى الْإِطْلَاقِ<sup>(٣)</sup>.
- ٩ - الحَافِظُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ: رَوَى عَنْهُ تَلْمِيزُهُ الْحَافِظُ يَعْقُوبُ بْنُ سُفْيَانَ الْفَسَوِيُّ<sup>(٤)</sup>: (قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: فِطْرٌ حَافِظٌ كَيْسٌ).
- ١٠ - الْحَاكِمُ النَّيْسَابُورِيُّ قَالَ عَنْ إِسْنَادٍ فِيهِ فِطْرُ بْنُ خَلِيفَةَ<sup>(٥)</sup>: (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَا أَعْلَمُ فِي رُوَايَتِهِ مَنْسُوبًا إِلَى الْجَرَحِ).
- ١١ - الْحَافِظُ ابْنُ خُزَيْمَةَ: رَوَى لَهُ فِي صَحِيحِهِ<sup>(٦)</sup> وَالَّذِي اشْتَرَطَ فِيهِ رِوَايَةَ الْأَحَادِيثِ بِنَقْلِ الْعَدْلِ عَنْ الْعَدْلِ مَوْصُولًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنْ

(١) تاريخ أبي زرعة الدمشقي، ص ٢٢١، رقم الخبر ١١٦٧.

(٢) الطبقات الكبير، ج ٨، ص ٤٨٤، رقم الترجمة ٣٤٤١.

(٣) سئل الشيخ مقبل بن هادي الوادعي: (قولهم في الرجل «ثقة إن شاء الله» وليس في ترجمته

إلا هذه العبارة، هل هذا يُنْزَلُهُ إلى «صدوق»؟) فأجاب: (لا يُنْزَلُهُ، لكن ليس مثل

الإطلاق) [المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح، رقم السؤال ٥٨، ص ٥٩].

(٤) المعرفة والتاريخ، ج ٢، ص ٧٩٨.

(٥) المستدرک على الصحيحين، ج ٢، ص ٢١٨ - ٢١٩، رقم الحديث ١١٢٥.

(٦) انظر: صحيح ابن خزيمة، ج ١، ص ١٨٤، ح ١٤٢ / ج ٣، ص ٢٥٧، ح ٢٦٢٤.

غَيْرِ قَطْعٍ فِي أَثْنَاءِ الْإِسْنَادِ وَلَا جَرْحٍ فِي نَاقِلِي الْأَخْبَارِ<sup>(١)</sup>.

١٢ - الْحَافِظُ الطَّحَاوِيُّ<sup>(٢)</sup>: (... لِأَنَّ فِطْرَ بْنَ خَلِيفَةَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ

بِالْحَدِيثِ حُجَّةٌ)

١٣ - الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ<sup>(٣)</sup>: (فِطْرُ بْنُ خَلِيفَةَ، أَبُو بَكْرٍ الْمَخْزُومِيُّ، الشَّيْخُ

الْعَالِمُ الْمُحَدِّثُ الصَّدُوقُ، أَبُو بَكْرٍ الْكُوفِيُّ) وَقَالَ فِيهِ<sup>(٤)</sup>: (وَحَدِيثُهُ مِنْ قَبِيلِ

الْحَسَنِ)، وَعَلَّقَ عَلَى حَدِيثٍ يَرْوِيهِ فِطْرُ بْنُ قَوْلِهِ<sup>(٥)</sup>: (إِسْنَادُهُ قَوِيٌّ).

١٤ - الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْكَلَانِيُّ<sup>(٦)</sup>: (صَدُوقٌ رُمِيَ بِالتَّشْيِيعِ).

١٥ - الْحَافِظُ الْهَيْثَمِيُّ<sup>(٧)</sup>: (...، فِطْرُ بْنُ خَلِيفَةَ وَهُوَ ثِقَةٌ، وَفِيهِ كَلَامٌ لَا

يُضُرُّ).

١٦ - الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ: قَالَ فِي كَلَامِهِ عَلَى أَحَدِ الْأَحَادِيثِ<sup>(٨)</sup>: (أَخْرَجَهُ

(١) صحيح ابن خزيمة، ج ١، ص ١١٥.

(٢) شرح مشكل الآثار، ج ٧، ص ١٩٩.

(٣) سير أعلام النبلاء، ج ٧، ص ٣٠، رقم الترجمة ١٤.

(٤) سير أعلام النبلاء، ج ٧، ص ٣٣.

(٥) العلو للعلي الغفار، ص ٥٨، رقم الحديث ١٠٢.

(٦) تقريب التهذيب، ص ٧٨٧، رقم الترجمة ٥٤٧٦.

(٧) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج ١١، ص ١٨٦، رقم الحديث ٨٢٥٤.

(٨) سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج ٧، ص ٨٠٢-٨٠٣.

٩٠ ..... إحياء الغدير في مدينة الكوفة

الطَّبْرَانِيُّ فِي الْمُعْجَمِ الْكَبِيرِ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ النَّضْرِ الْعَسْكَرِيُّ، ثنا سَعِيدُ بْنُ حَفْصِ النَّفِيلِيِّ، ثنا مُوسَى بْنُ أَعْيَنَ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ فِطْرِ بْنِ خَلِيفَةَ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... فَذَكَرَهُ.

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ، رِجَالُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ غَيْرُ سَعِيدِ بْنِ حَفْصِ النَّفِيلِيِّ (إِلَخ).

١٧ - الْمُحَقِّقُ شُعَيْبُ الْأَرْنَأُوطُ: صَحَّحَ أَحَادِيثَهُ فِي مَوَارِدَ عَدِيدَةٍ مِنْ تَحْقِيقَاتِهِ<sup>(١)</sup>.

١٨ - الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ الْحَوَيْنِيُّ<sup>(٢)</sup>: (وَفِطْرٌ حَسَنُ الْحَدِيثِ).

١٩ - الْمُحَقِّقُ حُسَيْنُ سَلِيمٍ أَسَدُ: صَحَّحَ أَحَادِيثَهُ فِي مَوَارِدَ عَدِيدَةٍ<sup>(٣)</sup>.

٢٠ - الْمُحَقِّقُ وَصِيُّ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَبَّاسٍ: صَحَّحَ حَدِيثَهُ أَيْضاً<sup>(٤)</sup>.

٢١ - الْمُحَقِّقُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ضَيْفِ اللَّهِ الرَّحِيلِيُّ<sup>(٥)</sup>: (الْحَاصِلُ أَنَّهُ مُبْتَدِعٌ لَكِنَّهُ ضَابِطٌ وَثَقٌ، فَهُوَ فِي مَكَانِ الْإِحْتِجَاجِ بِهِ).

(١) مسند أحمد بن حنبل بتحقيق شعيب الأرناؤوط: ح ٧٣٠، ح ٢٠٢٩، ح ٢٠٧٧.

(٢) المنيحة بسلسلة الأحاديث الصحيحة، ج ٢، ص ٣١٨.

(٣) مسند أبي يعلى الموصلي، ج ٩، ص ٤٦، الحديث ٥١٠٩ || ج ٩، ص ١٧٣، الحديث ٥٢٦٦.

(٤) فضائل الصحابة، ج ٢، ص ٨٤٩، رقم الحديث ١١٦٧.

(٥) من تكلم فيه وهو موثق، ص ٤٢٥.

بقي أمر آخر وهو الكلام في سماع فطر من أبي الطفيل، فقد قال ابن حبان<sup>(١)</sup>: (وقد قيل إنه سمع أبا الطفيل، فإن صح ذلك فهو من التابعين) وهذا يشعر بأن سماعه من أبي الطفيل غير ثابت بالنسبة إليه، والصحيح أن فطراً قد سمع أبا الطفيل، وقد نص على ذلك البخاري حيث قال في ترجمته<sup>(٢)</sup>: (سمع أبا الطفيل)، ثم إن ابن حبان نفسه في كتابه (الثقات) قد ذكر في مورد آخر أن فطراً سمع أبا الطفيل<sup>(٣)</sup>، وهو بنفسه قد روى في صحيحه في أربعة مواضع<sup>(٤)</sup> بسنده عن فطر عن أبي الطفيل، وقد شرط في أول كتابه عدم القطع في أسانيد كتابه، فقال<sup>(٥)</sup>: (ثم نملي الأخبار بالفاظ الخطاب بأشهرها إسناداً وأوثقها عماداً من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقلاتها)، ونص الحافظ عبد الغني المقدسي على سماعه من أبي الطفيل في كتابه (الكمال في أسماء الرجال)<sup>(٦)</sup>.

وبهذا يظهر أن السند رجاله ثقات وخال من العلل القادحة، ولا

(١) الثقات، ج ٧، ص ٣٢٣.

(٢) التاريخ الكبير، ج ٧، ص ١٣٩، رقم الترجمة ٦٢٥.

(٣) الثقات، ج ٥، ص ٣٠٠.

(٤) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، الأحاديث: ٦٥، ٣٨١١، ٣٨٤١، ٦٩٣١.

(٥) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ج ١، ص ١٠٤.

(٦) الكمال في أسماء الرجال، ج ٨، ص ١٦٨، رقم الترجمة ٥٠٦٤.



إشكال في صحته.

وروي الحديث بطرق أخرى إلى فطر عن أبي الطفيل، فقد رواه:

١. النسائي وسنده إليه<sup>(١)</sup>: (وأخبرنا أبو داود، قال: حدثنا محمد بن سليمان، قال: حدثنا فطر، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة)، وهذا إسناد حسن.

٢. ابن حبان وسنده إليه<sup>(٢)</sup>: (أخبرنا عبد الله بن محمد الأزدي، حدثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا أبو نعيم ويحيى بن آدم، قال: حدثنا فطر بن خليفة عن أبي الطفيل)، وهذا إسناد صحيح، وقد حسنه المحقق شعيب الأرناؤوط<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: ما روي عن أبي الطفيل، رقم الحديث ٤.

(٢) انظر: ما روي عن أبي الطفيل، رقم الحديث ٥.

(٣) قال المحقق شعيب الأرناؤوط معلقاً على إسناد ابن حبان المذكور: (إسناده حسن، رجاله ثقات رجال الشيخين، غير فطر بن خليفة وهو صدوق)، وقد مر ما يرجح أن فطر بن خليفة ثقة وأن حديثه صحيح، والظاهر أن المحقق الأرناؤوط قد ذهب إلى أن حديث فطر بن خليفة حسن خلال تحقيقه لصحيح ابن حبان ثم عدل إلى القول بأن حديثه صحيح كما يظهر من تحقيقه لمسند أحمد بن حنبل، إذ إن الطبعة الأولى لصحيح ابن حبان صدرت سنة ١٩٩١ م، وصدرت الطبعة الأولى للجزء الثاني والثلاثين من مسند أحمد بن حنبل والذي صحح فيه رواية فطر بن خليفة سنة ١٩٩٩ م، فالحديث عنده: إسناده صحيح.

٣. الطَّحَاوِيُّ وَسَنَدُهُ إِلَيْهِ <sup>(١)</sup>: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ النَّسَائِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَارُونُ - يَعْنِي الْحَمَّالَ - قَالَ: حَدَّثَنَا مُضْعَبُ بْنُ الْمُقْدَامِ، قَالَ: حَدَّثَنَا فِطْرُ بْنُ خَلِيفَةَ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَامِرِ بْنِ وَائِلَةَ) وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ صَحَّحَهُ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ الْحَوَيْنِيُّ <sup>(٢)</sup>، وَحَسَنَهُ الْمُحَقِّقُ أَحْمَدُ مِيرِينِ الْبُلُوشِيُّ <sup>(٣)</sup>.

## تصحيح سند أحمد إلى سعيد بن وهب

وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ <sup>(٤)</sup>: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، نَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، نَا شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ وَهَبٍ، قَالَ: نَشَدَ عَلِيُّ النَّاسَ، فَقَامَ خَمْسَةٌ أَوْ سِتَّةٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ فَشَهِدُوا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ»)، وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ.

(١) عَبْدُ اللَّهِ: هُوَ ابْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، ثِقَّةٌ بِلا خِلَافٍ، وَأَبُوهُ كَذَلِكَ.

(٢) مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ الْهَذَلِيِّ الْمَعْرُوفُ بـ (غُنْدَرٍ)، ثِقَّةٌ

صَحِيحُ الْحَدِيثِ، وَهُوَ مِنْ أَثْبَتِ النَّاسِ فِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ.

(١) راجع: ما روي عن أبي الطفيل، رقم الحديث ٣.

(٢) تهذيب خصائص الإمام علي، ص ٨١، رقم الحديث ٨٨.

(٣) خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، ص ١١٣، رقم الحديث ٩٣.

(٤) راجع: ما روي عن سعيد بن وهب، رقم الحديث ٦.

قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ<sup>(١)</sup>: (اتَّفَقَ أَرْبَابُ الصَّحَاحِ عَلَى الْاِحْتِجَاجِ بِغُنْدَرٍ).

(٣) شُعْبَةُ: هُوَ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ، ثِقَّةٌ وَهُوَ أَشْهُرُ مِنْ بَسْطِ الْكَلَامِ فِي

إثْبَاتِ وَثَاقَتِهِ.

(٤) أَبُو إِسْحَاقَ السَّبَّيْعِيُّ: عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ، ثِقَّةٌ بِلا

خِلَافٍ، وَإِنَّمَا يَجْرِي الْكَلَامُ فِي رِوَايَتِهِ فِي جِهَتَيْنِ:

أَوَّلَاهُمَا: تَدْلِيلُهُ، وَقَدْ أَمِنَ مِنْهُ هُنَا؛ لِأَنَّهُ صَرَّحَ بِالسَّمْعِ مِنْ سَعِيدِ بْنِ

وَهَبٍ.

وَتَانِيَهُمَا: اخْتِلَاطُهُ، فَإِنَّ أَبَا إِسْحَاقَ قَدْ عُدَّ فِي الْمُخْتَلِطِينَ، إِلَّا أَنْ رِوَايَةَ

شُعْبَةَ عَنْهُ قَدِيمَةٌ قَبْلَ اخْتِلَاطِهِ، إِذْ إِنَّ أَبَا إِسْحَاقَ اخْتَلَطَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ

وَشُعْبَةُ قَدْ رَوَى عَنْهُ قَدِيمًا لَا فَيَمَنْ تَأَخَّرَ، فَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ<sup>(٢)</sup>: (فَإِنَّ

شُعْبَةَ مِمَّنْ سَمِعَ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَبْلَ اخْتِلَاطِهِ)، وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ

الْحَوِينِيُّ<sup>(٣)</sup>: (وَشُعْبَةُ وَسُفْيَانُ مِنْ قُدَمَاءِ أَصْحَابِ أَبِي إِسْحَاقَ، وَقَدْ سَمِعَا

مِنْهُ قَبْلَ اخْتِلَاطِهِ)، وَقَالَ الشَّيْخُ سَعْدُ الْحَمِيدُ<sup>(٤)</sup>: (وَقَدْ اخْتَلَطَ أَبُو إِسْحَاقَ

بِآخِرِهِ، لَكِنَّ رِوَايَةَ شُعْبَةَ وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَقَتَادَةَ وَشَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُ

(١) سير أعلام النبلاء، ج ٩، ص ١٠١.

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج ٣، ص ٣٧٩.

(٣) بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن، ج ١، ص ٨٤.

(٤) سنن سعيد بن منصور [بتحقيق الحميد]، ج ١، ص ٨.

قَبْلَ الْإِخْتِلَاطِ).

(٥) سَعِيدُ بْنُ وَهْبٍ: سَعِيدُ بْنُ وَهْبٍ الهمدانيُّ الخِوَانِيُّ الكُوفِيُّ الملقَّبُ بـ(القرَّاد)، ثِقَّةٌ، وهذه كلماتُ العلماءِ في حقِّه:

١ - ابنُ سَعِيدٍ<sup>(١)</sup>: (وكانَ ثِقَّةً، وَلَهُ أَحَادِيثُ).

٢ - العِجْلِيُّ<sup>(٢)</sup>: (سَعِيدُ بْنُ وَهْبٍ، تَابِعِيٌّ ثِقَّةٌ).

٣ - يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ<sup>(٣)</sup>: (سَعِيدُ بْنُ وَهْبٍ ثِقَّةٌ).

٤ - ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي كِتَابِهِ (الثَّقَاتُ)<sup>(٤)</sup>.

٥ - الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ<sup>(٥)</sup>: (سَعِيدُ بْنُ وَهْبٍ الخِوَانِيُّ .. ثِقَّةٌ).

٦ - الحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ العَسْقلَانِيُّ<sup>(٦)</sup>: (كُوفِيٌّ ثِقَّةٌ مُحَضَّرٌ).

وَيَتَّضِحُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ السَّنَدَ صَحِيحٌ بِلَا إِشْكَالٍ.

وَقَدْ أوردَهُ الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي رِسَالَتِهِ الَّتِي جَمَعَ فِيهَا طُرُقَ حَدِيثِ «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ» وَقَالَ: (هَذَا الْحَدِيثُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، فَإِنَّ سَعِيداً

(١) الطبقات الكبير، ج ٨، ص ٢٩٠، رقم الترجمة ٢٩١٢.

(٢) تاريخ الثقات، ص ١٨٩، رقم الترجمة ٥٦٧.

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ج ٤، ص ٦٩ - ٧٠، رقم الترجمة ٢٩٤.

(٤) الثقات، ج ٤، ص ٢٩١.

(٥) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، ج ١، ص ٤٤٦، رقم الترجمة ١٩٧١.

(٦) تقريب التهذيب، ص ٣٩٠، رقم الترجمة ٢٤٢٤.

٩٦ ..... إحياء الغدير في مدينة الكوفة

ثِقَّةٌ<sup>(١)</sup>، وَسَيَأْتِي فِي الْفَصْلِ الْقَادِمِ ذِكْرُ الْمَزِيدِ مِنْ شَهَادَاتِ الْعُلَمَاءِ وَالْمُحَقِّقِينَ  
بِصِحَّةِ الْحَدِيثِ.

---

(١) رسالة طرق حديث من كنت مولاه، ص ٣٠، رقم الحديث ٢٢.

الفصل الثالث  
اعتبار الحديث  
عند علماء أهل السنة



## ١ - الحافظ الطحاوي (ت: ٣٢١ هـ).

تَقَدَّمَ تَخْرِيجُ رِوَايَتِهِ لِلخَبَرِ فِي كِتَابِهِ (شَرْحُ مُشْكِلِ الْأَثَارِ)، وَالَّذِي صَرَّحَ بِأَنَّهُ لَا يَذْكُرُ فِيهِ إِلَّا الْأَخْبَارَ بِالْأَسَانِيدِ الْمَقْبُولَةِ، قَالَ فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِهِ<sup>(١)</sup>: (وَإِنِّي نَظَرْتُ فِي الْأَثَارِ الْمَرْوِيَّةِ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْأَسَانِيدِ الْمَقْبُولَةِ الَّتِي نَقَلَهَا ذُوو التَّثَبُّتِ فِيهَا وَالْأَمَانَةُ عَلَيْهَا وَحُسْنُ الْأَدَاءِ لَهَا فَوَجَدْتُ فِيهَا أَشْيَاءَ مِمَّا يَسْقُطُ مَعْرِفَتُهَا وَالْعِلْمُ بِمَا فِيهَا عَنْ أَكْثَرِ النَّاسِ فَمَالَ قَلْبِي إِلَى تَأْمُلِهَا وَتَبَيَانِ مَا قَدَرْتُ عَلَيْهِ مِنْ مُشْكِلِهَا وَمِنْ اسْتِخْرَاجِ الْأَحْكَامِ الَّتِي فِيهَا وَمِنْ نَفْيِ الْإِحَالَاتِ عَنْهَا، وَأَنْ أَجْعَلَ ذَلِكَ أَبْوَابًا...).

## ٢ - الحافظ ابن حبان (ت: ٣٥٤ هـ).

تَقَدَّمَ تَخْرِيجُ رِوَايَتِهِ لِلخَبَرِ فِي صَحِيحِهِ، وَالَّذِي صَرَّحَ بِأَنَّهُ لَا يَذْكُرُ فِيهِ إِلَّا الْأَخْبَارَ الصَّحِيحَةَ، قَالَ فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِهِ<sup>(٢)</sup>: (ثُمَّ نُمِلِي الْأَخْبَارَ بِالْفَظِ

(١) شرح مشكل الآثار، ج ١، ص ٦.

(٢) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ج ١، ص ١٠٤.



الخطابِ بِأَشْهَرِهَا إِسْنَاداً وَأَوْثَقِهَا عِمَاداً مِنْ غَيْرِ وَجُودٍ قَطَعَ فِي سَنَدِهَا وَلَا ثُبُوتٍ جَرَحَ فِي نَاقِلِيهَا؛ لَأَنَّ الْإِقْتِصَارَ عَلَى أَتَمِّ الْمُتُونِ أَوْلَى وَالْإِعْتِبَارَ بِأَشْهَرِ الْأَسَانِيدِ أَحْرَى).

### ٣ - الحَافِظُ الضِّيَاءُ الْمُقَدِّسِيُّ (ت: ٦٤٣ هـ)

تَقَدَّمَ تَحْرِيجُ رِوَايَتِهِ لِلْخَبَرِ فِي كِتَابِهِ (الْأَحَادِيثُ الْمُخْتَارَةُ)، وَقَدْ التَزَمَ فِي كِتَابِهِ بِالصَّحَّةِ، وَذَكَرَ الْمُحَقِّقُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دُهَيْشٍ فِي مُقَدِّمَةِ تَحْقِيقِهِ بَعْضَ الْأَقْوَالِ الْمَشِيرَةِ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى، قَالَ<sup>(١)</sup>: (وَجَمِيعُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي مَرَاتِبِ الْكُتُبِ مِمَّنْ جَاءَ بَعْدَ الضِّيَاءِ جَعَلَ «الْمُخْتَارَةَ» مِنْ كُتُبِ الصَّحَّةِ. قَالَ السَّخَاوِيُّ: «مِنْ مَظَانِّ الصَّحِيحِ، الْمُخْتَارَةُ مِمَّا لَيْسَ فِي الصَّحِيحَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا» وَقَالَ السُّيُوطِيُّ: «وَمِنْهُمْ - أَيْ مِمَّنْ صَنَّفُوا فِي الصَّحِيحِ - الْحَافِظُ ضِيَاءُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمُقَدِّسِيِّ، جَمَعَ كِتَاباً سَمَّاهُ «الْأَحَادِيثُ الْمُخْتَارَةُ» التَزَمَ فِيهِ الصَّحَّةَ» وَقَالَ الذَّهَبِيُّ عَنْ أَحَادِيثِ الْمُخْتَارَةِ «هِيَ الْأَحَادِيثُ الَّتِي تَصْلُحُ أَنْ يُحْتَجَّ بِهَا سِوَى مَا فِي الصَّحِيحَيْنِ» وَكَذَا عَدَّهُ الْكُتَّانِيُّ فِي كُتُبِ الصَّحَّةِ وَأَدْخَلَهُ تَحْتَ هَذَا الْعِنْوَانِ، وَقَالَ: «التَزَمَ فِيهِ الصَّحَّةَ، وَذَكَرَ أَحَادِيثَ لَمْ يُسَبِّقْ إِلَى تَصْحِيحِهَا، وَقَدْ سُلِّمَ لَهُ فِيهَا، إِلَّا أَحَادِيثَ يَسِيرَةٍ جِدًّا تُعَقَّبَتْ عَلَيْهِ» .. إلخ).

#### ٤ - الحافظُ الذهبيُّ (ت: ٧٤٨ هـ)

قَالَ فِي كِتَابِهِ (رِسَالَةٌ فِي طُرُقِ حَدِيثِ مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ)<sup>(١)</sup>: (أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ - كِتَابَةً - أَنَا حَنْبَلٌ، أَنَا ابْنُ الْحَصِينِ، ثَنَا ابْنُ الْمَذْهَبِ، أَخْبَرَنَا الْقَاطِعِيُّ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَأَبُو نَعِيمٍ، الْمَعْنَى، قَالَا: حَدَّثَنَا فِطْرٌ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، قَالَ: «جَمَعَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ النَّاسَ فِي الرَّحْبَةِ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ: أَنْشُدُوا اللَّهَ كُلَّ مَنْ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ مَا سَمِعَ لَمَّا قَامَ. فَقَامَ ثَلَاثُونَ مِنَ النَّاسِ»، وَقَالَ أَبُو نَعِيمٍ: فَقَامَ نَاسٌ كَثِيرٌ فَشَهِدُوا حِينَ أَخَذَهُ بِيَدِهِ، فَقَالَ لِلنَّاسِ: «أَتَعْلَمُونَ أَنِّي أَوَّلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؟» قَالُوا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَهَذَا مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ» قَالَ: فَخَرَجْتُ وَكَأَنَّ فِي نَفْسِي شَيْئًا، فَلَقِيتُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ فَقُلْتُ لَهُ: إِنِّي سَمِعْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: كَذَا وَكَذَا. قَالَ: «فَمَا تُنْكِرُ؟ قَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ ذَلِكَ لَهُ» هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَفِطْرٌ بْنُ خَلِيفَةَ مِنْ ثِقَاتِ الشَّيْعَةِ).

#### ٥ - الحافظُ ابنُ كثيرٍ الدمشقيُّ (ت: ٧٧٤ هـ)

قَالَ فِي كِتَابِهِ (الْبِدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ)<sup>(٢)</sup>: (وَقَالَ النَّسَائِيُّ فِي كِتَابِ خَصَائِصِ

(١) رسالة طرق حديث من كنت مولاه، ص ٣٤ - ٣٥، رقم الحديث ٢٧.

(٢) البداية والنهاية، ج ٧، ص ٦٧١.

عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ، ثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ فِي الرَّحْبَةِ أَنْشُدُ بِاللَّهِ رَجُلًا سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ كُنْتُ وَلِيَّهُ فَهَذَا وَلِيُّهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ، وَانْصُرْ مَنْ نَصَرَهُ» وَكَذَلِكَ رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ وَهَذَا إِسْنَادٌ جَيِّدٌ).

## ٦ - الحَافِظُ الهَيْثَمِيُّ (ت: ٨٠٧ هـ)

قَالَ فِي كِتَابِهِ (مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ وَمَنْبَعُ الْفَوَائِدِ)<sup>(١)</sup>: «وَعَنْ عُمَيْرِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ عَلِيًّا جَمَعَ النَّاسَ فِي الرَّحْبَةِ وَأَنَا شَاهِدٌ، فَقَالَ: أَنْشُدُ اللَّهَ رَجُلًا سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ: «مَنْ كُنْتَ مَوْلَاهُ فَعَلِي مَوْلَاهُ»، فَقَامَ ثَمَانِيَةُ عَشَرَ رَجُلًا فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوا النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ ذَلِكَ» رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ).

## ٧ - الشَّيْخُ شَمْسُ الدِّينِ ابْنُ الْجَزَرِيِّ (ت: ٨٣٣ هـ)

رَوَى الْحَدِيثَ فِي كِتَابِهِ (مَنَاقِبُ الْأَسَدِ الْغَالِبِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ)<sup>(٢)</sup>، وَقَدْ التَزَمَ فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِهِ بِتَخْرِيجِ الْأَحَادِيثِ الْمُتَوَاتِرَةِ وَالصَّحِيحَةِ وَالْحَسَنَةِ، قَالَ

(١) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج ١٨، ص ٢٢٥، رقم الحديث ١٤٦٣٦.

(٢) مناقب الأسد الغالب علي بن أبي طالب، ص ١١.

اعتبار الحديث عند علماء أهل السنة ..... ١٠٣

في مُقَدِّمَةِ كِتَابِهِ: (فَهَذِهِ أَحَادِيثٌ مُسْنَدَةٌ مِمَّا تَوَاتَرَ وَصَحَّ وَحَسُنَ مِنْ أَسْنَى  
مَنَاقِبِ الْأَسَدِ الْغَالِبِ مُفَرَّقِ الْكُتَائِبِ وَمُظْهِرِ الْعَجَائِبِ لَيْثِ ابْنِ غَالِبِ  
أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ).

## ٨ - الشَّيْخُ الْمُحَقِّقُ أَحْمَدُ شَاكِرُ (ت: ١٣٧٧ هـ)

صَحَّحَ الْحَدِيثَ فِي تَحْقِيقِهِ لِمُسْنَدِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ <sup>(١)</sup>.

## ٩ - الشَّيْخُ مُحَمَّدُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ (ت: ١٤٢٠ هـ)

صَحَّحَ الْحَدِيثَ فِي كِتَابِهِ (سِلْسِلَةُ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ) <sup>(٢)</sup>.

## ١٠ - الشَّيْخُ شُعَيْبُ الْأَرْنَأُوطُ (ت: ١٤٣٨ هـ)

صَحَّحَ الْحَدِيثَ فِي تَحْقِيقِهِ لِمُسْنَدِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ <sup>(٣)</sup>.

## ١١ - الشَّيْخُ وَصِيُّ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَبَّاسٍ (مُعَاصِرٌ)

صَحَّحَ الْحَدِيثَ فِي تَحْقِيقِهِ لِكِتَابِ (فَضَائِلُ الصَّحَابَةِ) لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ <sup>(٤)</sup>.

---

(١) المسند بتحقيق أحمد شاكر، الأحاديث: ٦٧٠ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٦١.

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج ٤، ص ٣٣١، رقم الحديث ١٧٥٠.

(٣) المسند بتحقيق الأرناؤوط، ج ٣٢، ص ٥٥ - ٥٦، رقم الحديث ١٩٣٠٢.

(٤) فضائل الصحابة، الأحاديث: ٩٩١ - ١٠٢١ - ١١٦٧.

## ١٢ - الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ آدَمَ الْإِثْيُوبِيُّ الْوَلَوِيُّ (مُعَاصِرٌ)

قَالَ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ فِطْرِ بْنِ خَلِيفَةَ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ<sup>(١)</sup>:  
(وَهَذَا الْإِسْنَادُ صَحِيحٌ عَلَى شَرَطِ الْبُخَارِيِّ).

## ١٣ - الْمُحَقِّقُ بَشَّارُ عَوَّادٍ مَعْرُوفٍ (مُعَاصِرٌ)

صَحَّحَ الْحَدِيثَ فِي كِتَابِهِ (مُسْنَدُ أَصْحَابِ الْكِسَاءِ)<sup>(٢)</sup>.  
وَصَحَّحَهُ فِي تَحْقِيقِهِ لِكِتَابِ (تَارِيخُ الْإِسْلَامِ) لِلْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ<sup>(٣)</sup>.

## ١٤ - الْمُحَقِّقُ حُسَيْنُ سَلِيمٍ أَسَدٍ (مُعَاصِرٌ)

صَحَّحَ الْحَدِيثَ فِي تَحْقِيقِهِ لِكِتَابِ (مَوَارِدُ الظُّمَّانِ إِلَى زَوَائِدِ ابْنِ حِبَّانَ)<sup>(٤)</sup>.  
وَصَحَّحَهُ أَيْضاً فِي تَحْقِيقِهِ لِكِتَابِ (مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ وَمَنْبَعُ الْفَوَائِدِ)<sup>(٥)</sup>.

---

(١) مشارق الأنوار الوهاجة ومطالع الأسرار البهاجة في شرح سنن الإمام ابن ماجه، ج ٣، ص ٢٠٠.

(٢) مسند أصحاب الكساء، ج ٢، ص ٢٣٨، رقم الحديث ٤٢٣.

(٣) تاريخ الإسلام، ج ٢، ص ٣٥٧-٣٥٨.

(٤) موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان، ج ٧، ص ١٣٨-١٣٩، رقم الحديث ٢٢٠٥.

(٥) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج ١٨، ص ٢١٠-٢١١، رقم الحديث ١٤٦١٤.

## ١٥- المُحَقِّقُ رِيَّاضُ عَبْدِ الْحَمِيدِ مُرَادٍ (مُعَاصِرٌ)

صَحَّحَ الْحَدِيثَ فِي تَحْقِيقِهِ لِقِسْمٍ مِنْ كِتَابِ (الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ)<sup>(١)</sup>.

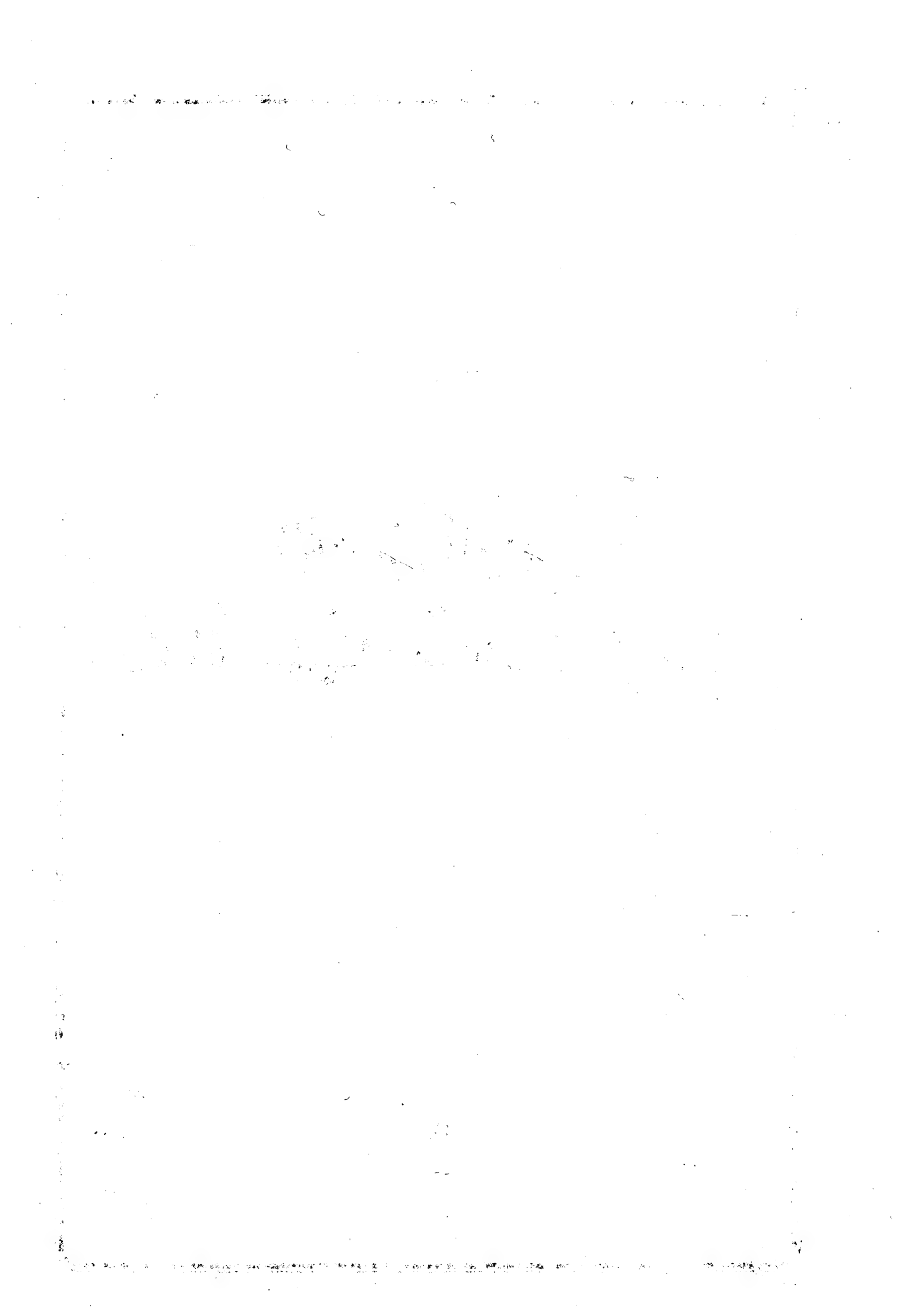
---

(١) البداية والنهاية، ج ٥، ص ٢٩٣، تحقيق: رياض مراد، الناشر: دار ابن كثير -



الفصلُ الرَّابِعُ  
دَلَالَةُ حَدِيثِ مُنَاشِدَةِ الرَّحْبَةِ





بَعْدَ أَنْ وَقَفْنَا عَلَى طُرُقِ الْحَدِيثِ وَصَحِّحَتِهَا وَإِقْرَارِ الْعُلَمَاءِ وَالْمُحَقِّقِينَ  
بِذَلِكَ، أَصْبَحَ مِنَ الضَّرُورِيِّ أَنْ نَقِفَ عَلَى الْأَبْعَادِ الْمِهْمَةِ وَالِدَّلَالَاتِ  
الْمِحْوَرِيَّةِ فِي هَذِهِ الْحَادِثَةِ، وَهُنَا نُشِيرُ إِلَى مَا يُلَاحَظُ مِنْ إَشَارَاتٍ فِي تِلْكَ  
الْمَشَاهِدِ:

## الإشارة الأولى:

### استشهاد أمير المؤمنين عليه السلام بشهادات الصحابة

يُلاحَظُ فِي الرِّوَايَاتِ أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام قَدْ طَلَبَ شَهَادَةَ الصَّحَابَةِ  
الَّذِينَ سَمِعُوا رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله فِي غَدِيرِ خُمٍّ، مَعَ أَنَّ حَدِيثَ الْغَدِيرِ قَدْ رَوَاهُ  
التَّابِعُونَ عَنْ جُمْلَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ كَانُوا آنَ ذَاكَ، إِلَّا أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام  
أَرَادَ إِظْهَارَ الشَّهَادَةِ الْحَسِيَّةِ، لِتَكُونَ أَقْوَى إِبْتَاتًا فِي نُفُوسِ الْمُسْلِمِينَ وَأَحْكَمَ  
فِي الْإِحْتِجَاجِ عَلَى أَحَقِّيَّتِهِ بِالْوِلَايَةِ بِنَصِّ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله، فَشَهَادَةُ الْحَاضِرِ  
السَّامِعِ لَيْسَتْ كَشَهَادَةِ النَّاقِلِ.

## الإشارة الثانية:

مَاذَا أَرَادَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام

بِاسْتِحْضَارِ خُصُوصِ حَدِيثِ الْغَدِيرِ؟

إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي زَمَانِ الْمُنَاشِدَةِ كَانَ خَلِيفَةَ الْمُسْلِمِينَ، وَهُوَ الصَّحَابِيُّ الَّذِي احْتَشَدَ الْمُسْلِمُونَ لِيُقَاتِلُوا مَعَهُ عَدُوَّهُ، وَجُمُهُورُ الْكُوفَةِ مِنَ الْمُفْضَلِينَ لَهُ، وَالْحَاضِرُونَ مِنْ مُحِبِّهِ وَجُنْدِهِ فَمَا الْحَاجَةُ إِلَى اسْتِحْضَارِ حَدِيثِ الْغَدِيرِ إِنْ كَانَ دَالًّا عَلَى مَحَبَّتِهِ، وَالْحَالُ أَنَّ الْجُمُهُورَ مِنْ مُحِبِّهِ الْقَائِلِينَ بِصِدْقِهِ وَعَدَالَتِهِ، فَأَيُّ حَاجَةٍ لِلِاسْتِدْلَالِ عَلَى مَحَبَّتِهِ؟ وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ، فَمَا وَجْهُ الْإِسْتِشْهَادِ بِأَقْوَالِ الْآخَرِينَ مَعَ كِفَايَةِ قَوْلِهِ لَهُمْ؟

إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام أَرَادَ أَنْ يُذَكِّرَ بِحَقِّهِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ فِي غَدِيرِ خُمٍّ، وَلَيْسَ بِحَاجَةٍ إِلَى الْإِسْتِدْلَالِ عَلَى مَحَبَّتِهِ بَيْنَ الْمُحِبِّينَ لَهُ، فَضْلًا عَنْ ذَلِكَ أَنَّنَا لَا نُسَلِّمُ بِأَنَّ مَضْمُونَ حَدِيثِ الْغَدِيرِ دَالٌّ عَلَى الْمَحَبَّةِ، وَسَيَأْتِي تَفْصِيلُ ذَلِكَ، وَلَكِنَّ الَّذِي نُشِيرُ إِلَيْهِ هُنَا هُوَ أَنَّ تَفْسِيرَ إِقَامَةِ هَذِهِ الْمُنَاشِدَةِ لِإثْبَاتِ مَحَبَّتِهِ لَا يَنْسَجِمُ مَعَ سِيَاقِ الْأَحْدَاثِ؛ لِأَنَّهُ سَيَعُدُّ تَحْصِيلًا لِلْحَاصِلِ.

## الإشارة الثالثة: نظرة إلى موقف أبي الطفيل وآثاره

أبو الطفيل واسمُهُ (عَامِرُ بْنُ وَائِلَةَ)، وَهُوَ آخِرُ الصَّحَابَةِ مَوْتًا، وَادَّعى الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ وابنُ كَثِيرٍ الإجماعَ عَلَى ذَلِكَ<sup>(١)</sup>، وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، وَقَدْ شَهِدَ حُرُوبَهُ الثَّلَاثَةَ<sup>(٢)</sup>، وَيُظْهَرُ مِنْ حَالِهِ أَنَّهُ كَانَ مِنْ الْأَصْحَابِ الْمُخْلِصِينَ فِي الدِّفَاعِ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام وَمِنْ الْمُحِبِّينَ لَهُ.

وَقَدْ حَضَرَ أَبُو الطُّفَيْلِ مُنَاشِدَةَ الرَّحْبَةِ وَلأَوَّلِ مَرَّةٍ سَمِعَ فِيهَا حَدِيثَ الْغَدِيرِ، بَعْدَ شَهَادَةِ جُمْلَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، إِلَّا أَنَّنَا نُلَاحِظُ اسْتِغْرَابَ أَبِي الطُّفَيْلِ مِنْ مَتْنِ حَدِيثِ الْغَدِيرِ وَتَوَقُّفَهُ فِي تَقْبُّلِهِ، وَلِذَلِكَ سَارَعَ إِلَى سُؤَالِ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ الَّذِي كَانَ حَاضِرًا يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍّ، وَفِي الرَّوَايَةِ قَوْلُهُ: (فَخَرَجْتُ وَكَأَنَّ فِي نَفْسِي شَيْئًا، فَلَقِيتُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ فَقُلْتُ لَهُ: إِنِّي سَمِعْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: كَذَا وَكَذَا، قَالَ: فَمَا تُنْكِرُ؟ قَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١) تاريخ الإسلام، ج ٢، ص ١٢٠١، رقم الترجمة ٢٦٤ / البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٦٧١.

(٢) قال الحافظ الذهبي في (سير أعلام النبلاء، ج ٣، ص ٤٧٠) في ترجمته: (وَشَهِدَ مَعَ عَلِيٍّ حُرُوبَهُ)، وَقَالَ ابْنُ قَتِيْبَةٍ فِي (المعارف، ص ٣٤١): (وَشَهِدَ مَعَ «عَلِيٍّ» الْمَشَاهِدَ كُلَّهَا)، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي (الاستيعاب، ج ٢، ص ٤٢٧، رقم الترجمة ٣٠٦٦): (نَزَلَ الْكُوفَةَ وَصَحِبَ عَلِيًّا فِي مَشَاهِدِهِ كُلِّهَا).

يَقُولُ ذَلِكَ لَهُ<sup>(١)</sup>.

(١) هذا المقطع وإن لم يرد في كل الطرق إلا أنه ورد من خلال طريقٍ معتبر، وقد أشرنا إلى تصحيحات خبر المناشدة بشكل إجمالي، ولكن بخصوص هذا اللفظ قد بيّنا صحة طريقه في الفصل الثاني، وقد صحّحه:

١. الحافظ ابن حبان فقد رواه في صحيحه كما تقدّم.  
٢. الحافظ الطحاوي فقد رواه في (شرح مشكل الآثار) كما تقدّم وهو لا يروي إلا الأخبار المعتبرة.

٣. الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في (سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج ٤، ص ٣٣١):  
(إسناده صحيح على شرط البخاري).

٤. الحافظ الضياء المقدسي في كتابه (الأحاديث المختارة، ج ٢، ص ١٧٣ - ١٧٤، رقم الحديث ٥٥٣) وقد اشترط في كتابه الصحّة كما ذكرنا سابقاً.

٥. الحافظ الذهبي في كتابه (رسالة طرق حديث من كنت مولاه، ص ٣٣ - ٣٥، رقم الحديث ٢٧): (هذا حديثٌ حسن، وفطر بن خليفة من ثقات الشيعة).

٦. المحقق الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش في تحقيقه للأحاديث المختارة للضياء المقدسي (ج ٢، ص ١٧٣ - ١٧٤، رقم الحديث ٥٥٣) علّق على الحديث بقوله: (إسناده حسن).

٧. المحقق شعيب الأرناؤوط في تحقيقه لمسند أحمد بن حنبل (ج ٣٢، ص ٥٥ - ٥٦، رقم الحديث ١٩٣٠٢): (إسناده صحيح).

٨. المحقق بشار عواد معروف في كتابه (مسند أصحاب الكساء، ج ٢، ص ٢٣٨، رقم الحديث ٤٢٣): (إسناده صحيح، رجاله ثقات).

٩. المحقق حسين سليم أسد في تحقيقه لـ (موارد الظمآن في زوائد ابن حبان، ج ٧، ص

١٣٨ - ١٣٩، رقم الحديث ٢٢٠٥): (إسناده صحيح).

١٠. المحقق حمزة الزين في تحقيقه لـ (مسند أحمد، ج ١٤، ص ٤٣٦ - ٤٣٧، رقم الحديث ١٩١٩٨) علق على الحديث قائلاً: (إسناده صحيح).

١١. الشيخ محمد بن علي بن آدم الإتيوبي في كتابه (مشارق الأنوار الوهاجة ومطالع الأسرار البهجة في شرح سنن الإمام ابن ماجه، ج ٣، ص ٢٠٠)، قال: (وهذا الإسناد صحيح على شرط البخاري).

١٢. المحقق الدكتور رياض عبد الحميد مراد في تحقيقه لقسم من (البداية والنهاية، ج ٥، ص ٢٩٣)، قال معلقاً على الحديث: (إسناده صحيح).

١٣. المحقق وصي الله بن محمد عباس قد صحَّح الرواية في تحقيقه لـ (فضائل الصحابة، ج ٢، ص ٨٤٩، رقم الحديث ١١٦٧) لأحمد بن حنبل وهي بنفس إسناده في المسند، ولكن تلك الزيادة المطلوبة قد حُذِفَتْ رغم أنَّ رواية المسند هي نفس رواية الفضائل تماماً، وقد تكرر التحريف في روايات كتاب (فضائل الصحابة) وأوضحنا هذا مفصلاً في كتابنا (كشف التحريفات في كتب الحديث والتاريخ) بالمقارنة بين العديد من روايات كتاب (المسند) وكتاب (فضائل الصحابة) وقد تكون الرواية الواحدة مروية في الكتابين بنفس الإسناد ولكنها في كتاب الفضائل محرّفة ومُتْلَعَبٌ بها (!)

١٤. الشيخ أبو إسحاق الحويني في تحقيقه لكتاب خصائص الإمام علي للحافظ النسائي، علق على هذا الحديث بقوله: (إسناده صحيح) (انظر: تهذيب خصائص الإمام علي، ص ٨١، رقم الحديث ٨٨).

١٥. المحقق أحمد ميرين البلوشي في تحقيقه لكتاب خصائص الإمام علي للنسائي، علق على هذا الحديث بقوله: (إسناده حسن) (انظر: خصائص أمير المؤمنين علي، ص ١١٣، رقم الحديث ٩٣).

فَإِذَا كَانَتْ دَلَالَةُ الْحَدِيثِ مُشِيرَةً إِلَى الْمَحَبَّةِ وَالنُّصْرَةِ فَإِنَّ الصَّحَابِيَّ أَبَا  
الطُّفَيْلِ مِنَ الْمُحِبِّينَ بِقُلُوبِهِمْ وَالنَّاصِرِينَ بِسُيُوفِهِمْ، فَلِذَاذَا تَوَقَّفَ وَارْتَابَ  
وَدَاخَلَ شَيْءٌ نَفْسَهُ؟!

إِذَا: لَا بُدَّ أَنْ مَعْنَى آخَرَ قَدْ تَبَادَرَ إِلَى ذَهْنِ أَبِي الطُّفَيْلِ غَيْرَ التَّفْسِيرَاتِ  
الْمُتَكَلِّفَةِ الَّتِي اخْتُلِقَتْ لِلتَّشْوِيشِ عَلَى حَدِيثِ الْغَدِيرِ، فَمَا هُوَ هَذَا الْمَعْنَى الَّذِي  
اسْتَشْقَلَتْهُ نَفْسُ أَبِي الطُّفَيْلِ وَبَدَتْ عَلَى وَجْهِهِ عِلَامَاتُ الْإِنْكَارِ حَتَّى رَدَّ عَلَيْهِ  
زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ بِقَوْلِهِ: «فَمَا تُنْكِرُ»؟!

فِي الْمَقَامِ يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمُتَقَدِّمِينَ كَانُوا يُدْرِكُونَ حَقِيقَةَ مَعْنَى حَدِيثِ  
الْغَدِيرِ، وَلِذَلِكَ كَانُوا يَجْتَنِبُونَ شَرْحَهُ إِطَاعَةً لِلْهَوَى، وَلَكِنَّ أَبَا الطُّفَيْلِ لَمْ  
يَكُنْ مُقَيِّدًا بِالْأَهْوَاءِ الْمَذْهَبِيَّةِ وَلِذَلِكَ بَدَأَ رِحْلَةَ الْبَحْثِ بَعْدَ سَمَاعِهِ لِحَدِيثِ  
الْغَدِيرِ وَذَهَبَ لِيَبْحَثَ حَوْلَ الْحَدِيثِ وَصِحَّتِهِ أَمَّا غَيْرُهُ مِنَ الْمُقَيِّدِينَ بِأَغْلَالِ  
التَّعَصُّبِ الْمَذْهَبِيِّ فَقَدْ آثَرُوا السُّكُوتَ عَنْ بَيَانِ مَعْنَاهُ إِمْعَانًا فِي إِخْفَاءِ  
الْحَقِيقَةِ، وَمِنْ هَؤُلَاءِ إِمَامُ الْحَنَابِلَةِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ.

فَقَدْ رَوَى أَبُو بَكْرٍ الْخَلَّالُ<sup>(١)</sup>: (وَأَخْبَرَنِي زَكَرِيَّا بْنُ يَحْيَى، أَنَّ أَبَا طَالِبٍ  
حَدَّثَهُمْ، أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنْ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَلِيٍّ: «مَنْ

(١) السنة، ج ٢، ص ٣٤٦ - ٣٤٧، رقم الحديث ٤٥٨، قال المحقق عطية الزهراني: (إسناده

كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ» ، مَا وَجْهُهُ؟ قَالَ: «لَا تَكَلِّمْ فِي هَذَا، دَعِ الْحَدِيثَ كَمَا جَاءَ»).

وَهُنَا يَكُونُ السُّؤَالُ: النَّبِيُّ ﷺ حِينَمَا تَكَلَّمَ فِي غَدِيرِ خُمٍّ، إِمَّا أَنَّهُ نَطَقَ بِكَلَامٍ يَفْهَمُهُ الْعَرَبُ أَوْ أَنَّهُ تَكَلَّمَ وَخَاطَبَ النَّاسَ بِمَا لَا يَفْقَهُونَ؟ فَإِنْ كَانَ قَدْ تَكَلَّمَ بِمَا يُفْهَمُ، فَلِمَ أَعْرَضَ ابْنُ حَنْبَلٍ عَنْ شَرْحِهِ وَبَيَانِهِ؟! بَلْ وَطَالَبَ غَيْرُهُ بِعَدَمِ التَّوَجُّهِ لِلتَّفَكِيرِ فِيهِ وَالتَّكَلُّمِ حَوْلَهُ، فَهَلْ فَهِمَ ابْنُ حَنْبَلٍ مِنَ الْحَدِيثِ أَمْرًا وَلَمْ يُرِدْ إِيضَاحَهُ؟!

وَمِنْ هُنَا لَا بُدَّ مِنَ السَّعْيِ إِلَى جَمْعِ الْمَزِيدِ مِنَ الْقَرَائِنِ لثُرْشَدِنَا إِلَى مَا فَهِمَ أَبُو الطُّفَيْلِ، وَالتِّي لَا بُدَّ أَنْ يَجْمَعَهَا الْبَاحِثُ فِي صُورَةٍ مُتَكَامِلَةٍ لَتُفْهَمَ الْقَرَائِنُ مَوْضُوعَةً فِي سِيَاقِهَا وَيَكُونُ كُلُّ مِنْهَا مُوضِحًا لْخَلْفِيَّاتِ النَّصِّ النَّبَوِيِّ، وَالَّذِي نَعْتَقِدُهُ مِنْ قِرَاءَةِ سَيْرِ حَيَاةِ أَبِي الطُّفَيْلِ وَمَوَاقِفِهِ أَنَّهُ «اسْتَبَصَرَ» وَعَرَفَ الْحَقَّ عَلَى يَدَيِّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقَالَ بِإِمَامَتِهِ وَآمَنَ بِالتَّشْيِيعِ لِأَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَقَائِدِيًّا، وَنَذَكُرُ مِنْهَا:

### القرائن على تشيع أبي الطفيل

الْقَرِينَةُ الْأُولَى: ذَكَرَ أَبِي الطُّفَيْلِ فِي غَلَاةِ الرَّافِضَةِ

ذَكَرَ ابْنُ قُتَيْبَةَ أَبَا الطُّفَيْلِ فِي «غَلَاةِ الرَّافِضَةِ» وَقَالَ<sup>(١)</sup>: (أَسَاءُ الْغَالِيَةِ مِنْ



الرَّافِضَةُ: أَبُو الطُّفَيْلِ، صَاحِبُ رَايَةِ «المُخْتَارِ».

وَقَدْ حَاوَلَ بَعْضُهُمْ أَنْ يَرُدَّ كَلَامَ ابْنِ قُتَيْبَةَ بِأَنَّ الحَافِظَ الذَّهَبِيَّ قَالَ فِيهِ<sup>(١)</sup>:  
(وَالرَّجُلُ لَيْسَ بِصَاحِبِ حَدِيثٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ كِبَارِ العُلَمَاءِ المَشْهُورِينَ، عِنْدَهُ  
فُنُونٌ جَمَّةٌ، وَعُلُومٌ مُهِمَّةٌ)، وَهَذَا لَا يَضُرُّ بِنَا نَحْنُ فِيهِ، فَإِنَّمَا الإِعْتِمَادُ عَلَى نَقْلِهِ  
لَأَنَّهُ مِنْ كِبَارِ وَثَقَاتِ المَوَرِّخِينَ، وَالبَحْثُ فِي سِيرَةِ أَبِي الطُّفَيْلِ بَحْثٌ تَارِيخِيٌّ،  
وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَمْ يَتَفَرَّدْ بِمَا قَالَهُ، بَلْ هُوَ قَوْلٌ جَمَعَ مِنَ المَوَرِّخِينَ وَالنُّقُولِ  
التَّارِيخِيَّةِ فِي شَأْنِهِ تَكَادُ تَتَّفِقُ عَلَى القَوْلِ بِكَوْنِ أَبِي الطُّفَيْلِ مِنْ شِيعَةِ أَهْلِ  
البَيْتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَنْصَارِ المُخْتَارِ الثَّقَفِيِّ.

الْقَرِينَةُ الثَّانِيَّةُ: رَمِيَهُ بِالْإِفْرَاطِ فِي التَّشْيِيعِ

أَنَّهُ كَانَ مُفْرِطاً فِي التَّشْيِيعِ وَمَطْعُوناً فِيهِ لِذَلِكَ وَمُجَرَّدُ مَحَبَّةِ أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ لَا  
تُوجِبُ نِسْبَتَهُ إِلَى الإِفْرَاطِ وَاسْتِحْقَاقِ الطَّعْنِ مِنْهُمْ فَلَا بُدَّ أَنَّ الإِفْرَاطَ نَازِلٌ  
إِلَى أَمْرٍ أَعْظَمَ مِنَ المَحَبَّةِ، رَوَى الحَاكِمُ النِّسَابُورِيُّ عَنْ شَيْخِهِ الحَافِظِ أَبِي  
عَبْدِ اللَّهِ الأَخْرَمِ أَنَّهُ كَانَ مُفْرِطاً فِي التَّشْيِيعِ فَقَالَ<sup>(٢)</sup>: (سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدَ  
بْنَ يَعْقُوبَ الأَخْرَمَ، وَسُئِلَ: لِمَ تَرَكَ البُخَارِيَّ حَدِيثَ عَامِرِ بْنِ وَائِلَةَ؟ قَالَ:

(١) سير أعلام النبلاء، ج ١٣، ص ٣٠٠.

(٢) انظر: الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة، ج ١، ص ٣٢٢، نقلاً عن تاريخ

لأنه كَانَ يُفْرِطُ فِي التَّشْيِيعِ)، وَرَوَى ابْنُ عَدِيٍّ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ<sup>(١)</sup>: (حَدَّثَنَا ابْنُ حَمَّادٍ، حَدَّثَنِي صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَمِيعٍ، جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، وَقِيلَ لَهُ: كَانَ مُغِيرَةُ يُنْكِرُ الرَّوَايَةَ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ؟ قَالَ: نَعَمْ) وَلَفْظُ نُسَخَةِ ابْنِ حَجَرٍ فِي (تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ)<sup>(٢)</sup> وَابْنِ عَسَاكَرٍ فِي تَارِيخِهِ<sup>(٣)</sup>: (يَكْرَهُ الرَّوَايَةَ) وَعَلَى كِلَا الْوَجْهَيْنِ فَإِنَّ الْمُسْتَفَادَ مِنْ ذَلِكَ الْقَدْحُ فِي رِوَايَتِهِ رُغْمَ ثُبُوتِ صُحْبَتِهِ، إِذْ إِنَّ مَنْهَجَ ابْنِ عَدِيٍّ فِي كِتَابِهِ قَائِمٌ عَلَى ذِكْرِ الْمَطْعُونِ فِيهِمْ مَعَ الْإِشَارَةِ إِلَى وُجُوهِ الطَّعْنِ، وَقَدْ قَالَ فِي تَرْجُمَةِ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ الْمَصْرِيِّ<sup>(٤)</sup>: (وَلَوْلَا أَنِّي شَرَطْتُ فِي كِتَابِي هَذَا أَنْ أَذْكَرَ فِيهِ كُلَّ مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ مُتَكَلِّمٌ، لَكُنْتُ أَجِلُّ أَحْمَدَ بْنَ صَالِحٍ أَنْ أَذْكَرُهُ)، وَإِنَّمَا ذَكَرَ أَبَا الطُّفَيْلِ لَطَعْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ مِقْسَمِ الضَّبِّيِّ فِيهِ، وَلَيْسَ هَذَا إِلَّا لِأَنَّهُ كَانَ مِنْ شِيعَةِ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَأَصْحَابِ الْمُخْتَارِ الثَّقَفِيِّ حَامِلًا الرَّايَةَ لِلشَّارِ لِلْإِمَامِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(١) الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٧، ص ٤٧٧، رقم الترجمة ١١٨٨٦.

(٢) تهذيب التهذيب، ج ٥، ص ٨٣.

(٣) تاريخ دمشق، ج ٢٦، ص ١٢٨.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال، ج ١، ص ٤٢١، رقم الترجمة ٢١.

الْقَرِينَةُ الثَّلَاثَةُ: أَبُو الطُّفَيْلِ حَامِلُ رَايَةِ الْمُخْتَارِ الثَّقَفِيِّ  
حَمَلَهُ لِرَايَةِ الْمُخْتَارِ الثَّقَفِيِّ الْمَعْرُوفِ بِتَرْفُضِهِ، وَفِي الْحُرُوبِ تُسَلَّمُ الرَّايَةُ  
لِأكَابِرِ الْأَصْحَابِ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ جُمْلَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، مِنْهُمْ: ابْنُ قُتَيْبَةَ فِي  
كِتَابِهِ (الْمَعَارِفُ)، قَالَ <sup>(١)</sup>: «كَانَ مَعَ «الْمُخْتَارِ» صَاحِبُ رَايَتِهِ (وَابْنُ حَزْمٍ  
الْأَنْدَلُسِيُّ فِي كِتَابِهِ (المُحَلَّى بِالْآثَارِ)، قَالَ <sup>(٢)</sup>: (فَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ أَرَدَى حَدِيثٍ  
فِي هَذَا الْبَابِ لَوْجُوهٍ، الْأَوَّلُ: ...، وَالثَّانِي: أَنَّ أَبَا الطُّفَيْلِ صَاحِبُ رَايَةِ  
الْمُخْتَارِ) وَأَبُو إِسْحَاقَ الشَّيرَازِيُّ فِي كِتَابِهِ (طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ)، قَالَ <sup>(٣)</sup>:  
(وَكَانَ أَبُو الطُّفَيْلِ عَامِرُ بْنُ وَائِلَةَ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَانَ آخِرَ  
مَنْ رَأَاهُ مَوْتًا، مَاتَ بَعْدَ سَنَةِ مِائَةٍ، وَكَانَ صَاحِبَ رَايَةِ الْمُخْتَارِ)، وَالصَّفَدِيُّ فِي  
كِتَابِهِ (الْوَافِي بِالْوَفِيَّاتِ)، قَالَ <sup>(٤)</sup>: (وَخَرَجَ مَعَ الْمُخْتَارِ طَالِبًا بِدَمِ الْحُسَيْنِ فَقُتِلَ  
الْمُخْتَارُ، وَأُفْلِتَ هُوَ).

وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي كِتَابِهِ (الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ) قَالَ <sup>(٥)</sup>: (وَكَانَ مِنْ أَنْصَارِ عَلِيٍّ  
بْنِ أَبِي طَالِبٍ شَهِدَ مَعَهُ حُرُوبَهُ كُلَّهَا لَكِنْ نَقِمَ بَعْضُهُمْ عَلَيْهِ كَوْنَهُ كَانَ مَعَ

(١) المعارف، ص ٣٤١.

(٢) المحلى بالآثار، ج ٢، ٢٠٧.

(٣) طبقات الفقهاء، ص ٥٣.

(٤) الوافي بالوفيات، ج ١٦، ص ٥٨٤، رقم الترجمة ٦٢٣.

(٥) البداية والنهاية، ج ١٢، ص ٦٧١ - ٦٧٢.

المُخْتَارِ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ وَيُقَالُ: إِنَّهُ كَانَ حَامِلَ رَأْيِهِ، وَقَدْ حَاوَلَ ابْنُ قَيْمٍ  
الْجَوْزِيَّةَ أَنْ يُبَرِّرَ هَذَا الْعَمَلَ مِنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، فَقَالَ<sup>(١)</sup>: (وَقَدْ طَعَنَ أَبُو مُحَمَّدٍ  
بُنُ حَزْمٍ فِي أَبِي الطُّفَيْلِ وَرَدَّ رِوَايَتَهُ بِكَوْنِهِ كَانَ صَاحِبَ رَأْيَةِ الْمُخْتَارِ أَيْضاً مَعَ  
أَنَّ أَبَا الطُّفَيْلِ كَانَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَكِنْ لَمْ يَكُونُوا يَعْلَمُونَ مَا فِي نَفْسِ الْمُخْتَارِ  
وَمَا يُسِرُّهُ) وَهَذَا التَّعْلِيلُ مَرْدُودٌ؛ لِأَنَّ الْمُخْتَارَ كَانَ مُجَاهِراً بِمَذْهَبِهِ، وَفِي كُتُبِ  
أَصْحَابِ السِّيَرِ قَدْ ذَكَرُوا عَنْهُ عَقَائِدَهُ وَبِالْغَوَا فِي الْوَصْفِ بِالْحَقِّ وَالْبَاطِلِ،  
فَهَلْ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ أَبَا الطُّفَيْلِ حَمَلَ رَأْيَةَ شَخْصٍ كَانَ يَجْهَلُ حَالَهُ؟! وَمَا  
هَذِهِ التَّعْلِيلَاتُ الْوَاهِيَّةُ إِلَّا لِتَحْرِيمٍ فِي أَمْرِ أَبِي الطُّفَيْلِ.

الْقَرِينَةُ الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ بِالرَّجْعَةِ وَاعْتِقَادُهُ بِهَا

قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ فِي (الْمَعَارِفِ)<sup>(٢)</sup>: (وَكَانَ مَعَ «الْمُخْتَارِ» صَاحِبُ رَأْيِهِ، وَكَانَ  
يُؤْمِنُ بِالرَّجْعَةِ)، وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْرَازِيُّ فِي (طَبَقَاتِ الْفُقَهَاءِ)<sup>(٣)</sup>:  
(وَكَانَ يُرْمَى بِالرَّجْعَةِ).

وَهُنَا لَا بُدَّ مِنْ سُؤَالٍ لِبَيَانِ وَاقِعِيَّةِ قَوْلِ ابْنِ قُتَيْبَةَ وَالشَّيْرَازِيِّ: كَيْفَ آمَنَ  
بِالرَّجْعَةِ؟ وَمَنْ الَّذِي عَلَّمَهُ أَنَّ أَيْمَةَ أَهْلِ الْبَيْتِ عليه السلام يَرْجِعُونَ بَعْدَ مَوْتِهِمْ؟

(١) تهذيب سنن أبي داود، ج ١، ص ١٠٩.

(٢) المعارف، ص ٣٤١.

(٣) طبقات الفقهاء، ص ٥٣.

الجواب: إِنَّ أَبَا الطُّفَيْلِ قَدْ أَخَذَ هَذَا الْإِعْتِقَادَ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام ،  
فَقَدْ رَوَى الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ <sup>(١)</sup> : ( حَدَّثَنَا  
وَكَيْعٌ [بْنُ الْجَرَّاحِ] ، عَنْ بَسَّامٍ [بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الصَّرِفِيِّ] عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ ، عَنْ  
عَلِيٍّ ، قَالَ : « كَانَ رَجُلًا صَالِحًا » <sup>(٢)</sup> نَاصَحَ اللَّهُ فَنَصَحَهُ فَضْرَبَ عَلَى قَرْنِهِ  
الْأَيْمَنِ فَمَاتَ فَأَحْيَاهُ اللَّهُ ، ثُمَّ ضْرَبَ عَلَى قَرْنِهِ الْأَيْسَرِ فَمَاتَ فَأَحْيَاهُ اللَّهُ ،  
وَفِيكُمْ مِثْلُهُ » ) .

وَرَوَاهُ الْحَافِظُ الطَّحَاوِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَرْزُوقٍ ، عَنْ عَبْدِ  
اللَّهِ بْنِ دَاوُدَ الْخَرِيبِيِّ ، عَنْ بَسَّامِ الصَّرِفِيِّ ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ ، وَقَالَ الْمُحَقِّقُ  
شُعَيْبُ الْأَرْنَأُوْطُ فِي هَامِشِهِ : (إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ) <sup>(٣)</sup> .

وَقَدْ قِيلَ فِي تَبْرِيرِ عِبَارَةِ (وَفِيكُمْ مِثْلُهُ) لِصَرَفِهَا عَنْ مَعْنَاهَا مَا لَا يَنْسَجِمُ  
مَعَ ظَاهِرِ الْعِبَارَةِ ، فَإِنَّ أَبَا عُبَيْدٍ الْقَاسِمَ بْنَ سَلَامٍ عِنْدَمَا أَرَادَ تَبْرِيرَ الْحَدِيثِ ،  
قَالَ <sup>(٤)</sup> : (فَنَرَى أَنَّهُ أَرَادَ بِقَوْلِهِ هَذَا نَفْسَهُ ، أَي : إِنِّي أَدْعُو إِلَى الْحَقِّ حَتَّى  
أُضْرَبَ عَلَى رَأْسِي ضَرْبَتَيْنِ يَكُونُ فِيهِمَا قَتْلِي) ، وَقَدْ تَجَاهَلَ الْإِحْيَاءُ الْمَذْكُورَ  
مَرَّتَيْنِ فِي الرَّوَايَةِ ، وَكَأَنَّهُ ذُكِرَ لَغْوًا .

(١) المصنف، ج ١٦، ص ٥٦٩، رقم الحديث ٣٢٥٧٦ .

(٢) يريد به ذا القرنين .

(٣) شرح مشكل الآثار، ج ٥، ص ١٢١ .

(٤) غريب الحديث، ج ٢، ص ٤٤٦ - ٤٤٧ .

ومثله الزَّخَشَرِيُّ<sup>(١)</sup> الذي فَسَّرَ الضَّرْبَتَيْنِ بِضَرْبَةِ يَوْمِ الْخَنْدَقِ وَضَرْبَةِ ابْنِ مُلْجَمٍ، مَعَ أَنَّ الْإِمَامَ لَمْ يَمُتْ فِي يَوْمِ الْخَنْدَقِ! وَهَكَذَا جُلُّ التَّبْرِيرَاتِ الَّتِي تَتَجَاهَلُ حَقِيقَةَ التَّشْبِيهِ الدَّقِيقِ، وَالَّتِي تَجَاهَلَتْ مَسْأَلَةَ الْحَيَاةِ بَعْدَ الْقَتْلِ فِي كَلَامِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام، فَإِنَّهُ مِنَ الْوَاضِحِ كَوْنُ الْإِمَامِ قَدْ أَشَارَ إِلَى أُمُورٍ فِي ذِي الْقَرْنَيْنِ أَوْ رَادَّ مِنْ خِلَالِهَا إِبْرَازَ مُمَثِّلَتِهَا فِي نَفْسِهِ وَلَوْ لَمْ يُرِدْهَا لَكَانَ ذِكْرُهَا لَعَوًّا، فَقَدْ ذَكَرَ الضَّرْبَ عَلَى الرَّأْسِ وَالْمَوْتَ مِنْهُ وَالْإِحْيَاءَ بَعْدَ الْمَوْتِ ثُمَّ أَشَارَ إِلَى وُجُودِ الْمِثْلِ فِيهِمْ، أَيْ أَنَّ هَذَا الْمِثْلَ يَشْتَرِكُ مَعَ ذِي الْقَرْنَيْنِ فِي جِهَةِ التَّعَرُّضِ لِلْقَتْلِ وَحُصُولِ الْمَوْتِ وَالرُّجُوعِ لِلْحَيَاةِ مَرَّةً أُخْرَى.

وَمِنْ هَذَا كُلِّهِ، يَظْهَرُ أَنَّ أَبَا الطُّفَيْلِ قَدْ اعْتَقَدَ بِالرَّجْعَةِ؛ لِأَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام قَدْ أَفْهَمَهُ أَنَّهُ كَذِي الْقَرْنَيْنِ يُضْرَبُ عَلَى قَرْنِهِ فَيَمُوتُ مِنَ الضَّرْبَةِ وَأَنَّ اللَّهَ يُحْيِيهِ مَرَّةً أُخْرَى كَمَا أَحْيَا ذَا الْقَرْنَيْنِ.

وَمِنَ الطَّرِيفِ أَنَّ الْبَعْضَ يَتَلَهَّفُ لِإِنْكَارِ حَمْلِ أَبِي الطُّفَيْلِ لِرَايَةِ الْمُخْتَارِ وَقَوْلِهِ بِالرَّجْعَةِ بِاسْتِدْلالاتٍ وَاهِيَةٍ، فَقَدْ سَمِعْتُ الشَّيْخَ الْوَهَّابِيَّ عَبْدَ الْكَرِيمِ الْخَضِيرِ (عُضُوهُ هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ وَاللَّجْنَةِ الدَّائِمَةِ لِلْإِفْتَاءِ) فِي بَعْضِ دُرُوسِهِ الْقُرْآنِيَّةِ<sup>(٢)</sup> اسْتَنْكَرَ هَذَا الْمَعْنَى فَقَالَ: (لَا يُظَنُّ بِهِ ذَلِكَ، كَلَامٌ بَاطِلٌ، صَحَابِيُّ

(١) الفائق في غريب الحديث، ج ٣، ص ١٧٣.

(٢) في الدرس الرابع عشر من تعليقه على تفسير سورة النساء في (أضواء البيان) للشنقيطي، والدرس في موقعه الرسمي.

يُؤْمِنُ بِالرَّجْعَةِ؟!).

مَعَ أَنَّهُمْ يُجَوِّزُونَ إِرْتِدَادَ الصَّحَابِيِّ! فَإِذَا جَازَ أَنْ يَرْتَدَّ الصَّحَابِيُّ وَيَكْفُرَ بِاللَّهِ تَعَالَى وَالنَّبِيِّ ﷺ، أَفَلَا يُجَوِّزُ أَنْ يَعْتَقِدَ بِمَا يَعْتَبِرُونَهُ بَاطِلًا - وَفُقَ مَبَانِيهِمْ -؟! وَكَيْفَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَعْتَقِدَ بِمُعْتَقَدٍ فَاسِدٍ وَقَدْ جَوَّزْتُمْ أَنْ يَعْتَقِدَ بِأَفْسَدِ الْإِعْتِقَادِ «الْكُفْرِ»؟ وَكَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: «يُمْكِنُ أَنْ يَعْتَقِدَ الصَّحَابِيُّ أَنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ - مَثَلًا - وَلَكِنْ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَعْتَقِدَ بِالرَّجْعَةِ»!

الْقَرِينَةُ الْخَامِسَةُ: أَمْرُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ إِيَّاهُ بِالتَّقِيَّةِ

إِنَّ أَبَا الطُّفَيْلِ قَدْ رَوَى أَنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ قَدْ خَاطَبَهُ بِأَنْ يُكَلِّمَ النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ وَيَتْرُكَ التَّحْدِيثَ بَعْضِ الْحَقَائِقِ الْإِلَهِيَّةِ الَّتِي سَيُنْكِرُونَهَا وَيُكَذِّبُونَهَا لَوْ قِيلَتْ لَهُمْ، وَهَذَا يُشِيرُ إِلَى أَنَّ جُمْلَةً مِنَ الْحَقَائِقِ الْإِلَهِيَّةِ مُحَلُّ تَكْذِيبٍ وَإِنْكَارٍ النَّاسِ وَاسْتِهْجَانِهِمْ، فَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ بِسَنَدِهِ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ<sup>(١)</sup>: «حَدِّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ أَتُحِبُّونَ أَنْ يُكَذَّبَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ?!».

وَهُنَا يَتَّضِحُ أَنَّ بَعْضَ مَا عِنْدَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ وَأَبِي الطُّفَيْلِ يَرَاهُ النَّاسُ كَذِبًا وَلِذَلِكَ أَوْصَاهُ بِالْكِتْمَانِ وَعَدِمَ الْإِفْشَاءَ لِلنَّاسِ؛ لِئَلَّا يُكَذَّبَ اللَّهُ

(١) صحيح البخاري، كتاب العلم، باب ٤٩: من خص بالعلم قوماً دون قوم كراهية أن لا

وَرَسُولُهُ، وَبِهَذِهِ الْوَصِيَّةِ يَنْكَشِفُ التَّخَالُفُ بَيْنَ اعْتِقَادِ أَبِي الطُّفَيْلِ وَسَائِرِ النَّاسِ، وَإِلَّا لَوْ كَانُوا عَلَىٰ اعْتِقَادٍ وَاحِدٍ لَمَا أَمَرَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام بِالْمُدَارَاةِ وَكِتْمَانِ بَعْضِ مَا قَالَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ.

فَمَا هِيَ الْأُمُورُ الَّتِي قَالَهَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ لَوْ قِيلَتْ لِلنَّاسِ لَكَذَّبُوهَا؟! لَعَلَّ وَقُوفَ أَبِي الطُّفَيْلِ شَاكًّا مُنْكَرًا مُتَأَمِّلًا فِي حَدِيثِ الْغَدِيرِ يُعَزِّزُ الصُّورَةَ الَّتِي يَرُسُمُهَا حَدِيثُ «حَدَّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ» حَوْلَ مُسْتَوَى وَنَوْعِ الْمَعْرِفَةِ الَّتِي كَانَتْ سَائِدَةً بَيْنَ النَّاسِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ.

وَيَتَحَصَّلُ مِنْ كُلِّ مَا تَقَدَّمَ: أَنَّ تَسَاوُلَ أَبِي الطُّفَيْلِ - الْمُحِبِّ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام - كَانَ وَقْفَةً أَمَامَ مَشْهَدِ عَقَائِدِيٍّ لَمْ يَأْلَفْهُ مِنْ قَبْلُ، يَحْمِلُ مَعَانِيَ عَمِيقَةً أَبْعَدَ مِنْ تِلْكَ الْمَعَانِي الَّتِي عَهَدَهَا مِنْ قَبْلُ، وَنَتَجَ عَنْ ذَلِكَ التَّأَمُّلِ مَوَاقِفَ لَمْحَنَا بَعْضَهَا، وَمِنْ هُنَا نَدْعُو إِلَى نَظَرَةٍ تَأَمُّلٍ فِي وَقْفَةِ أَبِي الطُّفَيْلِ وَدَوَافِعِ الرَّيْبِ وَالْإِنْكَارِ الَّتِي دَاخَلَتْهُ بَعْدَ إِقَامَةِ الْمُنَاشِدَةِ فِي رَحْبَةِ الْكُوفَةِ.

### وقفه مع تحريف ابن حجر العسقلاني لحديث المناشدة

وَفِي الْخِتَامِ لَنَا وَقْفَةٌ مَعَ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ، فَنَقُولُ: لَا يَكَادُ يُوجَدُ بَحْثٌ مِنْ أَبْحَاثِ إِبْطَاتِ أَحَقِيَّةِ أَهْلِ الْبَيْتِ عليهم السلام أَوْ بَيَانِ مَثَالِبِ ظَالِمِيهِمْ وَمُنْكَرِي فِضَائِلِهِمْ إِلَّا وَنَجِدُ أَثَارَ التَّحْرِيفِ وَالتَّلَاعُبِ بِالْأَحَادِيثِ، حَتَّى اسْتَدْعَى بَيَانُ صِدْقِ هَذَا الْقَوْلِ تَأْلِيفَ مُصَنَّفٍ مُسْتَقِلٍّ يَكْشِفُ عَنْ



التَّحْرِيفَاتِ بِحَقِّ فَضَائِلِ أَهْلِ الْبَيْتِ الطَّاهِرِينَ عليهم السلام وَمَثَالِبِ  
أَعْدَائِهِمْ بِعَنْوَانِ «كَشْفُ التَّحْرِيفَاتِ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ وَالتَّارِيخِ» نَسْأَلُ اللَّهَ  
أَنْ يُوفِّقَنَا لَطِبَاعَتِهِ قَرِيبًا.

أَمَّا مَا يُخْصُّ مَا نَحْنُ فِيهِ فَقَدْ تَصَرَّفَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْكَلَانِيُّ خِلَالَ  
نَقْلِهِ لِحَبْرِ الْمُنَاشِدَةِ بِشَكْلِ مُحَلٍّ بِالْأَمَانَةِ الْعِلْمِيَّةِ، وَإِلَيْكَ التَّفْصِيلُ<sup>(١)</sup>:

قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي تَرْجَمَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُدْلِجٍ<sup>(٢)</sup>: (أُورِدَهُ ابْنُ عُقْدَةَ.  
وَرَوَى بِإِسْنَادِهِ، عَنْ أَبِي غِيلَانَ سَعْدِ بْنِ طَالِبٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ  
عَمْرِو ذِي مُرٍّ وَيَزِيدَ بْنِ يَثِيعَ وَسَعِيدِ بْنِ وَهَبٍ وَهَانِيٍّ بْنِ هَانِيٍّ، قَالَ أَبُو  
إِسْحَاقَ: وَحَدَّثَنِي مَنْ لَا أَحْصِي أَنَّ عَلِيًّا نَشَدَ النَّاسَ فِي الرَّحْبَةِ مَنْ سَمِعَ  
قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ  
مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ» فَقَامَ نَفَرٌ شَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوا ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَتَمَ قَوْمٌ، فَمَا خَرَجُوا مِنَ الدُّنْيَا حَتَّى عَمُّوا وَأَصَابَتْهُمْ  
أَفَةٌ، مِنْهُمْ: يَزِيدُ بْنُ وَدِيعَةَ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مُدْلِجٍ. أَخْرَجَهُ أَبُو مُوسَى).

وَنَقَلَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي رِسَالَتِهِ (طُرُقُ حَدِيثِ «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ») عَنْ  
الْحَافِظِ ابْنِ عُقْدَةَ مَا نَصَّهُ<sup>(٣)</sup>: (ابْنُ عُقْدَةَ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

(١) أصل هذا المطلب أخذته عن الأخ العزيز الأستاذ الباحث: إبراهيم الناطري (رحمه الله).

(٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة، ج ٣، ص ٤٨٧، رقم الترجمة ٣٣٨٨.

(٣) رسالة طرق حديث من كنت مولاه، ص ٣١ - ٣٢، رقم الحديث ٢٤.

بِالْأَسْوَدِ الْكِنْدِيِّ، ثَنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى، حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ النَّضْرِ الْجُعْفِيُّ الْحِمَصِيُّ، حَدَّثَنِي أَبُو غِيلَانَ سَعْدُ بْنُ طَالِبٍ، ثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو ذِي مَرٍّ وَزَيْدِ بْنِ يَثِيعَ وَسَعِيدِ بْنِ وَهَبٍ وَمَنْ لَا أَحْصِي أَنَّ عَلِيًّا نَشَدَ النَّاسَ عِنْدَ الرَّحْبَةِ مَنْ سَمِعَ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ» فَقَامَ نَفَرٌ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ «سِتَّةٌ» وَقَالَ بَعْضُهُمْ «ثَلَاثَةٌ»، فَشَهِدُوا بِذَلِكَ وَكَتَمَ قَوْمٌ فَمَا خَرَجُوا مِنَ الدُّنْيَا حَتَّى عَمُوا أَوْ أَصَابَتْهُمْ آفَةٌ، مِنْهُمْ: يَزِيدُ بْنُ وَدِيعَةَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُدْلِجٍ).

يُلاحَظُ: إِنَّ ابْنَ الْأَثِيرِ وَالذَّهَبِيَّ قَدْ ذَكَرَا أَنَّ الْخَبَرَ قَدْ رَوَاهُ ابْنُ عُقْدَةَ، وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ إِنَّ الْخَبَرَ أَخْرَجَهُ أَبُو مُوسَى الْمَدِينِيُّ، وَفِيهِ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مُدْلِجٍ وَيَزِيدَ بْنَ وَدِيعَةَ كَانَا مِمَّنْ كَتَمَا الشَّهَادَةَ وَأَصَابَتْهُمَا الْآفَةُ أَوْ الْعَمَى.

وَقَدْ نَقَلَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْكَلَانِيُّ الْخَبَرَ<sup>(١)</sup> فِي تَرْجُمَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُدْلِجٍ، فَقَالَ: (ذَكَرَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ عُقْدَةَ فِي كِتَابِ «الْمَوَالَاةِ»، وَأَخْرَجَ مِنْ طَرِيقِ مُوسَى بْنِ النَّضْرِ بْنِ الرَّبِيعِ الْحِمَصِيِّ، حَدَّثَنِي سَعْدُ بْنُ طَالِبٍ أَبُو غِيلَانَ، حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي مَنْ لَا أَحْصِي أَنَّ عَلِيًّا نَشَدَ النَّاسَ فِي الرَّحْبَةِ مَنْ سَمِعَ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ» فَقَامَ

نَفَرٍ مِنْهُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُدْلِجٍ فَشَهِدُوا أَنَّهُمْ سَمِعُوا إِذْ ذَاكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَأَخْرَجَهُ ابْنُ شَاهِينَ، عَنِ ابْنِ عُقْدَةَ، وَاسْتَدْرَكَهُ أَبُو مُوسَى).

يُلاحَظُ هُنَا أَكْثَرُ مِنْ تَصَرُّفٍ بِالرَّوَايَةِ:

١. أَنَّ ابْنَ حَجَرٍ قَدْ حَذَفَ اسْمَ يَزِيدَ بْنِ وَدِيعَةَ مِنَ الرَّوَايَةِ، وَهُوَ مِنَ الْكَاتِمِينَ.

٢. جَعَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُدْلِجٍ مِنَ الشَّاهِدِينَ، رُغْمَ أَنَّهُ مِمَّنْ كَتَمَ.

٣. حَذَفَ الْمَقْطَعَ الْأَخِيرَ مِنَ الْحَدِيثِ: «اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ».

وَيُلاحَظُ أَنَّ ابْنَ الْأَثِيرِ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٦٣٠ هـ) وَالْحَافِظَ الذَّهَبِيَّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ

(٧٤٨ هـ) نَقَلَا الْخَبَرَ كَمَا هُوَ، وَفِيهِ ذِكْرُ كَتَمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُدْلِجٍ وَيَزِيدَ بْنِ

وَديعةٍ لِلْحَدِيثِ، إِلَّا أَنَّ ابْنَ حَجَرٍ الْعَسْكَلَانِيَّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (٨٥٢ هـ) قَدْ

تَصَرَّفَ بِلَفْظِ الرَّوَايَةِ رُغْمَ أَنَّهَا مِنْ كِتَابٍ وَاحِدٍ، لِمَوْلَفٍ وَاحِدٍ، بِإِسْنَادٍ

وَاحِدٍ!

الفصل الخامس  
مُنَاشِدَةُ الرُّحْبَةِ،  
عَوْدَةٌ إِلَى الْغَدِيرِ وَإِحْيَاءُ عَقَائِدِي



إِذَا أَرَدْنَا الْوُقُوفَ عَلَى مُرَادِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام مِنْ إِقَامَةِ الْجُمُوعِ  
وَالْمُنَاشِدَةِ، يَنْبَغِي عَلَيْنَا أَنْ نَتَأَمَّلَ فِي حَدِيثِ الْغَدِيرِ وَنَسْتَنْبِطَ مَعَانِيَهُ، فَإِذَا  
اتَّضَحَتْ مَعَالِمُ هَذَا الْحَدِيثِ عُرِفَ الْمَقْصُودُ مِنْ حَادِثَةِ الْغَدِيرِ وَحَادِثَةِ  
الْمُنَاشِدَةِ الَّتِي أَحْيَتْ الْغَدِيرَ بَعْدَ ثَلَاثِينَ سَنَةً.

## القرائن الدالة على الإمامة في الحديث

وَقَدْ لَاحَظْتُ لِي بَعْضُ الْقَرَّائِنِ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا النِّصَّ هُوَ إِعْلَانٌ  
لِوَلَايَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام، وَمِنْهَا:

### القرينة الأولى: سياق الحديث

إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ بَدَأَ كَلَامَهُ بِاسْتِنطَاقِ النَّاسِ لِإِظْهَارِ الْإِقْرَارِ بِوَلَايَتِهِ  
الْمُطْلَقَةِ عَلَيْهِمْ، فَسَأَلَهُمْ: «أَتَعْلَمُونَ أَنِّي أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؟» <sup>(١)</sup> وَقَدْ  
أَجَابُوا بِالْإِقْرَارِ، وَهَذَا النِّصُّ وَاضِحٌ فِي وِلَايَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الشَّامِلَةِ الَّتِي لَا

---

(١) سبق تخريجه، وهو عند أحمد في الفضائل والمسند، والطحاوي في شرح مشكل الآثار

رَبَّ فِيهَا.

ثُمَّ قَالَ: «فَمَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ» مُفْرَعًا عَلَى مَا أَقْرُوا بِهِ، بِأَنَّ مَنْ أَقْرَبَ بِلَايَةِ النَّبِيِّ ﷺ فَعَلَيْهِ الْإِقْرَارُ بِوِلَايَةِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَا يَخْفَى أَنَّ كِلْتَا الْوِلَايَتَيْنِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، إِذْ إِنَّ بَدَايَةَ الْكَلَامِ تَمَحَوْرَتْ حَوْلَ وِلَايَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فَمَا بَعْدُهَا يَكُونُ عَلَى شَاكِلَتِهَا.

فَالْمَوْلَوِيَّةُ الْمُحَمَّدِيَّةُ الَّتِي قُدِّمَتْ تَمْهِيدًا لِبَيَانِ الْمَوْلَوِيَّةِ الْعَلَوِيَّةِ تَعْنِي الْوِلَايَةَ الْعَامَّةَ وَالتَّصَرُّفَ فِي كَافَّةِ الشُّؤُونِ، فَكَيْفَ يَبْدَأُ كَلَامَهُ بِالْوِلَايَةِ وَالْحَاكِمِيَّةِ ثُمَّ يُلْحِقُهُ بِالْحَدِيثِ عَنْ مُجَرَّدِ الْمَحَبَّةِ لِعَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَعَ أَنَّ الْمَحَبَّةَ أَمْرٌ ثَابِتٌ لِكُلِّ مُسْلِمٍ وَفَقًا لِقَوْلِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ، فَالْوِلَايَةُ الَّتِي كَانَتْ مَوْضُوعَ سُؤَالِ النَّبِيِّ ﷺ لِلنَّاسِ هِيَ الْمَنْظُورَةُ فِي كَلَامِهِ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَإِلَّا فَلَا مَعْنَى لِذَلِكَ السُّؤَالِ وَالْمُقَدِّمَةِ، إِذْ إِنَّهَا لَا تَنْسَجِمُ مَعَ ذِيلِ الْحَدِيثِ «فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ».

وَمَعْنَى أَوْلَوِيَّةِ النَّبِيِّ ﷺ الْمَذْكُورَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَحَدِيثِ الْغَدِيرِ يُوضِّحُهُ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةُ، حَيْثُ قَالَ <sup>(١)</sup>: (وَقَالَ تَعَالَى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يَكُنِ الرَّسُولُ أَوْلَى بِهِ مِنْ نَفْسِهِ فَلَيْسَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَهَذِهِ الْأَوْلَوِيَّةُ تَتَضَمَّنُ أُمُورًا، مِنْهَا: أَنْ يَكُونَ أَحَبَّ إِلَى الْعَبْدِ مِنْ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ الْأَوْلَوِيَّةَ أَصْلُهَا الْحُبُّ، وَنَفْسُ الْعَبْدِ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ، وَمَعَ

هَذَا فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الرَّسُولُ أَوَّلَى بِهِ مِنْهَا، وَأَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْهَا، فَبِذَلِكَ يَحْصُلُ لَهُ اسْمُ الْإِيمَانِ.

وَيَلْزَمُ مِنْ هَذِهِ الْأَوَلَوِيَّةِ وَالْمَحَبَّةِ كَمَا أَلِ الْإِنْقِيَادِ وَالطَّاعَةِ وَالرَّضَى وَالتَّسْلِيمِ وَسَائِرِ لَوَازِمِ الْمَحَبَّةِ، مِنَ الرَّضَى بِحُكْمِهِ، وَالتَّسْلِيمِ لِأَمْرِهِ، وَإِثَارِهِ عَلَى كُلِّ مَنْ سِوَاهُ.

وَمِنْهَا: أَنْ لَا يَكُونَ لِلْعَبْدِ حُكْمٌ عَلَى نَفْسِهِ أَصْلًا، بَلِ الْحُكْمُ عَلَى نَفْسِهِ لِلرَّسُولِ، يَحْكُمُ عَلَيْهَا أَعْظَمَ مِنْ حُكْمِ السَّيِّدِ عَلَى عَبْدِهِ، وَالْوَالِدِ عَلَى وَلَدِهِ، فَلَيْسَ لَهُ فِي نَفْسِهِ تَصَرُّفٌ قَطُّ إِلَّا مَا تَصَرَّفَ فِيهِ الرَّسُولُ الَّذِي هُوَ أَوَّلَى بِهِ مِنْهَا).

### الْقَرِينَةُ الثَّانِيَّةُ: تَمَنَّى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ لِمَقَامِ الْوَلَايَةِ

وَيَنْبَغِي أَنْ نَذْكُرَ بَعْضَ الرِّوَايَاتِ الْمُعْتَبَرَةِ لِإثْبَاتِهَا، وَمِنْهَا:

١. رَوَى النَّسَائِيُّ<sup>(١)</sup>: (أَخْبَرَنَا حَرَمِيُّ بْنُ يُونُسَ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ، عَنْ مُوسَى الصَّغِيرِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَابِطٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا فَتَنَقَّصُوا عَلَيَّ بَنَ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ: لَقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَهُ خِصَالُ



ثَلَاثَةٌ<sup>(١)</sup>، لَأَنْ تَكُونَ لِي وَاحِدَةً مِنْهُنَّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى، إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي» وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ» وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ» (إِسْنَادٌ حَسَنٌ).

٢. رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ<sup>(٢)</sup>: (حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ مُوسَى بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَابِطٍ، عَنْ سَعْدٍ، قَالَ: قَدِمَ مُعَاوِيَةُ فِي بَعْضِ حَجَّاتِهِ، فَأَتَاهُ سَعْدٌ فَذَكَرُوا عَلِيًّا، فَنَالَ مِنْهُ مُعَاوِيَةُ فَغَضِبَ سَعْدٌ فَقَالَ: تَقُولُ هَذَا الرَّجُلِ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَهُ ثَلَاثُ خِصَالٍ لَأَنْ تَكُونَ لِي خِصْلَةً مِنْهَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، وَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ» وَسَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدِي» وَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ»، وَقَالَ الْمُحَقِّقُ مُحَمَّدٌ عَوَّامَةٌ: (إِسْنَادُهُ قَوِيٌّ).

٣. وَرَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ الْقَطِيعِيُّ فِي زِيَادَاتِهِ عَلَى كِتَابِ (فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ) لِابْنِ حَنْبَلٍ، وَقَالَ الْمُحَقِّقُ وَصِيُّ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَبَّاسٍ<sup>(٣)</sup>: (إِسْنَادُهُ حَسَنٌ).

(١) كذا في المطبوع، والصواب: خصال ثلاث.

(٢) المصنف، ج ١٧، ص ١٠١ - ١٠٢، رقم الحديث ٣٢٧٤١.

(٣) فضائل الصحابة، ج ٢، ص ٧٩٧ - ٧٩٨، رقم الحديث ١٠٩٣.

٤. وَرَوَى أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ<sup>(١)</sup>: (حَدَّثَنَا ابْنُ كَاسِبٍ، ثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَبِيعَةَ الْجُرَشِيِّ، وَقَالَ: ذَكَرَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ مُعَاوِيَةَ، وَعِنْدَهُ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ لَهُ سَعْدُ: أَيْذَكُرُ عَلِيٌّ عِنْدَكَ؟ إِنَّ لَهُ لِمَنَاقِبَ أَرْبَعًا، لَأَنْ يَكُونَ لِي وَاحِدَةٌ مِنْهُنَّ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ كَذَا وَكَذَا، وَذَكَرَ حُمْرَ النَّعَمِ، قَوْلُهُ: «لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ»، وَقَوْلُهُ: «بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى»، وَقَوْلُهُ: «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ»، وَنَسِيَ سُفْيَانُ الرَّابِعَةَ).

٥. وَرَوَاهُ عَنْهُ الْحَافِظُ الْمُقَدِّسِيُّ بِإِسْنَادِهِ إِلَيْهِ مِنْ طَرِيقَيْنِ، وَقَالَ الْمُحَقِّقُ الدَّكْتُورُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دَهِيشٍ عَنِ الْأَوَّلِ<sup>(٢)</sup>: (إِسْنَادُهُ حَسَنٌ) وَقَالَ مُعَلِّقًا عَلَى الطَّرِيقِ الثَّانِي<sup>(٣)</sup>: (إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ).

وَوَجْهُ الْإِسْتِدْلَالِ: عِنْدَمَا ذَكَرَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ بَعْضَ فَضَائِلِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام فِي مُحَضَّرِ مُعَاوِيَةَ عَبَّرَ عَنْ أَمْنِيَّتِهِ بِأَنْ تَكُونَ لَهُ إِحْدَى الْخِصَالِ الَّتِي ذَكَرَهَا وَأَنَّ ذَلِكَ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ، وَذَكَرَ مِنْهَا قَوْلَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيَ مَوْلَاهُ»، فَلَوْ فَسَّرْتُ الْوِلَايَةَ بِالْمَحَبَّةِ وَالنُّصْرَةِ وَأَنَّ عَلِيًّا وَالْمُؤْمِنِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ، فَلَا مَعْنَى لِتَمَنِّي سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ؛ لِأَنَّهَا

(١) السنة، ج ٢، ص ٩١٩ - ٩٢٠، رقم الحديث ١٤٢٠، وقد حَسَّنَ الْمُحَقِّقُ فَيَصِلُ بِاسْمِ

الْجَوَابَةِ هَذَا الْإِسْنَادُ فِي ج ٢، ص ٨٩٧ - ٨٩٨، رقم الحديث ١٣٧٩.

(٢) الأحاديث المختارة، ج ٣، ص ١٥١، رقم الحديث ٩٤٨.

(٣) الأحاديث المختارة، ج ٣، ص ٢٠٧، رقم الحديث ١٠٠٨.

ثَابِتٌ لَهُ بِحَسَبِ مَا يُزْعَمُ، فَكَيْفَ يَتَمَنَّى أَمْرًا ثَابِتًا لَهُ وَهُوَ تَحْصِيلُ حَاصِلِ؟! وَحَوْلَ حَدِيثِ الْغَدِيرِ يَقُولُ ابْنُ تَيْمِيَّةَ عَنْ مَعْنَى الْوِلَايَةِ<sup>(١)</sup>: (وَهَذَا حُكْمٌ ثَابِتٌ لِكُلِّ مُؤْمِنٍ، فَعَلِيَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَيَتَوَلَّوْنَهُ)، فَإِنْ كَانَ مَعْنَى الْوِلَايَةِ (الْحُبَّة) ثَابِتًا لِكُلِّ مُؤْمِنٍ بِحَسَبِ الْفَرْضِ فَمَا الدَّاعِي إِلَى أَنْ يَتَمَنَّى صَحَابِيٍّ - مِثْلَ سَعْدٍ - هَذَا الْأَمْرَ مَعَ أَنَّهُ ثَابِتٌ لَهُ؟! وَلَكِنْ لَأَنَّ الْوِلَايَةَ فِي الْحَدِيثِ نَازِرَةٌ إِلَى مَقَامٍ اخْتَصَّ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَمَنَّى سَعْدٌ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمَقَامُ ثَابِتًا لَهُ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ النَّيْسَابُورِيُّ بِسَنَدِهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ<sup>(٢)</sup>: (أَفَّ وَتُفَّ، وَقَعُوا فِي رَجُلٍ لَهُ بَضْعُ عَشْرَةِ فَضَائِلَ

(١) منهاج السنة، ج ٧، ص ٣٢٣.

(٢) المستدرک علی الصحیحین، ج ٥، ص ٣٤٠، رقم الحديث ٤٧١٠، وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بهذه السياقة) وقال الحافظ الذهبي: (صحيح) [انظر كلام الذهبي في التلخيص: المستدرک، ج ٣، هامش ص ١٤٣، رقم الحديث ٤٦٥٢، الناشر: دار الكتب العلمية)، والعجيب أن هذه الرواية ينقلها بتمامها عن كتاب أحمد بن حنبل (المسند، ج ٥، ص ١٧٩، رقم الحديث ٣٠٦١) ومع ذلك هذه الفقرة ليست هناك، مع أنه في صدر السند قال الحاكم: (أخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي ببغداد من أصل كتابه، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني أبي .. إلخ) والقطيعي هو راوي المسند ونقل الحاكم من أصل كتابه، فأين ذهبَ هذا المقطع من مسند أحمد بن حنبل؟! جدير بالذكر أن تعرض كتب أحمد بن حنبل للتحريف ليس ببعيد، كما أشرتُ آنفاً.

لَيْسَتْ لِأَحَدٍ غَيْرُهُ) ثُمَّ ذَكَرَ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ»، وَهَذَا يَكْشِفُ عَنْ أَنَّ الْوِلَايَةَ فِي الْحَدِيثِ لَيْسَتْ أَمْرًا ثَابِتًا لِكُلِّ الصَّحَابَةِ، بَلْ مِمَّا اخْتَصَّ بِهِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ .

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا تَمَنَّى سَعْدَ نَفْسٍ إِعْلَامِ النَّبِيِّ ﷺ النَّاسَ بِقَوْلِ «مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ» بِهَذَا الْمَوْقِفِ الْعَظِيمِ وَالْمَشْهَدِ الْكَبِيرِ.

قُلْنَا: إِنَّ هَذَا غَيْرُ ظَاهِرٍ فِي عِبَارَتِهِ، فَقَدْ قَالَ: (لَأَنْ تَكُونَ لِي خَصْلَةً مِنْهَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا) فَهُوَ قَدْ تَمَنَّى إِمْتِلَاكَ تِلْكَ الْخِصَالِ ثُمَّ أَشَارَ إِلَى نَفْسٍ مَقُولَةِ النَّبِيِّ الْأَكْرَمِ ﷺ، وَلَيْسَ لِنَفْسٍ الْإِشْهَادَ بَيْنَ النَّاسِ، بَلْ لَمْ يَذْكُرْهُ فِي كَلَامِهِ أَبَدًا.

### الْقَرِينَةُ الثَّالِثَةُ: ظَرْفُ حَادِثَةِ الْغَدِيرِ

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ جَمَعَ تَمَامَ أَصْحَابِهِ فِي حَرِّ الْهَجِيرِ، وَلَا يُنَاسِبُ الْعَاقِلَ أَنْ يُوقِفَ الْجُمُوعَ الْكَثِيرَةَ الَّتِي تُعَدُّ بِعَشْرَاتِ الْأَلْفِ لِيَقُولَ لَهُمْ إِنَّهُ يَنْبَغِي عَلَيْكُمْ أَنْ تُحِبُّوا عَلِيًّا، مَعَ أَنَّ هَذَا لَا يَسْتَدْعِي جَمْعَ الْأَلْفِ، لَا سِيَّمَا أَنَّهُ نَصَّ عَلَى مَحَبَّةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ طَيِّلَةِ السَّنَوَاتِ الْمَاضِيَةِ حَتَّى أَصْبَحَ وَجُوبٌ مَحَبَّتِهِ أَمْرًا بَدْهِيًّا. وَمَا ذَكَرَ مِنْ تَعْلِيلٍ أَنَّ حَادِثَةَ الْغَدِيرِ كَانَتْ لِرَفْعِ مَا كَانَ بِقَلْبِ بُرَيْدَةَ لِمَا حَصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْيَمَنِ لَيْسَ بِوَجْهِهِ، فَإِنْ وَقَعَ خِلَافٌ مَعَ شَخْصٍ وَاحِدٍ أَوْ وَقَعَتْ الضَّغِينَةُ فِي قَلْبِ شَخْصٍ تَجَاهَ آخَرَ، فَإِنَّ هَذَا لَا

يَسْتَدْعِي أَنْ يُجْمَعَ الْآلَافُ لِيُخْبِرَهُمْ بِأَنْ عَلِيًّا تَجِبُ مَحَبَّتُهُ، وَهَذَا غَيْرُ مَعْهُودٍ فِي سِيرَةِ الْعُقَلَاءِ وَلَا يُنَاسِبُ شَأْنَ النَّبِيِّ الْأَكْرَمِ ﷺ، فَضْلاً عَنْ ذَلِكَ فَإِنَّ الْعَدِيدَ مِنَ الْإِشْكَالَاتِ قَدْ حَصَلَتْ بَيْنَ شَخْصٍ وَآخَرَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَمْ يَجْمَعْ النَّبِيُّ ﷺ الْمُسْلِمِينَ فِي كُلِّ مَرَّةٍ لِيَرْفَعَ الْخِلَافَ.

### الْقَرِينَةُ الرَّابِعَةُ: حَوْلَ وَصِيَةِ النَّبِيِّ ﷺ فِي يَوْمِ الْغَدِيرِ

إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ أَخْبَرَهُمْ أَنَّهُ سَيَمُوتُ قَرِيباً، وَلِذَلِكَ تَعَيَّنَ أَنْ يُخْبِرَهُمْ بِمَا يَقِيهِمْ مِنَ الضَّلَالِ كَمَا فِي حَدِيثِ الثَّقَلَيْنِ وَغَيْرِهِ، رَوَى مُسْلِمٌ بِسَنَدِهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ<sup>(١)</sup>: (قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا فِينَا خَطِيبًا بِمَاءٍ يُدْعَى حُمًا بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَوَعِظَ وَذَكَرَ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ، أَلَا أَيُّهَا النَّاسُ فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ رَسُولُ رَبِّي فَأُجِيبُ، وَأَنَا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ: أَوَّلُهُمَا كِتَابُ اللَّهِ فِيهِ الْهُدَى وَالنُّورُ فَخُذُوا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ - فَحُتَّ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَرَغَبَ فِيهِ - ثُمَّ قَالَ: «وَأَهْلُ بَيْتِي أَذْكُرُّكُمْ اللَّهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أَذْكُرُّكُمْ اللَّهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أَذْكُرُّكُمْ اللَّهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي» (...).

فَأَوَّلُ الثَّقَلَيْنِ كِتَابُ اللَّهِ لِقَوْلِهِ: (أَوَّلُهُمَا كِتَابُ اللَّهِ فِيهِ الْهُدَى وَالنُّورُ) وَثَانِيَهُمَا أَهْلُ الْبَيْتِ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ حَيْثُ عَطَفَ ذِكْرَهُمْ عَلَى الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي سِيَاقِ

بَيَانِ الثَّقَلَيْنِ، وَفِي نَفْسِ الْمَوْقِفِ أَشَارَ إِلَى وَلَايَةِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَكَأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى  
أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَمِصْدَاقٍ لِلتَّمَسُّكِ بِالثَّقَلِ الثَّانِي، وَبِالرَّبْطِ بَيْنَ حَدِيثِ  
الثَّقَلَيْنِ وَحَدِيثِ الْوَلَايَةِ يُمَكِّنُ فَهْمَ سِيَاقِ الْحَدِيثِ بِشَكْلٍ وَاضِحٍ، إِذْ إِنَّ بَيَانَ  
طَرِيقِ الْهَدَايَةِ بِالْقُرْآنِ وَأَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَكْفِي، بَلْ يَلْزَمُ أَنْ يُبَيِّنَ الْهَادِي  
الْعَاصِمَ مِنَ الضَّلَالِ مَنْ بَيْنَ أَفْرَادِ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، إِذْ لَا يَخْفَى عَدَمُ  
صَلَاحِيَّةِ كُلِّ مَنْ انْتَسَبَ لِلْبَيْتِ النَّبَوِيِّ لِمَقَامِ الْهَدَايَةِ وَالصِّيَانَةِ مِنَ الضَّلَالِ  
فَكَانَ حَدِيثُ الثَّقَلَيْنِ إِجْمَالًا، فَصَّلَهُ النَّصُّ النَّبَوِيُّ بِحَدِيثِ الْوَلَايَةِ وَبَيَّنَّ  
مَقْصُودَهُ، فَاقْتِرَانُ حَدِيثِ الثَّقَلَيْنِ وَحَدِيثِ الْغَدِيرِ فِي نَفْسِ يَوْمِ الْغَدِيرِ يُبَيِّنُ  
أَنَّ النَّبِيَّ كَانَ بِصَدَدِ بَيَانِ الْوَصِيَّةِ لِلْمُسْلِمِينَ فِي أَمْرِ هِدَايَتِهِمْ، لَا فِي مَقَامِ  
إِعْلَامِ الْمُسْلِمِينَ بِمَحَبَّةِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَطْ.

**الْقَرِينَةُ الْخَامِسَةُ: تَقْيِيدُ الْوَلَايَةِ بِ(الْبَعْدِيَّةِ) وَذِكْرُ الْحَدِيثِ الدَّالِّ عَلَيْهَا**  
إِنَّ الْمُرَادَ بِالْوَلَايَةِ فِي الْحَدِيثِ لَيْسَ الْمَحَبَّةُ وَالنُّصْرَةُ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ هُوَ وَلَايَةُ  
أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ، وَلِذَلِكَ جَاءَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ  
هُوَ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ بَعْدَ النَّبِيِّ الْأَكْرَمِ ﷺ، بِلَفْظٍ: (أَنْتَ وَلِيُّ كُلِّ مُؤْمِنٍ بَعْدِي).  
فَلَوْ كَانَ الْمَقْصُودُ الْمَحَبَّةَ، فَهَلْ يَلْتَزِمُونَ أَنَّ مَحَبَّةَ عَلِيٍّ وَاجِبَةٌ بَعْدَ مَوْتِ  
النَّبِيِّ لَا فِي حَيَاتِهِ؟! وَلَكِنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ الْمُرَادَ هُوَ الْوَلَايَةُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ؛  
وَهَذِهِ الْوَلَايَةُ لَا تَكُونُ لِعَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَإِنَّمَا بَعْدَ وَفَاتِهِ.

طعن ابن تيمية في الحديث المستدل به

ولذلك سارع ابن تيمية إلى تكذيب هذا اللفظ، فقال<sup>(١)</sup>: (وكذلك قوله: «هو ولي كل مؤمن بعدي» كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، بل هو في حياته وبعد مماته ولي كل مؤمن، وكل مؤمن وليه في الحياة والمات، فالولاية التي هي ضد العداوة لا تختص بزمان، وأما الولاية التي هي الإمارة فيقال فيها: والي كل مؤمن بعدي، كما يقال في صلاة الجنازة: إذا اجتمع الولي والوالي قدم الوالي في قول الأكثر، وقيل يقدم الولي. فقول القائل: «علي ولي كل مؤمن بعدي» كلام يمتنع نسبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فإنه إن أراد الموالاة لم يحتج أن يقول «بعدي»، وإن أراد الإمارة كان ينبغي أن يقول: والي على كل مؤمن).

وكلام ابن تيمية متجه إلى مطلبين:

أولهما: حول ثبوت الحديث.

وثانيهما: حول لفظ الحديث حيث أنكر دلالته وأشكل على اللفظ الذي

ينبغي استعماله للدلالة على الإمارة، وإليك المناقشة بالتفصيل.

## المطلب الأول: ثبوت الحديث

رَوَى الْحَدِيثَ الْعَدِيدُ مِنَ الْحَفَاطِ وَالْمُحَدِّثِينَ، وَقَالَ بِاعْتِبَارِهِ جُمْلَةً مِنَ الْعُلَمَاءِ:

١. رَوَى أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ بِسَنَدِهِ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله قَالَ لِعَلِيٍّ عليه السلام <sup>(١)</sup>: (أَنْتَ وَلِيِّي فِي كُلِّ مَوْءَمِنٍ بَعْدِي) وَرَوَى حَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ الْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ، وَقَالَ <sup>(٢)</sup>: (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ) وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي التَّلْخِصِ <sup>(٣)</sup>: (صَحِيحٌ) وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ شَهَابُ الدِّينِ الْبُوصَيْرِيُّ، وَقَالَ <sup>(٤)</sup>: (رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ) وَبَسَطُ الْكَلَامِ فِي تَصْحِيحِ هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبَّاسٍ يَسْتَدْعِي التَّطْوِيلَ وَقَدْ أَغْنَانَا عَنْهُ مَا حَرَّرَهُ سَمَاحَةُ الشَّيْخِ حَسَنُ الْعَجْمِيِّ فِي كِتَابِ مُنْقَرِدِ حَوْلَ صِحَّةِ الْحَدِيثِ <sup>(٥)</sup> وَلِذَا نَتَجَهُ بِالتَّفْصِيلِ فِي حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ الْآتِي.

---

(١) المسند، ج ٥، ص ١٨٠، رقم الحديث ٣٠٦١، والعجيب أن المحقق الأرناؤوط ضعف السند بسبب أبي بلج مع أنه قبله في موارد أخرى في تحقيقه لمسند أحمد بن حنبل، قال في تحقيق المسند، ج ١٣، ص ٣٤٥: (وأبو بلج هذا حسن الحديث) فيبدو أنه غفل عما ذكره في المجلد الخامس!

(٢) المستدرک على الصحيحين، ج ٥، ص ٣٤٠، رقم الحديث ٤٧١٠.

(٣) تقدمت الإشارة إليه في (ص ١٣٤).

(٤) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، ج ٧، ص ١٨٤، رقم الحديث ٦٦٣٠.

(٥) كتاب: القول الجلي في إثبات صحة رواية أبي بلج في مناقب الإمام علي (عليه السلام).



٢. رَوَى التِّرْمِذِيُّ بِسَنَدِهِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: (إِنَّ عَلِيًّا مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ، وَهُوَ وَلِيٌّ كُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ بَعْدِي)، وَقَالَ فِيهِ: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ)، وَذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ الْعَسْكَلَانِيُّ، فَقَالَ<sup>(٢)</sup>: (وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ بِإِسْنَادٍ قَوِيٍّ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ .. إلخ) وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

٣. وَرَوَى النَّسَائِيُّ حَدِيثَ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَ الْمُحَقِّقُ أَبُو إِسْحَاقَ الْحُوَيْنِيُّ<sup>(٣)</sup>: (إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ)، وَذَكَرَ ابْنُ عَدِيٍّ أَنَّ النَّسَائِيَّ أَدْخَلَهُ فِي صِحَاحِهِ<sup>(٤)</sup>.

٤. وَرَوَى أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ حَدِيثَ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَ الْمُحَقِّقُ وَصِيُّ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَبَّاسٍ<sup>(٥)</sup>: (إِسْنَادُهُ حَسَنٌ).

٥. وَرَوَى ابْنُ حَبَّانٍ حَدِيثَ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي صَحِيحِهِ، وَقَالَ الْمُحَقِّقُ شُعَيْبُ الْأَرْنَأُوطُ<sup>(٦)</sup>: (إِسْنَادُهُ قَوِيٌّ)، وَقَالَ الْمُحَقِّقُ

(١) سنن الترمذي، ج ٦، ص ٧٨ - ٧٩، رقم الحديث ٣٧١٢.

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة، ج ٧، ص ٢٨٢، ترجمة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام).

(٣) تهذيب خصائص الإمام علي، ص ٧٨، رقم الحديث ٨٤.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٣، ص ٩٨.

(٥) فضائل الصحابة، ج ٢، ص ٧٤٩ - ٧٥٠، رقم الحديث ١٠٣٥.

(٦) الإحسان بتقريب صحيح ابن حبان، ج ١٥، ص ٣٧٣ - ٣٧٤، رقم الحديث ٦٩٢٩.

حُسَيْنُ سَلِيمٍ أَسَدٌ<sup>(١)</sup>: (إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ)، وَقَدْ مَرَّ أَنَّ ابْنَ حَبَانَ يَرَى صِحَّةَ كِتَابِهِ.

٦. وَرَوَى أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ حَدِيثَ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ<sup>(٢)</sup>: (إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، رِجَالُهُ ثِقَاتٌ، عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ)، وَقَالَ الْمُحَقِّقُ بِاسْمٍ فَيَصِلُ الْجَوَابِرَةُ<sup>(٣)</sup>: (إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ).

وَالْحَقُّ أَنَّ إِسْنَادَ الْحَدِيثِ لَا إِشْكَالَ فِيهِ وَرُوَاثُهُ ثِقَاتٌ وَالسَّنَدُ مُتَّصِلٌ، وَإِنَّمَا الَّذِي أَثَارَ الْقَوْمَ مَتْنُهُ إِذْ سَبَبَ لَهُمْ أَزْمَةٌ حَقِيقِيَّةٌ، فَلَمْ يَجِدْ بَعْضُهُمْ مَخْرَجاً لِذَلِكَ إِلَّا بِالتَّكْذِيبِ كَمَا فَعَلَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ، وَبَعْضُهُمْ لَجَأَ لِلْبَحْثِ فِي سَنَدِ الْحَدِيثِ، فَلَمْ يَجِدُوا سَبِيلاً إِلَّا بِالطَّعْنِ عَلَى جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ الضُّبَعِيِّ، وَقَدْ فَتَدَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ هَذِهِ الشُّبْهَةَ، فَقَالَ<sup>(٤)</sup>: (أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٣٥٦ / ٥) قُلْتُ:

---

وقد استدرك هذا الحكم في تحقيقه لمسند أحمد (ج ٣٣، ص ١٥٤، رقم الحديث ١٩٩٢٨) متذرعاً بالكلام في جعفر بن سليمان الضبعي، وسيوافيك الكلام مفصلاً في حاله وأنه ثقة، وأنه إنما تراجع عن اعترافه بقوة الإسناد تأثراً بكلام ابن تيمية؛ ولالتفاتة إلى أهمية الحديث بهذا اللفظ المتضمن لقيّد البعدية في الولاية.

(١) موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان، ج ٧، ص ١٣٤، رقم الحديث ٢٢٠٣.

(٢) ظلال الجنة في تخريج السنة، ج ٢، ص ٥٦٤، رقم الحديث ١١٨٧.

(٣) السنة، ج ٢، ص ٧٩٩، رقم الحديث ١٢٢١.

(٤) سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج ٥، ص ٢٦٢ - ٢٦٣، رقم الحديث ٢٢٢٣.

وإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، رِجَالُهُ ثِقَاتٌ رِجَالُ الشَّيْخَيْنِ غَيْرِ الْأَجْلَحِ، وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْكِنْدِيِّ، مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَفِي «التَّقْرِيبِ»: «صَدُوقٌ شِيعِيٌّ».

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: رَاوِي هَذَا الشَّاهِدِ شِيعِيٌّ، وَكَذَلِكَ فِي سَنَدِ الْمَشْهُودِ لَهُ شِيعِيٌّ آخَرٌ، وَهُوَ جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، أَفَلَا يُعْتَبَرُ ذَلِكَ طَعْنًا فِي الْحَدِيثِ وَعِلَّةٌ فِيهِ؟!

فَأَقُولُ: كَلَّا؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي رِوَايَةِ الْحَدِيثِ إِنَّمَا هُوَ الصَّدْقُ وَالْحِفْظُ، وَأَمَّا الْمَذْهَبُ فَهُوَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَبِّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ، وَلِذَلِكَ نَجِدُ صَاحِبِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرَهُمَا قَدْ أَخْرَجُوا لِكَثِيرٍ مِنَ الثَّقَاتِ الْمُخَالِفِينَ كَالْخَوَارِجِ وَالشَّيْعَةِ وَغَيْرِهِمْ، وَهَذَا هُوَ الْمَثَالُ بَيْنَ أَيْدِينَا، فَقَدْ صَحَّحَ الْحَدِيثَ ابْنُ حَبَّانَ كَمَا رَأَيْتَ مَعَ أَنَّهُ قَالَ فِي رَاوِيهِ جَعْفَرٍ فِي كِتَابِهِ «مَشَاهِيرُ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ» (١٥٩ / ١٢٦٣): «كَانَ يَتَشَيَّعُ وَيَغْلُو فِيهِ»، بَلْ إِنَّهُ قَالَ فِي ثِقَاتِهِ (١٤٠ / ٦): «كَانَ يُبْغِضُ الشَّيْخَيْنِ» وَهَذَا وَإِنْ كُنْتُ فِي شَكٍّ مِنْ ثُبُوتِهِ عَنْهُ، فَإِنَّ مِمَّا لَا رَيْبَ فِيهِ أَنَّهُ شِيعِيٌّ لِإِجْمَاعِهِمْ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا يَلْزَمُ مِنَ التَّشَيُّعِ بُغْضُ الشَّيْخَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَإِنَّمَا مَجَرَّدُ التَّفْضِيلِ. وَالْإِسْنَادُ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانَ بِرِوَايَةِ تَصْرِيحِهِ بِبُغْضِهِمَا، فِيهِ جَرِيرُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ، وَلَمْ أَجِدْ لَهُ تَرْجَمَةً، وَلَا وَقَفْتُ عَلَى إِسْنَادٍ آخَرَ بِذَلِكَ إِلَيْهِ. وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ قَالَ ابْنُ حَبَّانَ عَقِبَ ذَلِكَ التَّصْرِيحِ: «وَكَانَ جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ مِنَ الثَّقَاتِ الْمُتَقِينِ فِي الرِّوَايَاتِ غَيْرِ أَنَّهُ

كَانَ يَنْتَحِلُ الْمِيلَ إِلَى أَهْلِ الْبَيْتِ، وَلَمْ يَكُنْ بِدَاعِيَةٍ إِلَى مَذْهَبِهِ، وَلَيْسَ بَيْنَ أَهْلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَيْمَتِنَا خِلَافٌ أَنَّ الصَّدُوقَ الْمُتَقِنَ إِذَا كَانَ فِيهِ بَدْعَةٌ وَلَمْ يَكُنْ يَدْعُو إِلَيْهَا أَنَّ الْإِحْتِجَاجَ بِأَخْبَارِهِ جَائِزٌ».

عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ قَدْ جَاءَ مُفَرَّقًا مِنْ طُرُقٍ أُخْرَى لَيْسَ فِيهَا شَيْعِيٌّ. أَمَّا قَوْلُهُ: «إِنَّ عَلِيًّا مِنِّي وَأَنَا مِنْهُ» فَهُوَ ثَابِتٌ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٢٦٩٩) مِنْ حَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ فِي قِصَّةِ اخْتِصَامِ عَلِيٍّ وَزَيْدٍ وَجَعْفَرٍ فِي ابْنَةِ حَمْزَةَ، فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنْتَ مِنِّي وَأَنَا مِنْكَ» وَرُويَ مِنْ حَدِيثِ حَبِشِيِّ بْنِ جُنَادَةَ، وَقَدْ سَبَقَ تَخْرِيجُهُ تَحْتَ الْحَدِيثِ (١٩٨٠) وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَهُوَ وَلِيٌّ كُلِّ مُؤْمِنٍ بَعْدِي» فَقَدْ جَاءَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ الطَّيَالِسِيُّ (٢٧٥٢): حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَلْجٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِعَلِيٍّ: «أَنْتَ وَلِيٌّ كُلِّ مُؤْمِنٍ بَعْدِي» وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١ / ٣٣٠ - ٣٣١) وَمِنْ طَرِيقِهِ الْحَاكِمُ (٣ / ١٣٢ - ١٣٣) وَقَالَ: «صَحِيحُ الْإِسْنَادِ»، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ، وَهُوَ كَمَا قَالَا) انْتَهَى كَلَامُ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ.

## \* تَحْقِيقُ فِي سَنَدِ الْحَدِيثِ

وَمِنَ الْأَسَانِيدِ الْمُعْتَبَرَةِ إِسْنَادُ الْحَافِظِ النَّسَائِيِّ<sup>(١)</sup>: (أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ - يَعْنِي ابْنَ سُلَيْمَانَ - عَنْ يَزِيدَ الرَّشَكِيِّ، عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ)، وَهَذَا سَنَدٌ صَحِيحٌ، رِجَالُهُ ثِقَاتٌ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ، وَمَنْ طَعَنَ فِي سَنَدِ الْحَدِيثِ تَكَلَّمَ فِي جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ، وَيَقَعُ الْكَلَامُ فِيهِ فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ: الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى: وَثَاقَتُهُ.

أَمَّا بِخُصُوصِ الْوَثَاقَةِ فَإِنَّهُ ثِقَّةٌ، وَهَذِهِ أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ فِيهِ:

١. ابْنُ سَعْدٍ<sup>(٢)</sup>: (وَكَانَ ثِقَّةً، وَبِهِ ضَعْفٌ).
٢. يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ<sup>(٣)</sup>: (جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضُّبَعِيُّ ثِقَّةٌ).
٣. الْعِجْلِيُّ<sup>(٤)</sup>: (جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضُّبَعِيُّ، ثِقَّةٌ وَكَانَ يَتَشَبَّهُ).
٤. ابْنُ حِبَّانٍ<sup>(٥)</sup>: (وَكَانَ جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ مِنَ الثَّقَاتِ الْمُتَّقِينَ فِي الرِّوَايَاتِ).

(١) السنن الكبرى، ج ١٠، ص ١٨٨، رقم الحديث ٨٢٨٧.

(٢) الطبقات الكبرى، ج ٩، ص ٢٨٩، رقم الترجمة ٤١٣٨.

(٣) تاريخ ابن معين برواية الدوري، ج ٢، ص ١٠٤، رقم الفقرة ٣٥٣٣.

(٤) تاريخ الثقات، ص ٩٧، رقم الترجمة ٢١٢.

(٥) الثقات، ج ٦، ص ١٤٠.

٥. مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ: قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي تَرْجَمَةِ جَعْفَرٍ<sup>(١)</sup>: (اَحْتَجَّ بِهِ مُسْلِمٌ).  
٦. ابْنُ عَدِيٍّ<sup>(٢)</sup>: (لَجَعْفَرٍ حَدِيثٌ صَالِحٌ وَرَوَايَاتٌ كَثِيرَةٌ وَهُوَ حَسَنُ الْحَدِيثِ).

وَقَالَ أَيْضاً<sup>(٣)</sup>: (وَالَّذِي ذُكِرَ فِيهِ مِنَ التَّشْيِيعِ وَالرَّوَايَاتِ الَّتِي رَوَاهَا الَّتِي يُسْتَدَلُّ بِهَا عَلَى أَنَّهُ شَيْعِيٌّ، فَقَدْ رَوَى فِي فَصَائِلِ الشَّيْخَيْنِ أَيْضاً كَمَا ذَكَرْتُ بَعْضَهَا، وَأَحَادِيثُهُ لَيْسَتْ بِالْمُنْكَرَةِ وَمَا كَانَ مِنْهَا مُنْكَرًا فَلَعَلَّ الْبَلَاءَ فِيهِ مِنَ الرَّاويِ عَنْهُ، وَهُوَ عِنْدِي مِمَّنْ يَجِبُ أَنْ يُقْبَلَ حَدِيثُهُ).

٧. الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ<sup>(٤)</sup>: (وَهُوَ صَدُوقٌ فِي نَفْسِهِ).

٨. الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْكَلَانِيُّ<sup>(٥)</sup>: (صَدُوقٌ زَاهِدٌ لَكِنَّهُ كَانَ يَتَشَيَّعُ).

المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: مَا ذُكِرَ فِي تَضْعِيفِهِ

١. قَوْلُ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ<sup>(٦)</sup>: (وَكَانَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقُطَّانُ لَا يَكْتُبُ حَدِيثَهُ).

(١) سير أعلام النبلاء، ج ٨، ص ٢٠٠، رقم الترجمة ٣٦.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٣، ص ١٠٧، ترجمة جعفر بن سليمان الضبيعي.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٣، ص ١٠٧ - ١٠٨، ترجمة جعفر بن سليمان الضبيعي.

(٤) ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٤١٠، رقم الترجمة ١٥٠٥.

(٥) تقريب التهذيب، ص ١٩٩، رقم الترجمة ٩٥٠.

(٦) تاريخ ابن معين برواية الدوري، ج ٢، ص ١٠٤، رقم الترجمة ٣٥٣٣.

٢. قَوْلُ أَحْمَدَ بْنِ سِنَانَ الْقَطَّانِ<sup>(١)</sup>: (رَأَيْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ لَا يَنْشَطُ لِحَدِيثِ جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ، وَأَنَا أَسْتَقِلُّ حَدِيثَهُ).

قُلْتُ: لَا يَظْهَرُ أَنَّ تَرَكَ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَّانِ وَابْنَ مَهْدِيٍّ لِحَدِيثِهِ لِحُجَّةٍ سُوِّءِ الْحِفْظِ أَوْ قِلَّةِ الضَّبْطِ، وَلَعَلَّ الظَّاهِرَ مِنْ كَلَامِ ابْنِ سِنَانَ وَغَيْرِهِ أَنَّ الْإِعْرَاضَ عَنْهُ لِأَجْلِ بَعْضِ رَوَايَاتِهِ الَّتِي اسْتَنْكَرُوهَا أَوْ لِمَذْهَبِهِ، وَهَذَا مَعْرُوفٌ فِي سِيرَةِ الْمُحَدِّثِينَ إِذْ يُعْرِضُونَ عَنْ بَعْضِ الرُّوَاةِ لَا لِأَجْلِ شَيْءٍ سِوَى الْمَذْهَبِ.

ثُمَّ إِنَّهُ فِي حَالِ وَجُودِ رَوَايَاتٍ مُنْكَرَةٍ لِرَاوِ مَا، فَإِنَّ هَذَا لَا يُوجِبُ تَضْعِيفَهُ مُطْلَقًا.

وَالظَّاهِرُ مِنْ كَلِمَاتِهِمْ أَنَّ تَضْعِيفَ جَعْفَرٍ بِسَبَبِ مَذْهَبِهِ أَوْ بَعْضِ رَوَايَاتِهِ الَّتِي عَدُّوهَا مِنَ الْمُنْكَرَاتِ، وَهَذَا لَا يُوجِبُ التَّضْعِيفَ أَيْضًا، قَالَ ابْنُ شَاهِينَ<sup>(٢)</sup>: (وَهَذَا الْخِلَافُ فِي جَعْفَرٍ مِنْ ابْنِ عَمَّارٍ فِي ضَعْفِهِ وَمِنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ فِي تَرْكِهِ لِعِلَّةِ الْمَذْهَبِ)، وَقَالَ الْمُحَقِّقُ بَشَّارُ عَوَّادٍ مَعْرُوفٌ<sup>(٣)</sup>: (وَمَا رَأَيْنَا مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ كَلَامًا قَبِيحًا إِلَّا بِسَبَبِ الْمَذْهَبِ) وَقَالَ الْمُحَقِّقُ عَبْدُ اللَّهِ

(١) الجرح والتعديل، ج ٢، ص ٤٨١، رقم الترجمة ١٩٥٧.

(٢) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، ص ٧٩.

(٣) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج ٥، ص ٤٩ (الهامش).

الرَّحِيلِيُّ<sup>(١)</sup>: (وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ فِي رُتْبَةِ الْإِحْتِجَاجِ بِهِ، إِذْ بَيَّنَّ ابْنُ عَدِيٍّ فِي الْكَامِلِ، وَابْنُ حِبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ، وَابْنُ شَاهِينَ فِي الْمُخْتَلَفِ فِيهِمْ، وَالْبَزَّازُ أَنَّهُ مُحْتَجٌّ بِهِ، وَإِنَّمَا تُكَلِّمُ فِيهِ بِسَبَبِ الْمَذْهَبِ).

٣. قَوْلُ الْبُخَارِيِّ<sup>(٢)</sup>: (يُخَالِفُ فِي بَعْضِ حَدِيثِهِ).

وَهَذَا لَا يُنَافِي الضَّبْطَ وَصِدْقَ اللَّهْجَةِ، فَإِنَّ الثِّقَةَ أَوْ الصَّدُوقَ قَدْ يُخَالِفَانِ بَقِيَّةَ الثَّقَاتِ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ، قَالَ الْمُحَقِّقَانِ بَشَّارُ عَوَادٍ مَعْرُوفٌ وَشُعَيْبُ الْأَرْنَأُووطُ<sup>(٣)</sup>: (وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: «رُبَّمَا يُخَالِفُ فِي حَدِيثِهِ» قُلْنَا: وَهَذَا لَيْسَ بِالْجَرَحِ الْمُعْتَبَرِ، فَإِنَّ كُلَّ أَحَدٍ مِنَ الثَّقَاتِ يُخَالِفُ فِي بَعْضِ حَدِيثِهِ)، وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ الْحَوِينِيُّ<sup>(٤)</sup>: (وَلَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ جَعْفَرَ بْنَ سُلَيْمَانَ رَوَى أَحَادِيثَ مَنَاقِيرَ - عَلَى الْجَادَّةِ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ - فَهَذَا لَا يُعْطَى سُوءَ الْحِفْظِ وَلَا كَثْرَةَ الْغَلْطِ)، بَلْ قَالَ ابْنُ حِبَّانَ<sup>(٥)</sup>: (وَهَلْ فِي الدُّنْيَا مُحَدِّثٌ ثِقَةٌ لَمْ يُخَالِفْ الْأَقْرَانَ فِي بَعْضِ مَا رَوَى؟! فَإِنْ اسْتَحَقَّ إِنْسَانٌ مُجَانِبَةً جَمِيعِ مَا رَوَى بِمُخَالَفَتِهِ الْأَقْرَانَ فِي بَعْضِ مَا يَرَوِي لَاسْتَحَقَّ كُلُّ مُحَدِّثٍ مِنَ الْأَيْمَةِ الْمَرِضِيِّ أَنْ يُتْرَكَ

(١) من تكلم فيه وهو موثق، ص ١٤٨، رقم الترجمة ٦٨.

(٢) التاريخ الكبير، ج ٢، ص ١٩٢.

(٣) تحرير تقريب التهذيب، ج ٢، ٢٩٧ - ٢٩٨، رقم الترجمة ٣٧٥٧.

(٤) بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن، ج ١، ص ١٦٣.

(٥) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ج ١، ص ١٥٣.



حَدِيثُهُ لِمَخَالَفَتِهِمْ أَقْرَانَهُمْ فِي بَعْضِ مَا رَوَوْا).

٤. تَضَعِيفُ ابْنِ عَمَّارِ الْمُوصِلِيِّ.

قَالَ ابْنُ شَاهِينَ<sup>(١)</sup>: (وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَّارٍ: هُوَ ضَعِيفٌ).

وَفِيهِ: أَنَّ ابْنَ عَمَّارِ الْمُوصِلِيِّ تُوُفِيَ سَنَةَ ٢٤٢ هِجْرِيَّةً<sup>(٢)</sup> وَابْنُ شَاهِينَ قَدْ

وُلِدَ فِي عَامِ ٢٩٧ هِجْرِيَّةً<sup>(٣)</sup> فَفِي هَذِهِ النَّسْبَةِ إِرْسَالٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ نَقَلَ

عَنْ كِتَابِهِ الْمَفْقُودِ، يُضَافُ إِلَى مَا ذَكَرَ أَنَّ هَذَا جَرَحٌ غَيْرُ مُفَسَّرٍ، فَلَا يُحْتَجُّ بِهِ.

الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: طَعْنُهُ فِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ.

ثُمَّ ذَكَرُوا أَنَّ جَعْفَرَ رَافِضِيَّ يَطْعَنُ فِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَبِنَاءً عَلَى هَذَا فَإِنَّ

حَدِيثَهُ بِلَفْظِ (وَلِيٌّ كُلِّ مُؤْمِنٍ بَعْدِي) مَرْدُودٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ فِي مَحَلِّهِ أَنَّ حَدِيثَ

الثَّقَّةِ الْمُبْتَدِعِ مَرْدُودٌ إِذَا كَانَ يُؤَيِّدُ بِدَعْتِهِ، وَإِنْ كُنَّا لَا نَرْتَضِي هَذِهِ الْقَاعِدَةَ؛

لَأَنَّهَا صُنِعَتْ لِرَدِّ فَضَائِلِ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَا تُوَافِقُ ضَوَابِطَ التَّوَثُّيقِ، إِلَّا أَنَّهُ

لَمْ يَثْبُتْ أَنَّ جَعْفَرَ كَانَ رَافِضِيًّا.

رَوَى ابْنُ حَبَّانَ<sup>(٤)</sup>: (حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ، قَالَ: ثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي

كَامِلٍ، قَالَ: ثَنَا جَرِيرُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ - بَيْنَ يَدَي أَبِيهِ - قَالَ: بَعَثَنِي أَبِي إِلَى

(١) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، ص ٧٩.

(٢) سير أعلام النبلاء، ج ١١، ص ٤٧٠.

(٣) سير أعلام النبلاء، ج ١٦، ص ٤٣١.

(٤) الثقات، ج ٦، ص ١٤٠.

جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضُّبُعِيِّ فَقُلْتُ لَهُ: بَلَّغْنَا أَنَّكَ تَسُبُّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ. قَالَ: أَمَّا السُّبُّ فَلَا وَلَكِنَّ الْبُغْضَ مَا شِئْتُ).

وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ مُعَقِّبًا عَلَى هَذِهِ الْقِصَّةِ<sup>(١)</sup>: (وَفِي صِحَّةِ هَذِهِ عَنْهُ نَظَرٌ، فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ رَافِضِيًّا، حَاشَا)، وَعَلَّقَ الشَّيْخُ الْأَلْبَانِيُّ<sup>(٢)</sup>: (وَالْإِسْنَادُ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ بِرِوَايَةِ تَصْرِيحِهِ بِبُغْضِهِمَا، فِيهِ جَرِيرٌ بْنُ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ وَلَمْ أَجِدْ لَهُ تَرْجَمَةً، وَلَا وَقَفْتُ عَلَى إِسْنَادٍ آخَرَ بِذَلِكَ إِلَيْهِ) عَلَى أَنَّ هَذِهِ الدَّعْوَى تُنَافِي مَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ عَدِيٍّ فِي ذَيْلِ تَرْجَمَتِهِ، قَالَ<sup>(٣)</sup>: (فَقَدْ رَوَى فِي فَضَائِلِ الشَّيْخَيْنِ أَيْضًا)، وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ<sup>(٤)</sup>: (فَإِنَّ جَعْفَرَ أَيْضًا قَدْ رَوَى أَحَادِيثَ مِنْ مَنَاقِبِ الشَّيْخَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، وَقَالَ الْمُحَقِّقُ بَشَّارُ عَوَادٍ مَعْرُوفٌ<sup>(٥)</sup>: (أَمَّا مَوْقِفُهُ مِنَ الشَّيْخَيْنِ فَمَا أَظَنُّهُ كَانَ يَكْرَهُهُمَا لِرِوَايَتِهِ الْأَحَادِيثَ فِي فَضَائِلِهِمَا، كَمَا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ غَالِيًّا فِي مَذْهَبِهِ بِحَيْثُ إِنَّهُ مَا عَدَّ الْإِمَامَ عَلِيًّا وَصِيًّا لِرِوَايَتِهِ عَنْ أَبِي هَارُونَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ.. إلخ) وَسَنَذْكُرُ هَذِهِ الرِّوَايَةَ فِيمَا يَأْتِي.

إِذَا اتَّضَحَ هَذَا، تَبَيَّنَ لَكَ الْخَطَأُ فِيمَا صَرَّحَ بِهِ الْمُبَارَكْفُورِيُّ فِي رَدِّ الْحَدِيثِ

(١) تاريخ الإسلام، ج ٤، ص ٥٩٤.

(٢) سلسلة الأحاديث الصحيحة، ج ٥، ص ٢٦٢.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال، ج ٣، ص ١٠٨.

(٤) ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٤١٠، رقم الترجمة ١٥٠٥.

(٥) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ج ٥، ص ٤٨ (الهامش).

حَيْثُ قَالَ<sup>(١)</sup>: (وَظَاهِرٌ أَنَّ قَوْلَهُ «بَعْدِي» فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِمَّا يَقْوَى بِهِ مُعْتَقَدَ الشَّيْعَةِ وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي مَقَرِّهِ أَنَّ الْمُبْتَدِعَ إِذَا رَوَى شَيْئًا يَقْوَى بِهِ بِدْعَتُهُ فَهُوَ مَرْدُودٌ).

وَكَيْفَ يَكُونُ هَذَا الْحَدِيثُ مِمَّا يَقْوَى بِدْعَةِ جَعْفَرٍ وَلَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ رَافِضِيٌّ، بَلْ غَايَةُ مَا ثَبَتَ أَنَّهُ شَيْعِيٌّ، وَالشَّيْعِيُّ فِي إِصْطِلَاحِهِمْ لَا يَقُولُ بِأَوْلَوِيَّةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْخِلَافَةِ، بَلْ هُوَ عِنْدَهُمْ: مَنْ يُقَدِّمُ عَلَيَّ عَلَى عُثْمَانَ وَيَنَالُ مِنْ مُعَاوِيَةَ وَيَعْتَرِفُ بـ «فَضْلِ» الشَّيْخَيْنِ فِي هَذَا الْمَعْنَى يَقُولُ ابْنُ حَبَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ<sup>(٢)</sup>: (وَالتَّشْيِيعُ حُبُّ عَلِيٍّ وَتَقْدِيمُهُ عَلَى الصَّحَابَةِ، فَمَنْ قَدَّمَهُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ فَهُوَ غَالٍ فِي تَشْيِيعِهِ وَيُطْلَقُ عَلَيْهِ رَافِضِيٌّ).

مَا يَعْنِي أَنَّ التَّشْيِيعَ هُوَ تَفْضِيلُ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَمَّا التَّرْفُضُ فَهُوَ تَفْضِيلُهُ عَلَى الشَّيْخَيْنِ.

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي تَرْجُمَةِ أَبَانَ بْنِ تَغْلِبَ بَعْدَ أَنْ وَصَفَهُ بِالتَّشْيِيعِ<sup>(٣)</sup>: (وَلَمْ يَكُنْ أَبَانُ بْنُ تَغْلِبَ يَعْزُضُ لِلشَّيْخَيْنِ أَصْلًا)، وَكَذَلِكَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَالْحَاكِمُ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى الْعَبْسِيُّ قَدْ نَعَتُوا بِالتَّشْيِيعِ وَهُمْ لَا يَقُولُونَ بِأَوْلَوِيَّةِ

(١) تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى، ج ١٠، ص ٢١٣.

(٢) هدى السارى مقدمة فتح البارى، ص ٤٨٣.

(٣) ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٦، ترجمة أبان بن تغلب، رقم الترجمة ٢.

عَوْدَةً إِلَى الْغَدِيرِ وَإِحْيَاءَ عَقَائِدِي ..... ١٥١  
أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْخِلَافَةِ.

وبهذا يظهر أَنَّ التَّشْيِعَ الَّذِي وُصِفَ بِهِ جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ لَا يَعْنِي أَنَّهُ يَرَى  
إِمَامَةَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالنَّصِّ كَمَا يَقُولُ الشَّيْعَةُ الْإِمَامِيَّةُ، فَهَذِهِ الرَّوَايَةُ لَا  
تُقَوِّي بِدَعْتَهُ كَمَا زَعَمُوا وَتَوَهَّمُوا.

وَقَدْ رَوَى ابْنُ عَدِيٍّ بِسَنَدٍ حَسَنٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ رِوَايَتَهُ أَنَّ النَّبِيَّ  
ﷺ مَاتَ وَلَمْ يَسْتَخْلِفْ، قَالَ <sup>(١)</sup>: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ الْمُنْشَى، حَدَّثَنَا  
الْحَسَنُ بْنُ عُمَرَ بْنِ شَقِيقٍ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي هَارُونَ، عَنْ أَبِي  
سَعِيدٍ: مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يَسْتَخْلِفْ أَحَدًا)، فَإِذَا كَانَ  
جَعْفَرُ يَبْحَثُ عَمَّا يُقَوِّي بِهِ بِدَعْتَهُ، فَمِنْ بَابِ الْأَوَّلَى أَنْ لَا يَرَوِي مِثْلَ هَذِهِ  
الرَّوَايَةِ الْمَرْبُورَةِ.

جَدِيرٌ بِالذِّكْرِ أَنَّ طَرِيقَ الرَّوَايَةِ بِسَنَدِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ  
الْأَلْبَانِيُّ وَحَسَنَهُ لَيْسَ فِيهِ مَنْ يُؤَيِّدُ هَذَا الْحَدِيثَ مَذْهَبَهُ، وَالْكَلَامُ فِي تَشْيِعِ  
الْأَجْلَحِ الْكِنْدِيِّ يَجْرِي عَلَيْهِ مَا بَيَّنَّاهُ مِنْ مَعْنَى اصْطِلَاحِ التَّشْيِعِ عِنْدَ أَهْلِ  
الْحَدِيثِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ.

وَهُنَا يَنْبَغِي التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّ قَاعِدَةَ رَدِّ رَوَايَةِ الرَّاوي إِذَا أَيْدَتْ بِدَعْتِهِ لَا  
نَقْبَلُ بِهَا، إِذْ إِنَّ الْمَنَاطَ فِي قَبُولِ الرَّوَايَةِ هُوَ صِدْقُ اللَّهْجَةِ، وَلَا زِمُّ تَوْثِيقِ

الرَّأوي الإلتزام بِتَصْدِيقِ نَقْلِهِ، وَإِنَّمَا وُضِعَتْ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ لِلتَّخْلُصِ مِنْ أَحَادِيثِ فَضَائِلِ أَهْلِ الْبَيْتِ ﷺ الْوَارِدَةِ مِنْ طَرِيقِ الثَّقَاتِ الَّذِينَ لَا سَبِيلَ لِلطَّعْنِ فِي وَثَاقَتِهِمْ وَرَوَايَاتِهِمْ كَمَا اعْتَرَفَ بِهِذَا الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمُعَلِّمِيُّ الْيَمَانِيُّ فِي كِتَابِهِ (التَّنْكِيلُ) فِي كَلَامِهِ حَوْلَ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ <sup>(١)</sup>. وَبَعْدَ أَنْ أَثْبَتْنَا

(١) قال في كتابه (التنكيل بما في تأنيب الخطيب من الأباطيل، ج ١، ص ٧٦): (هذا وأول من نسب إليه هذا القول إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني وكان هو نفسه مبتدعاً منحرفاً عن أمير المؤمنين علي متشدداً في الطعن على المتشيعين كما يأتي في القاعدة الآتية، ففي (فتح المغيث) ص ١٤٢: «بل قال شيخنا إنه قد نص على هذا القيد في المسألة الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني شيخ النسائي فقال في مقدمة كتابه في الجرح والتعديل: ومنهم زائع عن الحق، صدوق اللهجة، قد جرى في الناس حديثه، لكنه مخذول في بدعته، مأمون في روايته، فهو لاء ليس فيهم حيلة إلا أن يؤخذ من حديثهم ما يعرف وليس بمنكر إذا لم تقو به بدعتهم فيتهمونه بذلك».

والجوزجاني فيه نصب، وهو مولع بالطعن في المتشيعين كما مر، ويظهر أنه إنما يرمي بكلامه هذا إليهم، فإن في الكوفيين المنسوبين إلى التشيع جماعة أجلة اتفق أئمة السنة على توثيقهم وحسن الثناء عليهم وقبول روايتهم وتفضيلهم على كثير من الثقات الذين لم ينسبوا إلى التشيع حتى قيل لشعبة: حدثنا عن ثقات أصحابك. فقال: «إن حدثكم عن ثقات أصحابي فإنما أحدثكم عن نفر يسير من هذه الشيعة: الحكم بن عتيبة وسلمة بن كهيل وحبيب بن أبي ثابت ومنصور» راجع تراجم هؤلاء في «تهذيب التهذيب»، فكأن الجوزجاني لما علم أنه لا سبيل إلى الطعن في هؤلاء وأمثالهم مطلقاً حاول أن يتخلص مما يكرهه من مروياتهم وهو ما يتعلق بفضائل أهل البيت) انتهى.

صِحَّةَ سَنَدِ الْحَدِيثِ، اَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يُصَرِّحْ بِأَنَّ الْحَدِيثَ مَكْذُوبٌ إِلَّا ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَمَنْ تَابَعَهُ وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِي هَذِهِ الدَّعْوَى، وَيَعْلَمُ الْمُحَقِّقُونَ وَالْمُنْصِفُونَ وَغَيْرُهُمْ مَدَى مُبَالِغَتِهِ فِي رَدِّ الْأَحَادِيثِ انْتِصَاراً لِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي مَقَامِ الْجَدَلِ<sup>(١)</sup> وَإِلَّا فَقَدْ ظَهَرَ كَلَامُ الْعُلَمَاءِ وَالْمُحَقِّقِينَ فِي الْحُكْمِ عَلَى السَّنَدِ وَالرُّوَاةِ.

وَمَعَ ذَلِكَ، فَإِنَّ جُمْلَةً مِنْ عُلَمَائِهِمْ بَعْدَ أَنْ أُحْكِمَ إِثْبَاتُ صِحَّةِ السَّنَدِ وَلَمْ يَجِدُوا مَفْراً لِلطَّعْنِ فِي رُوَايَةِ حَكْمُوا عَلَى مَتْنِهِ بِالنِّكَارَةِ؛ لِأَنَّهُ وَاضِحٌ فِي إِثْبَاتِ وَلَايَةِ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، حَتَّى أَنَّ الْحَافِظَ الذَّهَبِيَّ بَعْدَ أَنْ اعْتَرَفَ أَنَّ الْحَدِيثَ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، جَعَلَ يَخْتَلِقُ الْعُذْرَ فِي عَدَمِ رَوَايَتِهِ لَهُ بِالْإِشَارَةِ لِنِكَارَةِ الْمَتْنِ، قَالَ<sup>(٢)</sup>: (وَرَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ وَعَفَّانُ عَنْهُ، وَإِسْنَادُهُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَإِنَّمَا لَمْ يُخَرِّجْهُ فِي صَحِيحِهِ لِنِكَارَتِهِ).

(١) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ فِي (لِسَانِ الْمِيزَانِ، ج ٨، ص ٥٥١ - ٥٥٢) وَاصْفَاءً تَسْرِعُ ابْنَ تَيْمِيَّةَ فِي تَكْذِيبِ الْأَحَادِيثِ وَرَدِّهَا: (وَقَدْ طَالَعْتُ الرَّدَّ الْمَذْكُورَ [يَقْصِدُ مِنْهَا] السَّنَةَ] فَوَجَدْتُهُ كَمَا قَالَ السَّبْكَيُّ فِي الْإِسْتِيفَاءِ، لَكِنْ وَجَدْتُهُ كَثِيرَ التَّحَامُلِ إِلَى الْغَايَةِ فِي رَدِّ الْأَحَادِيثِ الَّتِي يوردها ابن المطهر وإن كان معظم ذلك من الواهيات والموضوعات، لكنه ردَّ في ردِّه كثيراً من الأحاديث الجياد التي لم يستحضر حالة تصنيفه مظانها؛ لأنه كان لاتساعه في الحفظ يتكل على ما في صدره والإنسان قابل للنسيان).

(٢) تَارِيخُ الْإِسْلَامِ، ج ٤، ص ٥٩٦.

وهنا ينبغي للباحث أن يتبصر بنفسه، وأن لا يُحاكم أحاديث النبي ﷺ وفقاً لقيود مذهبية صنعتها الدعاية الأموية عبر أدواتهم في تحريف الدين وإخفاء الحقيقة، فتارة يطعنون في السند، وعند ظهور صحة سنده يردون الحديث بتهمة أنه موافق لمذهب راويه وعند إضاح أن الحديث لا يوافق مذهب راويه تهربوا باستنكار المتن وفقاً لأهوائهم.

والخلاصة: إن الحديث صحيح السند وتشهد لمتنه القرائن الكاشفة عن صحة معناه والتفسير الذي قلناه، ولكن المعاندة للحق من أعظم الحجب التي تمنع من الإنصاف وقول الحق ولو كان مرأاً.

### المطلب الثاني: حول لفظ الحديث

وقد ادعى ابن تيمية - فيما نقلناه عنه آنفاً - أن النبي لو أراد الإمارة كان ينبغي أن يقول: «وال على كل مؤمن» وذلك أنها تدل على الإمارة، بخلاف (ولي) التي تدل على الموالاة في مقابل المعادة.

والجواب: إننا لا نفسر الولاية في الحديث بالإمارة فقط، فلا يصح إشكال ابن تيمية، بل هي أعم من مسألة الإمارة، وإنما هي ولاية أمور المسلمين كما كانت لرَسُولِ الله من قبل، وولايته ﷺ لم تقتصر على الإمارة.

ولا يخفى أنه يصح التعبير بـ (المولى) للدلالة على (الولي)، وقد صرح أهل اللغة بهذا:

١. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ<sup>(١)</sup>: (وَمِمَّا يَبِينُ لَكَ أَنَّ «الْمَوْلَى» كُلُّ وَلِيٍّ حَدِيثُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَيُّهَا امْرَأَةٌ نَكِحْتَ بِغَيْرِ أَمْرِ مَوْلَاهَا فَنَكَاحُهَا بَاطِلٌ. أَرَادَ بِالْمَوْلَى الْوَلِيَّ).

٢. قَالَ ابْنُ فَارِسٍ<sup>(٢)</sup>: (وَكُلُّ مَنْ وَلِيَ أَمْرًا آخَرَ فَهُوَ وَلِيُّهُ).

٣. قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ<sup>(٣)</sup>: (وَكُلُّ مَنْ وَلِيَ أَمْرًا أَوْ قَامَ بِهِ فَهُوَ مَوْلَاهُ وَوَلِيُّهُ).

٤. قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ<sup>(٤)</sup>: (وَقَالَ سَيَبَوَيْهِ: الْوَلَايَةُ، بِالْفَتْحِ الْمَصْدَرُ، وَالْوَلَايَةُ، بِالْكَسْرِ، الْإِسْمُ مِثْلُ الْإِمَارَةِ وَالنَّقَابَةِ، لِأَنَّهُ اسْمٌ لِمَا تَوَلَّيْتَهُ وَقُمْتَ بِهِ).

فَتَكُونُ كَلِمَةُ (الْمَوْلَى) بِمَعْنَى (الْوَلِيِّ) الَّذِي يَتَوَلَّى الْأَمْرَ، فَلَا إِشْكَالَ حِينَئِذٍ فِي اسْتِعْمَالِهَا لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْإِمَامَةِ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ هُوَ الْمُتَوَلَّى وَالْمُتَصَرِّفُ فِي الْأُمُورِ كَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ.

وَهَذَا هُوَ سِرُّ بَدْءِ النَّبِيِّ ﷺ خُطْبَتُهُ فِي خُمٍّ بِسُؤَالِ الْمُسْلِمِينَ عَنْ إِقْرَارِهِمْ بِوَلَايَتِهِ:

(أَلَسْتُ أَوَّلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ؟) فَلَمَّا أَقْرَأُوا قَالَ: (فَمَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ).

(١) غريب الحديث، ج ٢، ص ٥٩٢ - ٥٩٣.

(٢) مقاييس اللغة، ج ٦، ص ١٤١.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر، ج ٥، ص ٢٢٨.

(٤) لسان العرب، ج ١٥، ص ٤٠٧.



فَقَوْلُهُ ﷺ : (مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ) أَيُّ مَنْ أَقَرَّ أَنِي أَوْلَى بِهِ مِنْ نَفْسِهِ، (فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ) أَيُّ: فَعَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَذَلِكَ أَوْلَى بِكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ، كَمَا أَنَا أَوْلَى بِكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ.

فَإِنْ عَانَدَ الْخَصْمُ، فنَقُولُ: إِنَّ كَلِمَةَ (الْوَلِيِّ) تُسْتَعْمَلُ أَيْضًا بِمَعْنَى الْإِمَارَةِ وَالْخِلَافَةِ، وَقَدْ عَبَّرَ بِهَذَا الْمَعْنَى أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَاسْتَعْمَلَا كَلِمَةَ (الْوَلِيِّ) بِمَعْنَى الْخِلَافَةِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ بِسَنَدِهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ قَالَ لِعَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالْعَبَّاسِ عَمَّ النَّبِيِّ ﷺ<sup>(١)</sup>: (فَلَمَّا تُوفِّي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَنَا وَلِيُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَجِئْتُمَا تَطْلُبُ مِيرَاثَكَ مِنْ ابْنِ أَخِيكَ، وَيَطْلُبُ هَذَا مِيرَاثَ امْرَأَتِهِ مِنْ أَبِيهَا، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا نُورَثُ مَا تَرَكَنَاهُ صَدَقَةٌ»، فَرَأَيْتُمَا كَاذِبًا آثِمًا غَادِرًا خَائِنًا، وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّهُ لَصَادِقٌ بَارٌّ رَاشِدٌ تَابِعٌ لِلْحَقِّ، ثُمَّ تُوفِّيَ أَبُو بَكْرٍ وَأَنَا وَلِيُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَوَلِيُّ أَبِي بَكْرٍ، فَرَأَيْتُمَانِي كَاذِبًا آثِمًا غَادِرًا خَائِنًا.. إلخ).

قَالَ ابْنُ الْمُلَقَّنِ الْمِصْرِيُّ الشَّافِعِيُّ<sup>(٢)</sup>: (وَقَوْلُ أَبِي بَكْرٍ: «أَنَا وَلِيُّ رَسُولِ اللَّهِ» يَعْنِي: خَلِيفَتُهُ عَلَى أُمَّتِهِ).

(١) صحيح مسلم، ج ٥، ص ٣٨، كتاب الجهاد، باب حكم الفبيء.

(٢) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ج ٢١، ص ١٢٧.

وَقَالَ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعُثَيْمِينِ فِي مَقَامٍ دَفَعَ شُبْهَةً مَنَعَ قَوْلِ «يَا مَوْلَايَ» لِلْمَلِكِ أَوْ الْحَاكِمِ مَا نَصَّهُ<sup>(١)</sup>: (وَعَلَيْهِ يُعْرَفُ أَنَّهُ لَا وَجْهَ لِاسْتِنكَارِ بَعْضِ النَّاسِ لِمَنْ خَاطَبَ مَلِكًا بِقَوْلِهِ: مَوْلَايَ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِمَوْلَايَ أَيُّ مُتَوَلَّى أَمْرِي وَلَا شَكَّ أَنَّ رَئِيسَ الدَّوْلَةِ يَتَوَلَّى أُمُورَهَا).

فَنَجِدُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَتَسْلُمِهِ الْخِلَافَةَ يُعَبِّرُ عَنْ نَفْسِهِ بِأَنَّهُ «وَلِيُّ رَسُولِ اللَّهِ» وَأَنَّ عُمَرَ بَعْدَ وَفَاةِ أَبِي بَكْرٍ يُعَبِّرُ عَنْ نَفْسِهِ بِأَنَّهُ «وَلِيُّ أَبِي بَكْرٍ» وَلَكِنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا عَبَّرَ عَنْهُ بِ«وَلِيِّ رَسُولِ اللَّهِ» فَيُفَسِّرُونَ مَعْنَى الْوَلِيِّ بِالْمَحَبَّةِ فِي مُقَابِلِ الْمُعَادَاةِ، وَلَيْسَ هَذَا إِلَّا مِنَ التَّحَكُّمِ وَإِطَاعَةِ الْهَوَى «!!».

وَبِهَذَا الْحَدِيثِ يَتَّضِحُ بُطْلَانُ قَوْلِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ: (إِنْ أَرَادَ الْإِمَارَةَ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: وَالِ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ) فَإِنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ عَبْرًا عَنْ إِمَارَتِهِمَا بِكَلِمَةِ (وَلِيٍّ).

وَالْخُلَاصَةُ مِمَّا تَقَدَّمَ: أَنَّ (الْمَوْلَى) مِنْ مَعَانِيهَا (الْوَلِيُّ) وَتُسْتَعْمَلُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى وِلَايَةِ الْأَمْرِ وَالْأَوْلَوِيَّةِ بِهِ، وَكَذَلِكَ عَلَى الْإِمَارَةِ وَلِذَلِكَ وَرَدَ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ التَّعْبِيرُ بِالصَّيْغَتَيْنِ: مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلَاهُ - مَنْ كُنْتُ وَلِيَّهُ فَعَلِيٌّ وَلِيُّهُ، وَكِلَاهُمَا سَيَانٌ؛ لِأَنَّ الْمَوْلَى يُطْلَقُ عَلَى الْوَلِيِّ كَمَا مَرَّ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي سَاقَهُ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ.

### خاتمة:

إِنَّ مُنَاشِدَةَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، كَانَتْ حَدَثًا تَارِيخِيًّا وَمَوْقِفًا عَقَائِدِيًّا مُهِمًّا، إِذْ إِنَّ هَذِهِ الْحَادِثَةَ سُجِّلَتْ فِي التَّارِيخِ بِنَحْوِ مُكَيِّزٍ مِمَّا جَعَلَهَا ثَابِتَةً لَا رَيْبَ فِيهَا، ثَبَّتَ فِيهَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَدِيثَ الْغَدِيرِ بِمَا لَا يَدْعُ مَجَالًا لِلشَّكِّ فِيهِ، وَأَحْيَاهُ بَعْدَمَا اقْتَرَبَ مِنَ الْإِخْتِفَاءِ مِنْ ذَاكِرَةِ الْمُسْلِمِينَ.

وظَهَرَ فِي هَذِهِ الْمُنَاشِدَةِ إِصْرَارُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى التَّذْكِيرِ بِحَقِّهِ وَتَثْبِيتهِ فِي أَذْهَانِ الْمُسْلِمِينَ جَمِيعًا، وَلِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ أَنَّ الْحَقَّ الَّذِي مَنَحَهُ اللَّهُ إِيَّاهُ لَا يَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِينَ أَنْ يُهْمِلُوهُ أَوْ يَهْجُرُوهُ، وَلَا حَظًّا أَيْضًا رِحْلَةَ الْبَحْثِ عَنِ الْحَقِّ فِي تَسَاوُلِ أَبِي الطُّفَيْلِ وَشَكِّهِ، وَكَيْفَ أَنَّ تِلْكَ الْمُنَاشِدَةَ كَانَتْ مُنْطَلَقًا لِلسَّعْيِ خَلْفَ الْحَقِّ الْإِلَهِيِّ وَاتِّبَاعِهِ.

إِنَّ هَذِهِ الْمُنَاشِدَةَ مَثَلَتْ لِي مَشْهَدَ إِقَامَةِ الْحَقِّ وَالِدَّعْوَةِ إِلَيْهِ، وَاتَّخَذَتْ مَحَلًّا فِي الْوَجْدَانِ؛ لِأَنَّهَا رِحْلَةُ جِهَادٍ عَلَوِيَّةٍ، وَمَنَارَةٌ حَقٌّ تُرْشِدُ مَنْ غَفَلَ عَنِ الْحَقِيقَةِ، وَأَشْكُرُ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَى عِنَايَتِهِ بَأَنِّ وَفَّقَنِي لِتَوْثِيقِ هَذِهِ الْحَادِثَةِ بِشَكْلِ مُفْصَّلٍ مَعَ الْوُقُوفِ عَلَى أَهَمِّ تَفَاصِيلِهَا، وَأَسْأَلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الْخَيْرَ وَالْعَافِيَةَ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبٌ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

# فهرس المصادر



١. إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، أحمد بن أبي بكر البوصيري، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، الناشر: دار الوطن - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
٢. الأحاديث المختارة، ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الناشر: دار خضر للنشر والتوزيع - بيروت / لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.
٣. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، محمد بن حبان التميمي البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م.
٤. أحوال الرجال، إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، تحقيق: صبحي السامرائي، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت / لبنان.
٥. الاستيعاب في أسماء الأصحاب، يوسف بن عبد البر القرطبي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٦هـ - ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.

١٦٢ ..... إحياء الغدير في مدينة الكوفة

٦. أسد الغابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير علي بن محمد الجزري،  
تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب  
العلمية - بيروت.

٧. الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق:  
عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مركز هجر للبحوث والدراسات  
العربية والإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م.

٨. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، علاء الدين مغلطاي بن قليج  
الحنفي، تحقيق: عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة  
للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م.

٩. أمالي المحاملي برواية ابن يحيى البيّع، الحسين بن إسماعيل الضبي  
المحاملي، تحقيق: إبراهيم القيسي، الناشر: دار ابن القيم - الدمام / المكتبة  
الإسلامية - عمان / الأردن، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ.

١٠. الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة، علاء الدين بن قليط  
مغلطاي، تحقيق: قسم التحقيق بدار الحرمين: عزت المرسي وإبراهيم  
القاضي ومجدي الشافعي، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض.

١١. البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، تحقيق: عبد  
الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر.

١٢. بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن، أبو إسحاق الحويني، الناشر: مكتبة التربية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

١٣. تاريخ أبي زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو النصري، وضع حواشيه: خليل منصور، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.

١٤. تاريخ أصبهان، أحمد بن عبد الله الأصبهاني، تحقيق: كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلميّة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.

١٥. تاريخ الإسلام، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

١٦. تاريخ الثقات، أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، الناشر: دار الكتب العلميّة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م.

١٧. التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان.



١٦٤ ..... إحياء الغدير في مدينة الكوفة

١٨. تاريخ بغداد، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق:

بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢

هـ/ ٢٠٠١ م.

١٩. تاريخ دمشق، علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي «ابن عساكر

الدمشقي»، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة

والنشر والتوزيع - بيروت/ لبنان، الطبعة: الأولى.

٢٠. تاريخ يحيى بن معين برواية الدوري، يحيى بن معين، تحقيق: عبد

الله أحمد حسن بإشراف مكتب الدراسات الإسلامية لتحقيق التراث،

الناشر: دار القلم - بيروت.

٢١. تالي تلخيص المتشابه، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي،

تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان - أحمد الشقيرات، الناشر: دار الصميعي

للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧ م.

٢٢. تحرير تقريب التهذيب، بشار عواد معروف - شعيب الأرنؤوط،

الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧ م.

٢٣. تحرير علوم الحديث، عبد الله الجديع، الناشر: مؤسسة الريان

للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ/ ٢٠٠٣ م.

٢٤. تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، محمد بن عبد الرحمن

المباركفوري، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر التوزيع - بيروت / لبنان.

٢٥. التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، سليمان بن خلف الباجي المالكي، تحقيق: أحمد لبزار، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المملكة المغربية.

٢٦. تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، الناشر: دار العاصمة للنشر والتوزيع - الرياض.

٢٧. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، تحقيق: علي بن محمد العمران ومحمد أجمل الإصلاحي، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ.

٢٨. تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، طبعة: مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند بمحروسة حيدر آباد الدكن، ١٣٢٥ هـ.

٢٩. تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، ابن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد العمران، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع -

مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٧ هـ.

٣٠. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين المزي، تحقيق: بشار

عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى.

٣١. تهذيب خصائص الإمام علي للنسائي، تحقيق: أبو إسحاق الحويني،

الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م.

٣٢. التوضيح لشرح الجامع الصحيح، عمر بن علي بن أحمد ابن الملقن

الشافعي، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث بإشراف: خالد

الرباط - جمعة فتحي، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر،

الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م.

٣٣. الثقات، محمد بن حبان التميمي البستي، الناشر: طبع بمطبعة

مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن / الهند، الطبعة: الأولى،

١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م.

٣٤. الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم، طبع بمطبعة مجلس

دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن / الهند، الناشر: دار الكتب العلمية

- بيروت.

٣٥. جزء علي بن محمد الحميري، علي بن محمد بن هارون الحميري،

تحقيق: عبد العزيز بن سليمان البعيمي، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض،

الطبعة: الأولى، ١٩٩٨ م.

٣٦. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أحمد بن عبد الله الأصفهاني،

الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م.

٣٧. خصائص أمير المؤمنين علي، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: أحمد

ميرين البلوشي، الناشر: مكتبة المعلا - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦

هـ / ١٩٨٦ م.

٣٨. ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، عمر بن أحمد ابن شاهين

البغدادى، تحقيق: طارق بن عوض الله محمد، الناشر: مكتبة التوعية

الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي - جمهورية مصر العربية، الطبعة:

الأولى، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.

٣٩. الرسالة التبوكية، محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية،

تحقيق: محمد عزيز شمس، الناشر: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع - مكة

المكرمة.

٤٠. رسالة طرق حديث من كنت مولاه، محمد بن أحمد بن عثمان

الذهبي، تحقيق: عبد العزيز الطباطبائي، الناشر: منشورات دليل ما - قم،

الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ

٤١. الزهد، أحمد بن حنبل الشيباني، الناشر: دار الكتب العلمية -

١٦٨ ..... إحياء الغدير في مدينة الكوفة

بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

٤٢. سلسلة الأحاديث الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني، الناشر:

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.

٤٣. السنة، أبو بكر الخلال، تحقيق: عطية الزهراني، الناشر: دار الراية

للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م.

٤٤. السنة، أحمد بن عمرو بن أبي عاصم، تحقيق: باسم بن فيصل

الجوابرة، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

٤٥. سنن الترمذي (الجامع الكبير)، محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق:

بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٨م.

٤٦. السنن الكبرى، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: مركز البحوث

وتقنية المعلومات - دار التأصيل / القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م.

٤٧. سنن سعيد بن منصور، سعيد بن منصور، تحقيق: سعد الحميد،

الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ

هـ/ ١٩٩٣ م.

٤٨. سؤالات الحاكم للدارقطني، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه  
الحاكم النيسابوري، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: مكتبة  
المعارف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.

٤٩. سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب  
الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى.

٥٠. شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، هبة الله بن الحسن الطبري  
اللالكائي، تخريج وتعليق: نشأت كمال المصري، مراجعة وإشراف: دار  
البصرة - الإسكندرية / جمهورية مصر العربية.

٥١. شرح علل الترمذي، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق:  
همام سعيد، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢١  
هـ / ٢٠٠١ م.

٥٢. شرح مشكل الآثار، أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق:  
شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى،  
١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م.

٥٣. الشريعة، محمد بن الحسين الآجري، تحقيق: عبد الله بن عمر  
الدميجي، الناشر: دار الوطن للنشر - الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠

١٧٠ ..... إحياء الغدير في مدينة الكوفة

هـ/ ١٩٩٩ م.

٥٤. صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: مركز

البحوث وتقنية المعلومات - دار التأصيل، الطبعة: الأولى، ١٤٣٥

هـ/ ٢٠١٤ م.

٥٥. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، الناشر: دار

التأصيل (مركز البحوث وتقنية المعلومات) - مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣

هـ/ ٢٠١٢ م.

٥٦. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج النيسابوري، الناشر: دار التأصيل

(مركز البحوث وتقنية المعلومات)، الطبعة: الأولى، ١٤٣٥ هـ/ ٢٠١٤ م.

٥٧. الضعفاء الكبير، محمد بن عمرو بن موسى العقيلي، تحقيق: مركز

البحوث وتقنية المعلومات - دار التأصيل، الناشر: دار التأصيل.

٥٨. طبقات الفقهاء، أبو إسحاق الشيرازي، تحقيق: إحسان عباس،

الناشر: دار الرائد العربي - بيروت.

٥٩. الطبقات الكبير، محمد بن سعد الزهري، تحقيق: علي محمد عمر،

الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٤٣٤ هـ/ ٢٠١٢ م.

٦٠. ظلال الجنة في تخريج السنة، محمد ناصر الدين الألباني، الناشر:

المكتب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م.

٦١. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، علي بن عمر البغدادي الدارقطني، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.
٦٢. العلل، أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: وصي الله عباس، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.
٦٣. العلو للعلي الغفّار، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: أشرف بن عبد المقصود، الناشر: مكتبة أضواء السلف - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ.
٦٤. غريب الحديث، القاسم بن سلام الهروي، تحقيق: حسين محمد شرف، الناشر: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - القاهرة، سنة النشر: ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م.
٦٥. الفائق في غريب الحديث، جار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - علي محمد البجاوي، الناشر: مطبعة الحلبي، الطبعة: الثانية.
٦٦. فتح الباري شرح صحيح البخاري، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: مكتب تحقيق دار الحرمين، الناشر: دار الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م.



١٧٢ ..... إحياء الغدير في مدينة الكوفة

٦٧. فضائل الصحابة، أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: وصي الله بن

محمد عباس، الناشر: دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠

هـ/١٩٩٩ م.

٦٨. الفوائد المنتقاة الحسان من الصحاح والغرائب المعروف بـ «

الخلعيات »، علي بن الحسن بن الحسين الخلعي الشافعي، تحقيق: أحمد بن

الحسن الشيرازي، الناشر: الدار العثمانية للنشر - الأردن، الطبعة: الأولى،

١٤٣١ هـ/٢٠١٠ م.

٦٩. القول المفيد على كتاب التوحيد، محمد بن صالح العثيمين، الناشر:

دار العاصمة للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.

٧٠. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، محمد بن أحمد بن

عثمان الذهبي، تحقيق: محمد عوامة - أحمد محمد الخطيب، الناشر: دار القبلة

للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن - جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣

هـ/١٩٩٢ م.

٧١. الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق:

مازن بن محمد السرساوي، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى،

١٤٣٤ هـ/٢٠١٣ م.

٧٢. كتاب المتحابين في الله، عبد الله بن أحمد ابن قدامة المقدسي، تحقيق:

خير الله الشريف، الناشر: دار الطباع/ دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ/ ١٩٩١ م.

٧٣. كرامات أولياء الله، هبة الله بن الحسن الطبري اللالكائي، تحقيق: أحمد سعد حمدان، الناشر: دار طيبة - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢ م.

٧٤. كشف الأستار عن زوائد البزار، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤ م.

٧٥. الكمال في أسماء الرجال، عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، تحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعيان، الناشر: شركة غراس للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٧ هـ/ ٢٠١٦ م.

٧٦. الكنى والأسماء، محمد بن أحمد بن حمّاد الدولابي، تحقيق: زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلميّة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ/ ١٩٩٩ م.

٧٧. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي ابن منظور الأنصاري، الناشر: دار صادر/ بيروت - لبنان.

١٧٤ ..... إحياء الغدير في مدينة الكوفة

٧٨. لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد الفتاح

أبو غدة، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ/٢٠٠٢ م.

٧٩. المتفق والمفترق، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق:

محمد صادق آيدن الحامدي، الناشر: دار القادري - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ/١٩٩٧ م.

٨٠. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي،

تحقيق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث.

٨١. مجموع فيه ثلاثة من الأجزاء الحديثية وفيه: (جزء الحسن بن

رشيق)، الحسن بن رشيق العسكري، تحقيق: جاسم بن محمد الفجي، الناشر: مكتبة أهل الأثر - الكويت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٦ هـ/٢٠٠٥ م.

٨٢. مجموعة مصنفات: نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ويليها

«ثمرات النظر في علم الأثر» وغيرها، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

ومحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، تحقيق: عبد الحميد بن صالح بن قاسم

آل أعوج سبر، الناشر: دار ابن حزم - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ/٢٠٠٦ م.

٨٣. المحلى بالآثار، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم القرطبي الظاهري،

تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، الناشر: دار الكتب العلمية — بيروت/ لبنان.

٨٤. المستدرك على الصحيحين، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الحاكم النيسابوري، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات — دار التأصيل، الطبعة: الأولى، ١٤٣٥ هـ / ٢٠١٤ م.

٨٥. مسند أصحاب الكساء، بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي ومركز التوثيق الملكي الأردني الهاشمي، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤ هـ / ٢٠١٣ م.

٨٦. مسند البزار، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله — عادل بن سعد، الناشر: مكتبة العلوم والحكم — المدينة المنورة، الطبعة: الأولى.

٨٧. المسند، أبو يعلى الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث — دمشق/ سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.

٨٨. المسند، أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: أحمد شاکر — حمزة الزين، الناشر: دار الحديث — القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م.

٨٩. المسند، أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة — بيروت/ لبنان، الطبعة: الأولى.

١٧٦ ..... إحياء الغدير في مدينة الكوفة

٩٠. مشارق الأنوار الوهاجة ومطالع الأسرار البهاجة في شرح سنن

الإمام ابن ماجه، محمد بن علي بن آدم الإتيوبي الولوي، الناشر: دار المغني - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.

٩١. مشاهير علماء الأمصار، محمد بن حبان التميمي البستي، تعليق:

مجدي بن منصور بن سيد الشورى، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٥م.

٩٢. المصنف، أبو بكر بن أبي شيبه، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: شركة

دار القبلة - جدة / مؤسسة علوم القرآن - دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.

٩٣. المعارف، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: ثروت

عكاشة، الناشر: دار المعارف - القاهرة، الطبعة: الرابعة.

٩٤. المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض

الله - عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة / جمهورية مصر العربية.

٩٥. معجم البلدان، ياقوت الحموي، الناشر: دار صادر - بيروت،

١٩٧٧م.

٩٦. المعجم الكبير، سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد

السلفي، الناشر: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة: الثانية.

٩٧. المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق: أكرم ضياء

العمري، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠ هـ

٩٨. المغني في الضعفاء، أحمد بن محمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: نور

الدين عتر.

٩٩. مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، الناشر:

دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م.

١٠٠. المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح، مقبل بن هاني الوادعي،

الناشر: دار الآثار - صنعاء، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م.

١٠١. من تُكَلِّم فيه وهو موثق، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق:

عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م.

١٠٢. مناقب الأسد الغالب علي بن أبي طالب، شمس الدين محمد بن

الجزري، تحقيق: طارق الطنطاوي، الناشر: مكتبة القرآن للطبع والنشر

والتوزيع - مصر.

١٠٣. منهاج السنة، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: محمد

رشاد سالم، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.

١٠٤. المنيحة بسلسلة الأحاديث الصحيحة، أبو إسحاق الحويني، جمع

١٧٨ ..... إحياء الغدير في مدينة الكوفة

وتصنيف: أحمد بن عمرو الوكيل، الناشر: مكتبة ابن عباس للنشر والتوزيع  
- المنصورة/ مصر.

١٠٥. موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان، نور الدين علي بن أبي بكر  
الهيثمي، تحقيق: حسين سليم أسد، الناشر: دار الثقافة العربية - دمشق،  
الطبعة الأولى.

١٠٦. موسوعة رسائل ابن أبي الدنيا، عبد الله بن محمد ابن أبي الدنيا،  
تحقيق: زياد حمدان، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة:  
الأولى، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.

١٠٧. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي،  
تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة - بيروت.

١٠٨. النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك  
بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني ابن الأثير الجزري، تحقيق: محمود  
الطناحي، الناشر: المكتبة الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٣ م.

١٠٩. هدي الساري مقدمة فتح الباري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني،  
تحقيق: عبد القادر شيبه الحمد، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م.

١١٠. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، باعثناء:  
وداد القاضي - المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، طباعة: مطابع الدار العربية  
للعلوم - بيروت/ لبنان، توزيع: مؤسسة الريان، سنة النشر: ٢٠٠٩ م.

# فَهْرَسُ الْكِتَابِ





إهداء ..... ٧

كلمة الناشر ..... ٥

تقديم ..... ٩

تمهيد ..... ١٩

مقدمة ..... ٢٣

الفصل الأول: رُواة خبر المناشدة وأسانيده ..... ٢٩

رُواة خبر مُناشدة الرَّحبة مِنْ أَصْحَابِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام ..... ٣١

أسانيد خبر المناشدة ..... ٣٣

١. مَا رُوِيَ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ رضي الله عنه ..... ٣٣

٢. مَا رُوِيَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ ..... ٣٩

٣. مَا رُوِيَ عَنْ يَعْلَى بْنِ مُرَّةَ ..... ٤٢

٤. مَا رُوِيَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ..... ٤٣

٥. مَا رُوِيَ عَنْ زَاذَانَ أَبِي عُمَرَ ..... ٤٩

٦. مَا رُوِيَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرٍ ..... ٥٣

٧. مَا رُوِيَ عَنْ حَبَّةِ الْعُرَنِيِّ ..... ٥٦

٨. مَا رُوِيَ عَنْ الْأَصْبَغِ بْنِ نُبَاتَةَ ..... ٥٨

٩. مَا رُوِيَ عَنْ عُمَيْرَةَ بْنِ سَعْدٍ ..... ٦٠

١٨٢ ..... إحياء الغدير في مدينة الكوفة

١٠. مَا رُوِيَ عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ ..... ٦٥

١١. مَا رُوِيَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ وَهْبٍ ..... ٦٧

١٢. مَا رُوِيَ عَنْ زِيَادِ بْنِ أَبِي زِيَادٍ ..... ٧٢

## الفصل الثاني: خبرُ مُنَاشِدَةِ الرَّحْبَةِ صَحِيحٌ عَلَى التَّحْقِيقِ ..... ٧٣

تصحيح سند أحمد إلى أبي الطفيل ..... ٧٥

توثيق حسين بن محمد ..... ٧٦

توثيق أبو نعيم ..... ٧٧

توثيق فطر بن خليفة ..... ٧٨

\* مُنَاقَشَةُ الْجَرَحِ الْوَارِدِ فِي حَقِّ فِطْرِ بْنِ خَلِيفَةَ: ..... ٧٨

\* الْأَقْوَالُ فِي تَوْثِيقِهِ ..... ٨٦

تصحيح سند أحمد إلى سعيد بن وهب ..... ٩٣

## الفصل الثالث: إَعْتِبَارُ الْحَدِيثِ عِنْدَ عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّةِ ..... ٩٧

١ - الْحَافِظُ الطَّحَاوِيُّ (ت: ٣٢١ هـ) ..... ٩٩

٢ - الْحَافِظُ ابْنُ حِبَّانَ (ت: ٣٥٤ هـ) ..... ٩٩

٣ - الْحَافِظُ الضِّيَاءُ الْمَقْدِسِيُّ (ت: ٦٤٣ هـ) ..... ١٠٠

٤ - الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ (ت: ٧٤٨ هـ) ..... ١٠١

٥ - الْحَافِظُ ابْنُ كَثِيرٍ الدَّمَشْقِيُّ (ت: ٧٧٤ هـ) ..... ١٠١

٦ - الْحَافِظُ الْهَيْثَمِيُّ (ت: ٨٠٧ هـ) ..... ١٠٢

٧ - الشَّيْخُ شَمْسُ الدِّينِ ابْنُ الْجَزَرِيِّ (ت: ٨٣٣ هـ) ..... ١٠٢

٨ - الشَّيْخُ الْمُحَقِّقُ أَحْمَدُ شَاكِرٌ (ت: ١٣٧٧ هـ) ..... ١٠٣

٩ - الشَّيْخُ مُحَمَّدُ نَاصِرُ الدِّينِ الْأَلْبَانِيُّ (ت: ١٤٢٠ هـ) ..... ١٠٣

- ١٠ - الشَّيْخُ شُعَيْبُ الأَرْنَأَوُطُ (ت: ١٤٣٨ هـ) ..... ١٠٣
- ١١ - الشَّيْخُ وَصِيُّ اللهِ بنِ مُحَمَّدٍ عَبَّاسٍ (مُعَاصِرٍ) ..... ١٠٣
- ١٢ - الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بنُ عَلِيٍّ بنِ أَدَمِ الإِثْيُوبِيِّ الوَلَوِيِّ (مُعَاصِرٍ) ..... ١٠٤
- ١٣ - المُحَقِّقُ بَشَّارُ عَوَّادٍ مَعْرُوفٍ (مُعَاصِرٍ) ..... ١٠٤
- ١٤ - المُحَقِّقُ حُسَيْنُ سَلِيمٍ أَسَدٍ (مُعَاصِرٍ) ..... ١٠٤
- ١٥ - المُحَقِّقُ رِيَّاضُ عَبْدُ الحَمِيدِ مُرَادٍ (مُعَاصِرٍ) ..... ١٠٥

## الفصلُ الرَّابِعُ: دَلَالَةُ حَدِيثِ مُنَاشِدَةِ الرُّحْبَةِ ..... ١٠٧

- الإِشَارَةُ الأُولَى: اسْتِشْهَادُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام بِشَهَادَاتِ الصَّحَابَةِ ..... ١٠٩
- الإِشَارَةُ الثَّانِيَّةُ: مَاذَا أَرَادَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام بِاسْتِحْضَارِ خُصُوصِ حَدِيثِ الغَدِيرِ؟ ..... ١١٠
- الإِشَارَةُ الثَّالِثَةُ: نَظَرَةٌ إِلَى مَوْقِفِ أَبِي الطَّفِيلِ وَآثَارِهِ ..... ١١١
- القرائن على تشيع أبي الطفيل ..... ١١٥
- القرينةُ الأولى: ذكر أبي الطفيل في غلاة الرافضة ..... ١١٥
- القرينةُ الثَّانِيَّةُ: رميه بالإفراط في التشيع ..... ١١٦
- القرينةُ الثَّالِثَةُ: أبو الطفيل حامل راية المختار الثقفي ..... ١١٨
- القرينةُ الرَّابِعَةُ: قَوْلُهُ بِالرَّجْعَةِ وَاعْتِقَادُهُ بِهَا ..... ١١٩
- القرينةُ الخَامِسَةُ: أمر أمير المؤمنين إياه بالتقية ..... ١٢٢
- وقفة مع تحريف ابن حجر العسقلاني لحديث المناشدة ..... ١٢٣

## الفصلُ الخَامِسُ: مُنَاشِدَةُ الرُّحْبَةِ عَوْدَةً إِلَى الغَدِيرِ وَإِحْيَاءُ عَقَائِدِي ..... ١٢٧

- القرائن الدالة على الإمامة في الحديث ..... ١٢٩
- القرينةُ الأولى: سياق الحديث ..... ١٢٩

١٨٤ ..... إحياء الغدير في مدينة الكوفة

القرينة الثانية: تمني سعد بن أبي وقاص لمقام الولاية ..... ١٣١

القرينة الثالثة: ظرف حادثة الغدير ..... ١٣٥

القرينة الرابعة: حول وصية النبي ﷺ في يوم الغدير ..... ١٣٦

القرينة الخامسة: تقييد الولاية بـ(البعدية) وذكر الحديث الدال عليها ..... ١٣٧

طعن ابن تيمية في الحديث المستدل به ..... ١٣٨

المطلب الأول: ثبوت الحديث ..... ١٣٩

\* تحقيق في سند الحديث ..... ١٤٤

المطلب الثاني: حول لفظ الحديث ..... ١٥٤

خاتمة: ..... ١٥٨

فهرس المصادر ..... ١٥٩

فهرس الكتاب ..... ١٧٩